الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2018

مذكرة بعنوان:

حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدروس المستفادة للجزائر من بعض التجارب الدولية الرائدة.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

نورة بيوض

إعداد الطلبة:

- بشرى نمديلي
- نورة بيوض

إشراف الأستاذ (ة):

- فريدة كافي

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
فريدة كافي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

انطلاقا من قوله تعالى" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

حمدتك باللسان والجنان ... وحمدك عزة النعم الحسان.

الحمد لله القائل في كتابه: "واشكروا لي" ...

بداية نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا لانجاز هذا العمل ونصلي ونسلم ونبارك على شفيعنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعنا ونحن نضع هذا العمل إلا أن ننسب الفضل لذويه فالاعتراف بالجميل لأهله واجب وأكيد. نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى فضيلة الأستاذة "كافي فريدة" التي تفضلت علينا بالإشراف على هذا العمل ووجهتنا حتى تحقق المراد على خير ما يرام

فبارك الله فيها وجزاها خيرا.

وأتقدم بالشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا علينا بتقييم هذا العمل.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل وشجعنا على البحث ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة حلوة أو دعاء في علم الغيب.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

إهداء

تتسابق الكلمات و تتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلا أنتم

إليكم أحبتي اهدي ثمرة جهدي

إلى أمي يا ملاكي يا حبي الباقي إلى الأبد، يا من لا تزال يداها أرجوحتي ولا أزال أنا ولد.

إلى أبي فرحة عمري أنت بطلي أنت قدوتي في الحياة، أنت معطف حناني، ربي قد فاق حبي له سعة كونك فاحفظه لي و اجمعني به في الجنة

إلى من تربعت على عرش محبته زوجي "مصطفى" يا من سأمنحه سنين عمري هدية

إلى من كانوا ولا يزالوا نجوما في سمائي إخوتي: "نسيم"،" إيناس"، "نبيل"،" هديل"، "أكرم"

إلى كل عائلة "نمديلي"

إلى عائلتي الجديدة "عائلة لمنادة"أدامهم الله

بشرى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة و السلام على سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه الميامين، و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إلى من لم تدخر نفسا في تربيتي، إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة، إلى من رافقتني دعواتها في كل خطوة، إلى من تفرح لفرحي و تحزن لحزني، إلى من

ضحت بنفسها من أجلنا أمي الحنون "حورية "

إلى من علمني حرفا حتى قرأت، إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي، إلى من أحمل اسمه بكل فخر، أبي الغالي "صالح "

إلى من قاسموني رحم أمي، وقاسموني الأكل والفراش، إخواني و أخواتي، وزوجة أخي... وإلى كل العائلة فردا فردا ... حفظهم الله و أدامهم سندا لي

إلى أجمل صدف القدر... إلى من عرفتهم ورافقوني طيلة مشواري الدراسي... أصدقائي وصديقاتي كل باسمه ... لن أنساهم ما حييت

إلى من ذكرتهم ذاكرتي ونسيتهم مذكرتي ... إلى كل من فتح هذه المذكرة...

نورة

ملخص:

يرتبط مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمصطلح المشاريع الابتكارية والأفكار المبدعة التي يحاول أصحابها تجسيدها على هيئة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وبالرغم من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا إنها تعاني من عراقيل تبدأ من مرحلة ما قبل الإنشاء وصولا إلى مرحلة التطور والنضج ، وهذا ما يجعلها بحاجة إلى مجموعة من هياكل الدعم ولعل أبرزها حاضنات الأعمال، فهي تقدم حزمة متكاملة من التسهيلات لرواد الأعمال لتساهم في إدارة وتطوير هذه المؤسسات ورعايتها لمدة محددة بما يكفل لها فرصا أكبر للنجاح، وحتى تتمكن من البقاء والاستمرار والتقليل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها، فالحاضنة بمثابة جسر عبور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التجسيد وبداية النشاط لتحقيق الأهداف المسطرة .

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى الرغم من السياسات التي قامت بها للنهوض بهذا القطاع إلا أنه لا يزال يعاني من التهميش، فهي بين رهان الوصول إلى ثلاثة ملايين مؤسسة وواقع مليوني مؤسسة منجزة ، ولهذا يجب على الجزائر تفعيل آليات الدعم من خلال تشجيع تأسيس الحاضنات ومشاتل المؤسسات لدعم نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

<u>الكلمات المفتاحية</u>:

حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

Résumé :

Dans toutes les économies du monde, les petites et moyennes entreprises jouent un rôle primordial. Elles sont considérées comme étant la locomotive du développement économique et un principal contributeur au produit interne. Elles sont aussi considérées comme une source d'innovation et de création d'emploi. Tous ces facteurs les ont placés au cœur des politiques économiques et des programmes de développement dans pratiquement tous les pays du monde.

Toutefois, elles sont toujours confrontées à de multiples défis et problèmes tel que celui du financement. Ce qui à inciter à générer le capital-risque comme moyen de financement innové basé sur la participation, contenant un ensemble d'avantages, lui permettant de constituer une source de financement adéquate à ce type d'entreprises.

Au terme de cette étude nous avons constaté que, malgré la présence de la plateforme légale et organisationnelle du capital risque, on fait rarement appel à cette technique. Cela est du à sa faible application, ainsi qu'aux difficultés et obstacles qu'elle rencontre vu sa nouveauté d'une part, et la mauvaise compréhension de ses notions et son importance en tant qu'une alternative efficace de financement d'autre part.

Afin de surpasser toutes ces contraintes, il est nécessaire de déterminer les conditions du développement de cette technique de financement des petites et moyennes entreprises, pour qu'elle puisse couvrir son rôle convenablement.

Les mots clés :les petites et moyennes entreprises – le financement- financement des petites et moyennes entreprises – capital risque.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	فوائد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
02-01	أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	21
03-01	الآليات التقليدية المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
01-02	مراحل تطور ظهور حاضنات الأعمال	54
02-02	أنواع حاضنات الأعمال	62
03-02	نموذج عمل الحاضنة	66
04-02	أهمية حاضنات الأعمال	73
05-02	العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال	77
06-02	برنامج منظومة الأعمال والمعرفة	78
01-03	منهجية عمل الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال	91

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	12
02-01	**مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات في الجزائر بين عام2010-2017**	40
03-01	**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات 2010 إلى السداسي الأول 2017**	42
01-02	مراحل تأسيس الحاضنات	57
01-03	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة ملكيتها من الفترة 2004 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2017	96
02-03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب ولايات الوطن من 2006 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2017	97
03-03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات من 2006-2017	100
04-03	تطور عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات بالجزائر إلى غاية 2013	105
05-03	تطور عدد حاضنات الأعمال في مختلف ولايات الوطن 2010-2017	106
06-03	تطور عدد المؤسسات المحتضنة ومناصب العمل المنجزة من خلال عمليات الاحتضان من2010-2017	107
07-03	توزيع المشاريع المحتضنة على القطاعات الاقتصادية من2010-2017	108
08-03	تطور تعداد مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات في الجزائر2010-2017	109

فهرس المحتويات	الصفحة
ملخص بالعربية	I
ملخص بالفرنسية	II
شكر وتقدير	III
إهداء	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الجداول	VI
فهرس المحتويات	X –VII
مقدمة	ا-ز
الفصل الأول:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية	49 - 09
تمهيد	10
المبحث الأول:نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22 - 11
المطلب الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها	11
المطلب الثاني:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الثالث:أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38 - 23
المطلب الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23

المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الثالث: عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
المبحث الثالث: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة	48 - 39
المطلب الأول: الدور الاقتصاديللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
المطلب الثاني: الدور الاجتماعيللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة	46
خلاصة	49
الفصل الثاني: حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	80-50
تمهيد	51
المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال	64-52
المطلب الأول: حاضنات الأعمال، نشأتها ومراحل تطورها	52
المطلب الثاني: مفهوم حاضنات الأعمالوخصائصها	57
المطلب الثالث: أنواع حاضنات الأعمال	61
المبحث الثاني:مضمون حاضنات الأعمال	74 - 65
المطلب الأول: أهمية وأهداف حاضنات الأعمال	65

المطلب الثاني:آليات عمل حاضنات الأعمال	67
المطلب الثالث: : مراحل تدخل حاضنات الأعمال في توفير قوى الدفع الأولي والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	69
المبحث الثالث: المحاور الكبرى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال	79-75
المطلب الأول: دور حاضنات الأعمال في بعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة	75
المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	76
المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في استثمار مخرجات البحث العلمي (العلاقة والترابط)	78
خلاصة	80
الفصل الثالث:الدروس المستفادة للجزائر من بعض التجارب الدولية في مجال حاضنات الأعمال	116-81
تمهيد	82
المبحث الأول: ابرز تجارب الدول المتقدمة في مجال حاضنات الأعمال	88-83
المطلب الأول:التجربة الأمريكية	38
المطلب الثاني:التجربة الفرنسية	58
المطلب الثالث:التجربة الصينية	86

المبحث الثاني: ابرز تجارب الدول العربية في مجال حاضنات الأعمال	94-89
المطلب الأول: التجربة القطرية (الإماراتية)	89
المطلب الثاني: التجربة المصرية	90
المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في مجال حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	115-95
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	95
المطلب الثاني: حاضنات الأعمال في الجزائر بين الواقع والمأمول	101
المطلب الثالث:الدروس المستفادة للجزائر من بعض التجارب الدولية السابقة	111
خلاصة	116
خاتمة	121_118
قائمة المراجع	131 - 123

مقدمة

شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين جملة من التحولات والتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية الناتجة عن ظاهرة العولمة،والتي أصبحت تمثل تحديا كبيرا أمام الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وهو ما دفع بمتخذي القرارات إلى إعادة النظر في هيكلة القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات الكبيرة الحجم ذات رأس المال الكبير، التي لم تستطع التحدي أمام هذه التحولات، وهنا كان لابد من التطلع إلى دور آخر للمؤسسات يكون أكثر فعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأكثر شمولية، لهذادعت المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال فتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي له، لمالها القدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والنشاط الاقتصادي اليوم، ومن أجل كل هذا كان لزاما على الدول المتطورة بشكل عام والنامية بشكل خاص تبني هذا النظام من أجل إيجاد قاعدة إنتاجية متجددة وقابلة للتوسع والتطور بشكل مستدام، لتنتقل خاصة الاقتصاديات الريعية التي يحكمها الإنفاق العام إلى اقتصاديات إنتاجية يحركها القطاع الخاص بمشاريعه المبدعة والريادية.

فنمو المؤسسات خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها يحتاج إلى حضانة كالإنسان خلال فترة الطفولة، كونها تفتقر إلى العديد من مقومات النمو الذاتي، ولذلك فكثير من المؤسسات يصيبها الفشل في أولى مراحل حياتها بسبب انعدام الرعاية " الحضانة "، غير أن الملاحظ أن آليات الدعم التقليدية عادة ما تنحصر مهمتها في مرحلة واحدة على الأكثر من حياة المؤسسة، أو نشاط واحد كالتمويل أو التسويق، مقابل ذلك تواجه هذه المؤسسات العديد من العقبات في سوق المنافسة،وهذا ما يفسر فشل غالبية هذه الآليات في رفع نسب نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق برزت حاضنات الأعمال في العقدين الأخيرين كأنسب آلية مستحدثة لتنمية النزعة الريادية، والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى بيان اقتصادي على أرض الواقع، من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم وأشكال المساعدات، بدء بدراسات الجدوى ومصادر التمويل، مرورا بالاستشارات الصناعية والتسويقية، وصولا إلى خدمات التسويق والتصدير كخطوة لحماية هذه المؤسسات من خلال متابعتها، ومراقبة نشاطها داعمة ومشجعة لتفعيل دورها في العملية التنموية واحتوائها وتطوير عملها بالشكل الذي يجعلها ترتقي إلى مكانة المؤسسات الناجحة، ولقد أثبتت حاضنات الأعمال مكانتها في الدول المتقدمة، حيث نجحت في توفير الرعاية والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حظوظها في النجاح.

ومنه فان حاضنات الأعمال في آلية دعم تحتضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التجسيد على ارض الواقع، لتوفرها على بيئة داخلية تستطيع التماشي مع متغيرات

المحيط الخارجي أي بيئة الأعمال ومحاولة استغلال الفرص التي تحتويها ومواجهتها و التقليل من التحديات .

والجزائر على غرار باقي الدول تحاول إدراج آلية التمويل و الدعم عن طريق حاضنات الأعمال في الهيكل التمويلي الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد بدا العمل على توفير بيئة مساعدة لانتشار فكر حاضنات الأعمال مند سنة 2003 إلى غاية يومنا هذا.

1. الإشكالية:

على ضوء ما سبق، وفي هذا الإطار جاء هذا البحث الموسوم بـدراسة دور حاضنات الأعمال في تقديم الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

ماهو الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف استطاعت الجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول؟

وفي هذا المنحنى وعلى ضوء ما تقدم، وللإجابة عن الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- هل تشكل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائقا أمام حصولها على التمويل المناسب ؟
- ماهي الخدمات التي تقدمها الحاضنة للمؤسسة المحتضنة ؟
- كيف استفادت الجزائر من التجارب الدولية في مجال حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

2. فرضيات الدراسة:

بغرض الفهم الجيدّ للموضوع والإحاطة بكل جوانبه، والإجابة على الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- تؤثر خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم ونوعية التمويل المستفيدة منه خاصة في السنوات الأولى من تأسيسها .
- تحتضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل حاضنات الأعمال وذلك بتقديم الدعم المالي فقط.
- لم تخطو الجزائر الخطوة البعيدة في مجال حاضنات الأعمال بالرغم من وجود تجارب يمكن الاعتماد عليها في تطوير مبادئ ونظم آلية عمل الحاضنات في الجزائر.

3. أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورأس المال المخاطر على حد سواء؛
- الوقوف على أهم الصعوبات التي تقف حاجزا أمام النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات التي تواجه نشأتها ونموها؛
- تسليط الضوء على حقيقة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف الجهود التي قامت بها للنهوض بهذا القطاع،
- إبراز أهمية حاضنات الأعمال ودورها في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال السياسات والبرامج المتبعة من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق آلية حاضنات الأعمال،
- تسليط الضوء على أهم التجارب الرائدة في مجال حاضنات الأعمال للاستفادة منها بما يتلاءم مع متغيرات الاقتصاد الجزائري،
- إظهار واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وطبيعة الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- التطرق إلى أهم التحديات التي تقف عائقا أمام تطوير و تفعيل آلية الاحتضان في الجزائر،
- الوقوف على أهم الاقتراحات المطروحة للنهوض بحاضنات الأعمال في الجزائر.

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا الموضوع من عدة جوانب، فمن ناحية أنه يسلط الضوء على قطاع ساد الاعتقاد بأهميته ودوره الحيوي واعتباره كقاطرة للتنمية ألا وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تكمن أهميتها في القدرة على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث يتناول أيضاأهم الآليات المعاصرة التي يجب على كل الدول أن تعتمدها، نظرا لدورها في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي حاضنات الأعمال، التي تعتبر آلية استحدثت من أجل مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة التأسيس، نظرا لمواجهة هذه الأخيرة لمشاكل متنوعة خاصة التمويلية منها، لذلك تم اعتماد حاضنات الأعمال في كثير من دول العالملتكون أحد الحلول المناسبة مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلكعن طريق قيامها بمرافقة الشباب في إنشاء مؤسساتهم من خلال تقديمها لإجراءات الدعم الفني أو المادي وكذا المتابعة التي تقدمها لباعثي المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم ونقل أفكارهم الإبداعية في مجال الاستثمار إلى أرض الواقع.

5. دوافع اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع البحث لمجموعة من الدوافع، والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

- تخبط الاقتصاد الوطني في الكثير من المشاكل لكونه اقتصاد ريعي، وبالتالي الحاجة الملحة إلى بناء اقتصاد منتج خارج قطاع المحروقات، ولا يكون هذا إلا بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنطلق من أفكار إبداعية وابتكارية تخدم الاقتصاد ككل؛
- محاولة إيجاد سبل كفيلة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية واحتضانها بآليةحاضنات الأعمال؛
- إسقاط التجارب الناجحة في مجال احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الجزائري.
- قلة الدراسات في مجال حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- الرغبة في تزويد المكتبة الجامعية بمرجع إضافي، لأن الملاحظ هناك بعض النقص منحيث المصادر ذات الصلة بالموضوع.

6.حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجوانب الموضوع، تم تحديد إطار زماني ومكاني.

- **الحدود النظرية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على تقنية حاضنات الأعمال.

- **الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على التجارب الرائدة على مستوى العالم في مجال حاضنات الأعمال، وإسقاط الدراسة على حالة الجزائر.

-**المجال الزماني:** غطت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017. بالنسبة للجزء الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بخصوص حاضنات الأعمال في الجزائر فكانت الدراسة من سنة 2010 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017.

7. منهج الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في كل دراسة وذلك حسب طبيعة وإشكالية كل موضوع، أما فيما يتعلق بدراستها فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة والوقائع عبر التاريخ، هذا ما قمنا به من خلال دراسة تطور مختلف الأدبيات الاقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال في مختلف دول العالم وخاصة الجزائر، كما اتبعنا المنهج الوصفي من خلال التحليل البسيط لمختلف العناصر وكان هو المنهج الأكثر استعمالا، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل الإحصائيات والأرقام لمختلف الجداول أو الأشكال الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال خاصة في الجزائر.

8.الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: رامي حريد، البدائل **التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسةحالة الجزائر**-،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014-2015.

يرى الباحث بأنه ولأجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لابد من إتباع وخلق حزمة متكاملة من الإصلاحات سواء من الناحية القانونية والتشريعية وخاصة الناحية التمويلية، فقد حاول إيجاد حلول وبدائل تمويلية مستحدثة في هذا الإطار إضافة إلى المصادر التقليدية ،فقد تطرق إلى تقنية التمويل براس مال المخاطر، التمويل الايجاري والتمويل الإسلامي،ليتوصل إلى نتيجة وهي أن التقنيات المستحدثة أكثر ملائمة لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الثانية:ميسون محمد القواسمة،**واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.

قامت الباحثة بدراسة الإشكالية المتمحورة حول التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية و تحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة، من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها، وتوصلت إلى أن هذه الخدمات متدنية، ولا تعمل على دعم المشاريع بشكل كبير، وهذا عائد إلى نقص الخبرة في هذا المجال وانخفاض الإمكانيات المتوفرة لديها، وهذا ما يمكن أن يسبب لها الفشل في بداية نشأتها.

الدراسة الثالثة:أحمد بن قطاف،**أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006-2007.

من خلال هذه الدراسة، عمل الباحث على إبراز أهمية الإبداع التكنولوجي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويرى الباحث أن تعزيز وتشجيع قدراتها الإبداعية يمكن أن يعزز من قدراتها التنافسية وأن يجعلها تساهم بشكل أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، كما يرى أيضا أن حاضنات الأعمال تقنية أثبتت قدرتها وكفاءتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها خاصة في المراحل الأولى من تأسيسها.

8.الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة، أن دراستنا تعالج واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما اشرنا إلى واقع تقنية إلي الاحتضان على المستوي العالمي(تجارب دولية في مجال

حاضنات الأعمال) محاولين بذلك عرض أهم النتائج التي توصلت إليها هذه التجارب وإسقاطها على التجربة الجزائرية للاستفادة من مكامن ونقاط القوة فيها، بالإضافة إلى الاختلاف من حيث الفترة الزمنية

9. هيكل الدراسة:

حتى يتسنَّى لنا الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع البحث، والإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة ومتبوعة بخاتمة، يمكن أن نجمع محتواها فيما يلي:

الفصل الأول: وهو بعنوان **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية**ويتناول هذا الفصل الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. تناولنا في المبحث الأولنظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض أهم المفاهيم المرتبطة بها وفقا لمعايير كمية وأخرى نوعية ،وكذلك إبراز أهم خصائصها وأنواعها ، أما المبحث الثاني تمحورت فيه الدراسة حول إشكاليةتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى مفهوم وأهمية التمويل و كذلك آليات تمويلها، أما المبحث الثالث يتمحور حول دور و مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة من خلال التعريج إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:وهو بعنوان **حاضنات الأعمال ودورها في استدامةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**يبحث هذا الفصل في خبايا تقنية حاضنات الأعمال، وقد قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا إلى ماهية حاضنات الأعمال من خلال إبراز نشأتها، مفهومها وأنواعها في المبحث الأول، أما المبحث الثانيفهو بعنوان مضمون حاضنات الأعمال، و المبحث الثالث يتضمن المحاور الكبرى لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال.

الفصل الثالث:وهوبعنوان**الدروس المستفادة للجزائر من بعض التجارب الدولية في مجال حاضنات الأعمال**وقد قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية. تم إلقاء الضوء في المبحث الأول على ابرز التجارب الدول المتطورة(التجربة الأمريكية، الفرنسية)، والدول النامية(الصين) ، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى ابرز التجارب العربية (التجربة القطرية، المصرية)، أما بخصوص المبحث الثالث فيتمحور حول التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال محاولين تحليل واقعها للوصول إلىأهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

10.صعوبات البحث:

تجدر الإشارة إلى أن إعداد أي بحث علمي تعترضه العديد من الصعوبات، وتكمن أهم هذه الصعوبات التي واجهتنا في:

- قلة الإحصائيات الجديدة فيما يتعلق بحاضنات الأعمال وتضارب البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اختلاف الإحصائيات ضمن ما هو متاح من مصادر، خاصة المتعلقة منها بالجزائر، وهذا راجع إلى حداثة التجربة المحلية في هذا الإطار.
- عدم وجود ايطار قانوني صريح ينضم عمل حاضنات الأعمال في الجزائر.
- اقتصار مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر على مفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل وهذا ما زاد من حدة صعوبة الدراسة.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية

تمهيد:

تعد المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية في الهيكل الاقتصادي لأي بلد، وتتمثل هذه المؤسسة في مزيج بين الموارد المالية، البشرية، المادية والتكنولوجية، والتي يتم التنسيق بينها لتحقيق أو خلق الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وقد ألف المستثمرين وأصحاب المشاريع تكوين المؤسسات الكبيرة الحجم إلا أنه في الآونة الخيرة ظهر فكر اقتصادي حديث يدعو إلى الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهنا بدأت مختلف دول العالم تولي اهتمام متزايد بهذا النوع من المؤسسات وتضع خططا لتطويرها وترقيتها عن طريق دراسة مختلف وظائفها ومحاولة تأهيلها وتقويتها مثل وظائف إنتاج الموارد البشرية التسويق والتمويل، وقد احتل الجانب التمويلي الأهمية الكبرى وهذا ما أثبتته مختلف الدراسات، حيث أن التمويل يشكل حجر الأساس في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها وترقيتها بصفة عامة، أو أنه من الأسباب الأولى لفشل تلك المؤسسات نتيجة نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه.

وعليه فالتمويل هو تدبير الموارد المالية اللازمة، وإنفاقها في سبيل إنشاء مؤسسة معينة أو التوسع في نشاط معين، ويتعين على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معرفة كل مصادر التمويل المتاحة، ومحاولة الحصول على التمويل الملائم من بينها، ولكن في رحلة البحث عن هذه المصادر يواجه المختصون عراقيل وتحديات وصعوبات تحول دون حصولهم على الأموال الضرورية بسبب عدم ثقة المؤسسات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى طبيعة هذه المشاريع كونها تنطوي على درجة عالية من المخاطرة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

- ✓ **المبحث الأول: نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- ✓ **المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- ✓ **المبحث الثالث: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة.**

المبحث الأول: نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية نمط جديد في مجال الأعمال، يتمثل مضمونه في تزايد الأهمية النسبية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه الأخيرة شهدت اهتمام وتزايد كبير في مختلف دول العالم، وقد حظيت بمجال خاص للبحث والدراسة، ولهذا فقد عكفت معظم الدول باختلاف قدراتها على تخصيص امتيازات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشريعاتها وقوانينها المرتبطة بالتجارة والاستثمار والقروض، وكذا توفير الإمكانات اللازمة لتنميتها وتطويرها، بدءا بتوفير المشورة والتوجيه وانتهاء بتقديم المساعدات المالية وإعطائها إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية وكذا تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل عملية منح التمويل لمثل هذه المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب التعريف بالمؤسسة الاقتصادية عموما والتي منحت بدورها عدة تعاريف منها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

- **التعريف 01:** تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها:" هي منشأة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف المسطرة في نطاق زماني ومكاني." [1]

- **التعريف 02:** المؤسسة الاقتصادية:" هي كل تنظيم اقتصادي مستقل مالي في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديون آخرون، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع النشاط ".[2]

الفرع الثاني : تعاريف دولية مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: حسب التوجيه أو المعيار الكمي

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة المؤسسات، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:" هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها أو إدارتها بطريقة مستقرة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه".[3]

---

[1]- محمد بوهزة وبن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، حالة المشروعات المحلية بسطيف، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 25-28 ماي 2003، ص3.

[2]- ناصر دادي عدون، **المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد**، ط1، وظائفها وتسييرها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 12.

[3]- بوخطة رقاني، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية**، دراسة حالة بعض المؤسسات بورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص08.

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** قبل سنة 1996 حاول المجتمع الأوروبي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس عدد العمال كما يلي: [1]

- **المؤسسات الصغيرة جدا:** عدد عمالها من 1 إلى 9 عمال.
- **المؤسسات الصغيرة :** من 10إلى 99 عامل.
- **المؤسسات المتوسطة:** من 100إلى 499 عامل.

- في سنة 1996 من خلال التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعرفها على انها المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون يورو، والتي تراعي مبدأ الاستقلالية وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 % .

- **تعريف جمهورية مصر العربية:** قامت وزارة التخطيط بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:" تلك المؤسسة الذي يعمل بها أقل من 50 عامل وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم. [2]

- **تعريف المشرع الجزائري:** اعتمدت في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعريف الاتحاد الأوروبي، حيث استند في القانون التوجيهي رقم17/02 المؤرخ في 01/10/ 2017 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية والجدول التالي يوضح هذا التصنيف.[3]

الجدول رقم (01-01) تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري.

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة صغيرة جدا T.P.E	من 1 إلى 10	لا يتجاوز 40مليون دينار	لا يتجاوز20 مليون دينار
مؤسسة صغيرة PE	تضم من 10 إلى 49 فرد	من40الى400مليون دينار	من 20الى200مليون دينار
مؤسسة متوسطة MP	تضم من 50 إلى 250 فر	من400 الى4000 مليون دينار	من 200 إلى 1000مليون دينار

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون رقم 17/02 المؤرخ في 01/10/ 2017، يتضمن **القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، 02 الصادرة بتاريخ 11-01-2017، ص6.

[1]-إسماعيل شعباني، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم**، بحوث الدورة الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،يومي25- 26 ماي 2008، ص63.

[2]- محمد بوهزة وبن يعقوب الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[3]- المرجع نفسه، ص26.

ثانيا: حسب التوجه أو المعيار النوعي: يعتقد من يستخدم المعايير النوعية بأن النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون محددا لنوع المؤسسة ويتخذ في ذلك عدة معايير ومن التعاريف التي تعتمد على التوجه النوعي مايلي :

- تعريف Small Busimess Administration:

رأت هيئة المنشآت الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1953 أن العامل المحدد والأساسي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي طريقة التسيير، بمعنى آخر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات المسيرة بطريقة حرة، وهي ملك للمسير والتي تهيمن على السوق. [1]

من هذا التعريف يظهر جليا الغموض الذي يبقى حول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ليس بالضرورة أن تكون ملكا للمسير.

- تعريف J.E.Bolton :

في الستينات بدأ البريطانيون يجهزون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأمام هذه الوضعية كلفت الحكومة البريطانية لجنة يترأسها البروفيسور **J.E.Bolton** لدراسة إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا ولقد جاء تقريره متضمنا تعريف لهذا النوع من المؤسسات والذي كان يعتمد على ثلاثة معايير وهي : [2]

- ✓ يتم تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية.
- ✓ تملك هذه المؤسسات حصة ضعيفة في السوق.
- ✓ استقلالية المؤسسة.

من هذا التعريف يمكن استخلاص بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تعتمد في تسيرها على هرم شخصي بسيط إلى حد بعيد، ويتربع مالك المؤسسة على قمته بحيث أن اتخاذ القرار يعود إليه، ولكن هذا لا يمنع من أن يعتمد هذا الأخير على إطارات عمالية الذين يرى فيهم الكفاءة، دون أن يمنحهم السلطة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا التعريف يقر بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لا تملك القدرة على فرض أسعارها بسبب الحصة السوقية الصغيرة التي تملكها فهي بذلك غير قادرة على المنافسة، كما يقر أيضا بأن هذه المؤسسات هي مؤسسات مستقلة عن فروع المؤسسات الكبيرة التي لا تدخل في هذا التعريف.

[1]- إسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص 60.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 61.

- **تعريف M. Woitrin:**

أجرى **M. Woitrin** دراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسوق الأوروبية المشتركة سنة 1966 حاول من خلالها إيجاد تعريف لهذه المؤسسات واعتمد بالإضافة إلى المعايير التي رأيناها في التعريفين السابقين معايير أخرى وصفية تسمح بتحديد التعريف وتتمثل في:[1]

- ✓ نقص تخصص عمال الإدارة؛
- ✓ قلة الاتصال بين مختلف الهرم، وبالأحرى بين القمة والقاعدة؛
- ✓ ضعف التفاوض سواء في البيع أو الشراء؛
- ✓ اندماج ضعيف مع السلطة المحلية واستقلالية في مجال التموين؛
- ✓ صعوبة اللجوء إلى الأسواق المالية للحصول على القروض حتى القصيرة الأجل مما يؤدي بهذه المؤسسات اللجوء إلى التمويل الذاتي.

_ يمكن القول بأن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون عادة عائقا أمام المالك المسير (علاقتها مع الأطراف الممولة، المستهلكين، الممولين، الممونين والنقابات).

_ من خلال التعاريف التي تعتمد على التوجه النوعي في إعطاء مفهوم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يمكن استخلاص المعايير التالية والتي اعتمدت من قبل كل باحث كما يلي:

- ✓ **معايير الملكية:** الإقرار بمبدأ الملكية الفردية أو الملكية الخاصة للمؤسسة.
- ✓ **معايير المسؤولية:** المسؤولية المباشرة والنهائية لصاحب المؤسسة.
- ✓ **معايير الحصة السوقية:** هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة والحصة السوقية، كلما كانت حصة المؤسسة في السوق كبيرة كلما اعتبرت مؤسسة كبيرة.
- ✓ **معايير محلية النشاط:** نعني به أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد ولا تمارس نشاطها كفرع من فروع مؤسسة كبيرة.

الفرع الثالث : عوامل اختلاف أو تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مما سبق نلاحظ أن هناك تعدد في تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترجع صعوبة وضع تعريف محدد و دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التركيبة المعقدة لهذا القطاع وإلى طبيعة النظرة التي تتبناها الأطراف المهتمة به، وكذلك اختلاف الأماكن ومجالات النشاط ، فاقتصاديات الدول المتقدمة تختلف تماما عن اقتصاديات الدول المتخلفة أو النامية ، كما أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف داخل كل مجموعة من هذه الدول وذلك بسبب اختلاف الموقع أو الظروف الاقتصادية داخل كل دولة واختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها، ويمكن إرجاع أسباب وعوامل تعدد تعاريف المؤسسات إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

---

[1]– عبد الوهاب دادن، دراسة **تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص 258.

أولا : العوامل الاقتصادية: وتضم مايلي:

1- **التباين في النمو الاقتصادي:** أي الاختلاف في درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين هي الأخرى من فترة لأخرى، بالإضافة إلى المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

2- **تنوع النشطة الاقتصادية:** وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات و نموها من قطاع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في مجال التجارة حيث تختلف الحاجة إلى العمالة و رأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم من نشاط لأخر.[1]

ثانيا: العوامل التقنية: يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات حيث كلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا، كلما كانت_عملية الإنتاج أكثر توحيدا وتمركزا في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد من المؤسسات فإن هذا يؤدي إلى ظهور العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[2]

ثالثا: العوامل السياسية: تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تدليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل ترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.[3]

الفرع الرابع: فوائد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن تلخيص هذه الفوائد في الشكل الموالي:

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ط1، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 16.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 17.

[3]- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات** – حالة الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، 2011، ص 61.

الشكل رقم (01-01): فوائد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

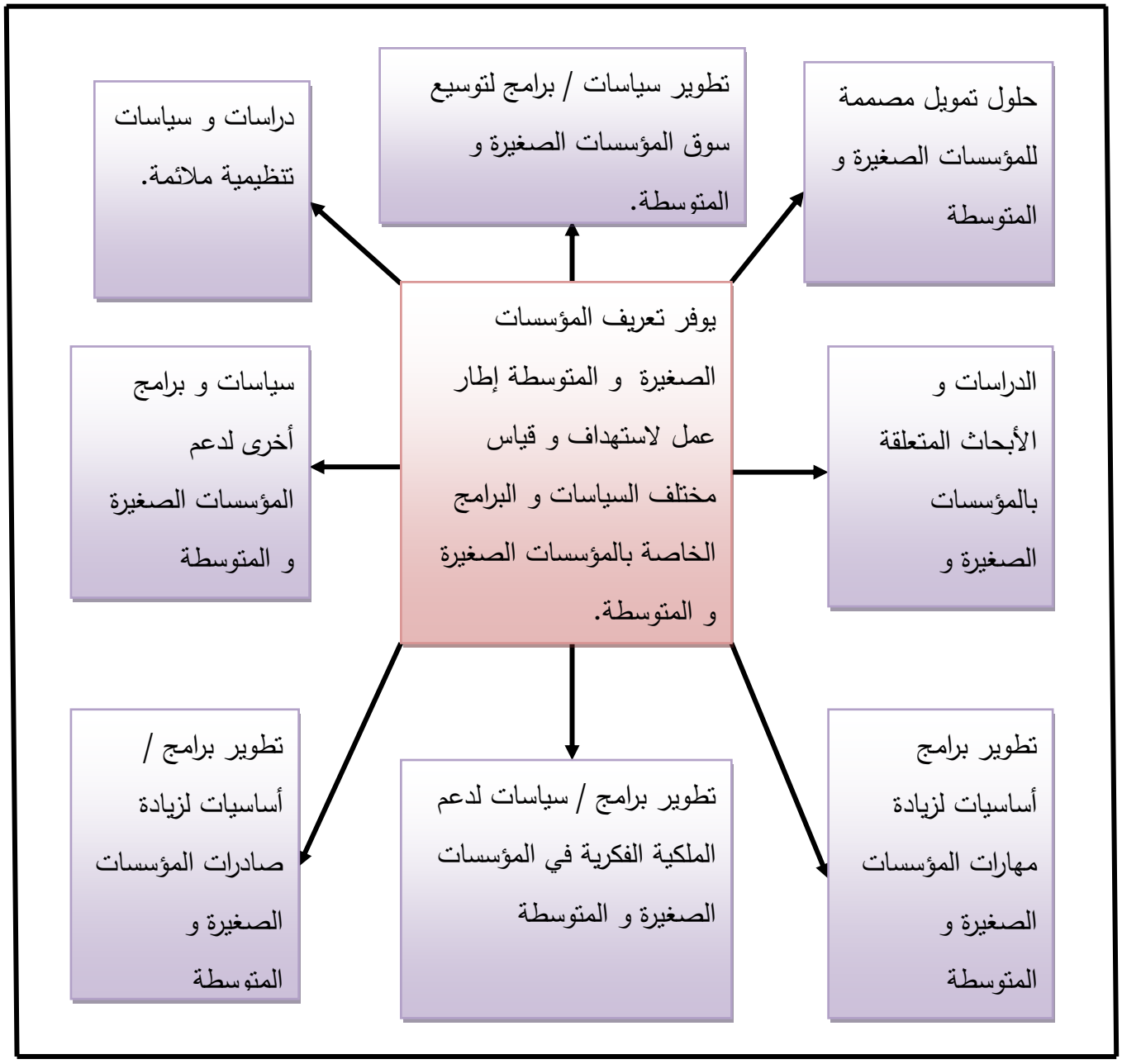

المصدر: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص14 .

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا مهما في اقتصاديات العالم على اختلافها، ويمكن تلخيص هذه الخصائص كما يلي:[1]

[1]- عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25 – 28 ماي 2008، ص60.

أولا: سهولة تكوين هذه المؤسسات: فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركة تضامن، كما أن الإجراءات المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.

ثانيا: توفير الوظائف الجديدة: تسعى هذه المؤسسات إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجور أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى في الغالب، إلا أن المؤسسات الابتكارية التي تدخل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على المؤهلات العلمية الفريدة في اختيار عمالها.

ثالثا: تقديم منتجات وخدمات جديدة: دلت التجربة العلمية في بعض البلدان، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في نمو الاقتصاد من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات، حيث أن 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقة المؤسسات الصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقارب 95% من التكاليف في البحث والتطوير، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

رابعا: توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى فهي من خلال التعاقد من الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية. فإلى جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء، وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة استراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجين الصغار والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

خامسا: تقديم السلع الخاصة: إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة، فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك، لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.

ساسا: الفعالية في التسيير: تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيد بل بالسهولة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة، وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات الغير رسمية والفعالية في استخدامها، كما يمكن لهذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول، المشاركة، وتستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة "**الصغير أجمل** " و " **الصغير فعال**".[1]

سابعا: الكفاءة الاقتصادية: لعلنا نشهد اليوم اتجاها دائما ومستمرا في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات، ويساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، وبمساعدة الأجهزة الإلكترونية (الحاسوب) التي مكنتها من

[1]– عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص19.

العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى، وبالتالي تلاشت الفروقات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبرى. [1]

من خلال التطرق إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكننا القول بأن هذه المؤسسات تختلف عن المؤسسات الكبيرة في عدة جوانب، فمن الناحية الإدارية نجد أن الإدارة ترتبط بشخص واحد وفي الكثير من الأحيان يكون هو صاحب المشروع أو صاحب رأس المال، أما المؤسسات الكبيرة نجد أنها تملك هيكل إداري يكون المسير في قمة الهرم الإداري الرئيسي الذي يتمتع بالخبرة والحنكة في التسيير، ولا يشترط أن يكون مالكا في المؤسسة ففي أغلب الأحيان يكون موظف فيها، أما من حيث طبيعة الرقابة الممارسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تكون مركزية بدون أنظمة، فالمالك هو المسؤول عن العمل وظروفه داخل المؤسسة، أما في المؤسسات الكبيرة فإنها تكون عبارة عن عملية منظمة تحت إشراف مسؤول معين، وفيما يخص رأس المال أو مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي محدودة، حيث تعتمد غالبا على التمويل الغير رسمي الذي يكون عبارة عن مدخرات صاحب المؤسسة أو من أسرة المالك المسير أو أصدقائه وهذا على خلاف المؤسسات الكبيرة التي منح لها مصادر تمويلية متعددة فيمكنها أن تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المصرفية أو اللجوء إلى السوق المالي للتمويل.

إن القول بالخصائص السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسفر عنه الوصول إلى نقطة إيجابية وهي المرونة في الإدارة والقدرة على الابتكار والتجديد ومنها ما هو سلبي كالضعف المالي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المؤسسات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالتحديات التي تواجهها.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير التي تصنف على أساسها والتي تتمثل في النقاط التالية:

- ✓ معيار طبيعة توجه هذه المؤسسات؛
- ✓ الأسلوب الإداري لتنظيم العمل؛
- ✓ طبيعة وتخصص المنتجات؛
- ✓ الشكل القانوني حسب المشرع الجزائري؛
- ✓ المؤسسات تحت الوصاية "pme sous –traitants" .

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاعا شاملا نميز فيه بين العديد من الأشكال أو الأنواع وذلك حسب توجهها، ومن بين أهم هذه الأنواع: [2]

---

[1]– بلعزوز علي، اليفي محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل2**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، محمد راتول، يومي 17–18 افريل2006 ،ص48 .

[2]– عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014– 2015 ، ص 50–51.

1- المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج إما منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، أو أجزاء من سلعة لفائدة مصنع أو مركب موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف "بالمقاولة الباطنية" الذي يرتكز في بعض الفروع كالنسيج وتصنيع الجلود.

2- المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع في شكل تعاقد تجاري، وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا للاستعانة بأجير وهذا ما يميزها عن المؤسسات المنزلية كما أن محل إقامتها مستقل عن المنزل حيث تتخذ ورشة صغيرة .

إن النوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل أكبر منها في الإنتاج، بينما يستخدمان تجهيزات بكميات أقل نسبيا وقليلة التطور من الناحية التكنولوجية، ولهذا فإن معدل التركيب العضوي لرأس المال يكون منخفضا، سواء من ناحية التسيير الإداري أو من ناحية النظام الحاسبي والتسويق.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة: تختلف هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات السابقة الذكر لأنها تأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية، وتختلف بطبيعة الحال بدرجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة والمتطورة .

تعمل هذه المؤسسات على العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة ذات كثافة تكنولوجية.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات، المؤسسات المصنعية وغير المصنعية وتتمثل فيما يلي:[1]

1- المؤسسات الغير مصنعية: تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم أشكال تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة، أما في الإنتاج الحرفي الذي يكون بصفة فردية أو باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي.

2- المؤسسات المصنعية: هي عبارة عن كل المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتتميز عن المؤسسات الغير مصنعية من حيث تقسيم العمل واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير والإنتاج، ومن حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص55-56.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تقسم إلى:[1]

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع وعلى تصنيع كلا من المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج والورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، وصناعة مواد البناء، بينما تنشط أنواع أخرى في قطاع المحاجر والمناجم.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تحتاج هذه المؤسسات تكنولوجيا مركبة لتنفيذ إنتاجها فهي صناعة ذات كثافة رأس مال أكبر، الأمر الذي لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط بإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة، وهذا في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل وتجميع بعض السلع انطلاقا من استخدامها لقطع الغيار المستوردة.

- يسمح لنا هذا التصنيف من التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجدها تتدخل في مختلف فروع النشاط الصناعي، وهي بذلك ليست نوعا من أنواع المؤسسات فقط بل نظاما وأسلوبا للإنتاج قائما بذاته.

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

إن الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد، ففي الأنظمة الرأسمالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا، كما تسود أشكال الملكية العامة والتعاونية، مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود وتختلف باختلاف نمط وطبيعة الإنتاج في بعض الأنشطة.

والشكل الموالي يبين أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.

[1]- الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/22/ 2001، **يتضمن القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد77، الصادرة بتاريخ 13-11-2003، ص6.

الشكل رقم (01-02): أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

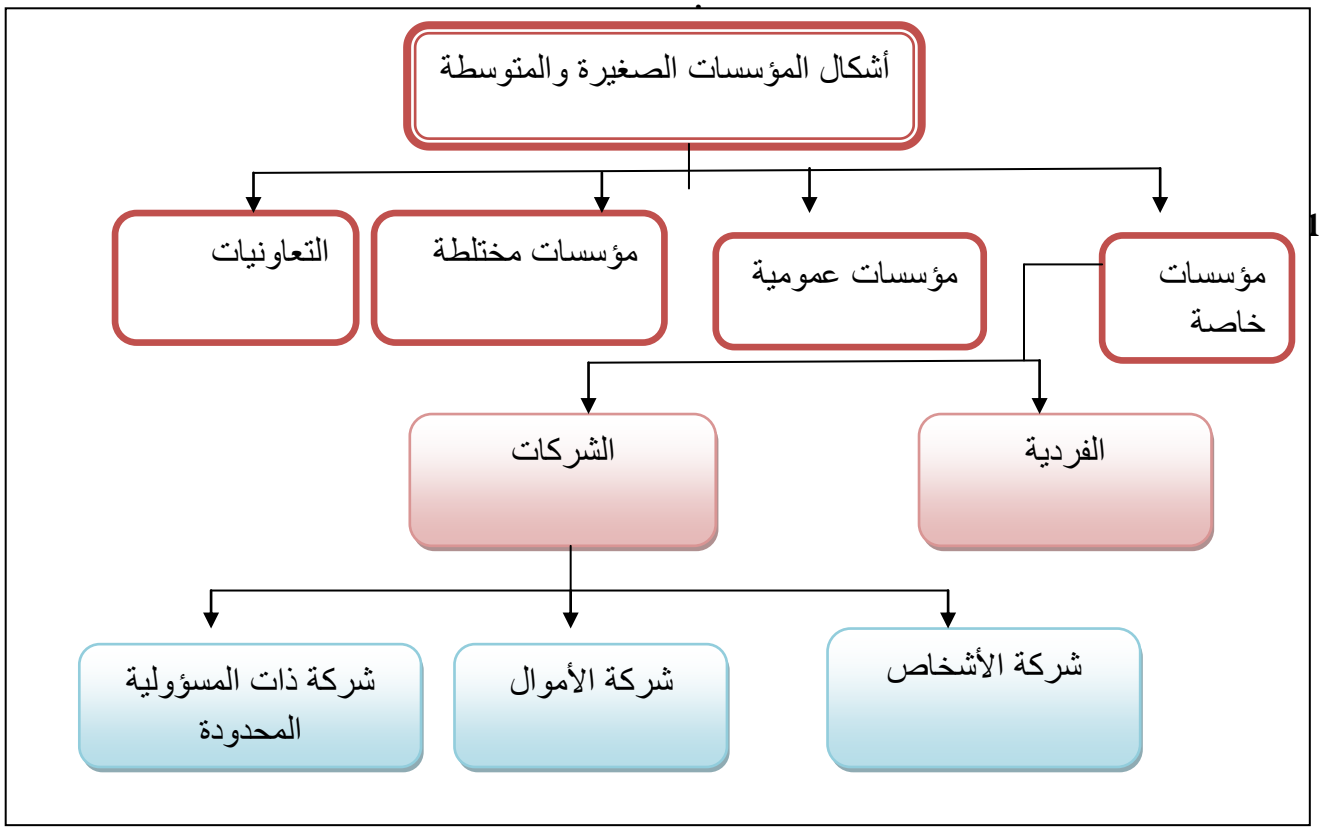

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: علي حسين وآخرون، **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال**، ط1، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص65 .

أولا: المؤسسات الخاصة: تنقسم إلى:

1-المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد يشرف على جميع الأعمال والإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط حيث تظل المؤسسات الفردية النموذج المثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

2-المؤسسات والشركات : الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو معنويان بتقديم حصة من مال أو عمل، على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من أرباح أو خسائر .[2]

وتنقسم المؤسسات أو الشركات إلى ثلاثة أنواع:

2-1 شركات الأشخاص: تقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المؤسسة وهي ثلاثة أنواع:

- **شركات التضامن:** تقوم من خلال عقديين شخصين أو أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والأعمال التي تمارس داخل حدود المؤسسة.

[1]- علي حسين و آخرون: **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال**، ط1، دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص65.

[2]- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص28.

- **شركات المحاصة:** تعتمد في إنشاء ها على اتفاق ثنائي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة، لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب الاتفاق ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة.

- **شركة التوصية البسيطة:** هي من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن تضم هذه الشركة نوعين من الشركاء.[1]

شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم.

2-2- شركات الأموال: هي شركات تقوم على الاعتبار المالي وتنقسم إلى نوعين: [2]

- **شركات المساهمة:** ينقسم رأس مالها إلى حصص متساوية تسمى بالأسهم تطرح في الأسواق العملية، أنها يمكن تداولها في بورصة الوراق المالية دون الرجوع إلى الشركة.

- **شركة التوصية بالأسهم:** وهي التي تضم نوعين من الشركاء متضامنين ومساهمين، المساهمون كالشراء الموصون في شركة التوصية البسيطة، ويختلف المساهم عن الموصي في أن الأول يملك أسهما قابلة للتداول على عكس الثاني وهذه الشركة هي تجمع بين خصائص الشركتين (الأشخاص، الأموال).

2-3 شركة ذات المسؤولية المحدودة: وهي شركة تجارية كباقي الشركات، تجمع بين خصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص، ففيها من شركات الأموال أن مسؤولية الشريك محدودة بمقدار حصته وفيها من شركات الأشخاص أن الشريك يكون صاحب حصته في الشركة وليس مساهما ولا تكون حصص الشركاء قابلة للتداول كالأسهم.

ثانيا: المؤسسات العمومية: وهي كل مشروع تقوم به هيئة عامة يهدف إلى الوفاء لسد حاجة عامة الجمهور.[3]

ثالثا: المؤسسات المختلطة: وهي تلك التنظيمات التي تكون جزء من ملكيتها تابعة للدولة والجزء الآخر للخواص.

رابعا: التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع و خدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

---

[1]- المادة 425 من **القانون التجاري الجزائري** سنة 2001.

[2]- عمر صخري، **مرجع سبق ذكره**، ص68 .

[3]- **نفس المرجع**، ص70.

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر إشكالية التمويل من بين أهم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ما يستدعي إنشاء أو إحداث آليات مالية تتلاءم وطبيعة هذه المشروعات في انتظار إصلاح المنظومة المصرفية، كإنشاء صندوق لضمان القروض الاستثمارية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالبحث عن مصادر تمويلية جديدة لتمويل هذه المؤسسات يعني زيادة الفرص الاستثمارية أمامها، وعليه سيتم التطرق إلى مفهوم التمويل كمحرك رئيسي لعمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومفهوم الهيكل التمويلي في المؤسسة، وكذا التعرف على المصادر التقليدية لتمويل هذه المؤسسات والآليات المستحدثة في تمويلها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن العملية التمويلية والاستثمارية تبدأ عادة بظهور الحاجة للتمويل، وذلك لإنشاء أو زيادة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يجب أن لا تكون هذه الحاجة قد نتجت عن سوء تسيير رأس المال المتواجد لديها، لما يجب أن تتوافق طبيعة التمويل ومقداره مع الغرض الحقيقي للحصول عليه.

الفرع الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لقيام المؤسسة على مبدأ الاستمرارية والتوسع، فإنها تحتاج وبشكل مستمر إلى رؤوس الأموال لاستثمارها في شكل أصول مختلفة من معدات وآلات ومباني ومخزون وغيرها لتنفيذ البرامج والخطط المسطرة، ويمكن إبراز مفهوم التمويل من خلال المفاهيم التالية:

التعريف 01: التمويل لغة هو " الإمداد بالمال" والتمويل اصطلاحا هو" مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع".[1]

التعريف 02: يمكن تعريفه على أنه: " مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع، للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصدر تمويل المشروع يعتمد على البدائل التمويلية المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي تتواجد فيها المؤسسة."[2]

التعريف 03: " التمويل هو مجموع العمليات التي تصل من خلالها المؤسسة إلى تلبية كل احتياجاتها من رؤوس الأموال، سواء تعلق الأمر بالتخصيص الأولي من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة والهياكل المالية، أو المساهمات الممنوحة من طرف الدولة والخزينة العامة، أو الجماعات المحلية، أو الخواص".[3]

---

[1]– عبيد علي أحمد حجازي، **مصادر التمويل"مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معالجتها ضريبيا"**، ط1، درا النهضة العربية، بيروت،2001، ص11.

[2]– دريد كامل أل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، ،الأردن، 2004، ص 99.

[3] Charles gardin .**financement , auto financement et administration des grades entreprise**, dallas, paris , 1998, p22.

التعريف الشامل: هو تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء نشاطها.

الفرع الثاني: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل التي تخص دورة الاستغلال، أو الاحتياجات طويلة الأجل التي تخص دورة الاستثمار وتكمن أهمية التمويل لهتين الدورتين فيما يلي:

أولا: الحاجة إلى التمويل القصير الأجل

تلجأ عادة المؤسسات إلى التمويل القصير الأجل من أجل تمويل العجز في رأس المال العامل الناتج على نمو النشاط الداخلي للمؤسسة، فأثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومديونيتها، ويعتبر الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع من التمويل.[1]

وتلعب مصادر التمويل قصيرة الأجل دورا هاما في استمرارية النشاط وتوسعه، حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء كبير من عناصر الأصول المتداولة.[2]

ولهذا فإن النوع من التمويل يعتمد أساسا على طبيعة عمل ونشاط المؤسسة، وبالرغم من أن المؤسسات تتجنب عددا من المشاكل فيما أمكنها الحصول على تمويل طويل الأجل لتمويل احتياجاتها في الموجودات أو الأصول المتداولة، إلا أنه رغم هذه الحقيقة فإن المؤسسات تلجأ إلى التمويل قصير الأجل لتحقيق ما يلي:[3]

- ✓ ضعف نسبة المخاطرة، وهو أمر يخص الدائنين أي أن فترة التسديد تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة، وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها تكون عالية؛
- ✓ قد يكون الحصول على تمويل قصير الأجل أقل تكلفة من الحصول على التمويل متوسط أو الطويل الأجل، لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة؛
- ✓ الحاجة للأموال في بعض المؤسسات الموسمية، لهذا تلجأ هذه إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل تكون بدون فوائد، ولسد العجز الحالي وتمويل الاحتياج الموسمي؛
- ✓ بعض حالات التمويل القصيرة الأجل تكون بدون فوائد أي لا تتحمل المؤسسة أي تكلفة وذلك في حالات الشراء على الحساب على أن يتم التسديد في مدة معينة.

---

[1]– منير إبراهيم الهندي، **القرن الحديث في مصادر التمويل**، ط1، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص5.

[2]– نور الدين خبابة، **الإدارة المالية**، ط 1، دار النهضة العربية، ،بيروت، 1997، ص467.

[3]– عدنان هاشم، **أساسيات الإدارة المالية**، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد، 1997، ص264.

ثانيا: الحاجة إلى التمويل الطويل الأجل

تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترات طويلة وهذا لغرض الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدات أو عقارات، ونجد أن المؤسسات تسعى للتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق ما يلي: [1]

- ✓ تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل؛
- ✓ تمويل الجزء الدائم من رأس المال العامل على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من السحب على المكشوف والتمويل القصير الأجل؛
- ✓ تمويل ما يتم الاطلاع به من استثمارات رأسمالية وكذا التوسعات الطويلة الأجل للمؤسسة، حتى تحقق المؤسسة الاقتصادية الفعالية في اختبار واستخدام هذه الأموال لتغطية احتياجاتها؛
- ✓ ولهذا لا بد من وجود دراسة مسبقة لمختلف مصادر التمويل ومختلف العوامل المؤثرة في اختيار التوليفة المثلى، ولا يتم هذا إلا من خلال معرفة العوامل التي تدخل في تكوين الهيكل المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني: الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مهمة الإدارة المالية هي كيفية الاختيار بين البدائل التمويلية المتعددة حسب ظروفها الخاصة وتكلفة كل بديل من عناصر الهيكل المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: آليات التمويل التقليدية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص مصادر التمويل أو الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتاحة لها لبناء هيكل مالي أو تشكيل مزيج تمويلي في الشكل الموالي:

[1]– محمد سويلم، **الإدارة المالية في ظل الكوكبة**، دار الهاني للطباعة، المنصورة، الجزائر، 1997، ص 423.

الشكل رقم (01-03): الآليات التقليدية المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مصادر التمويل التقليدية-

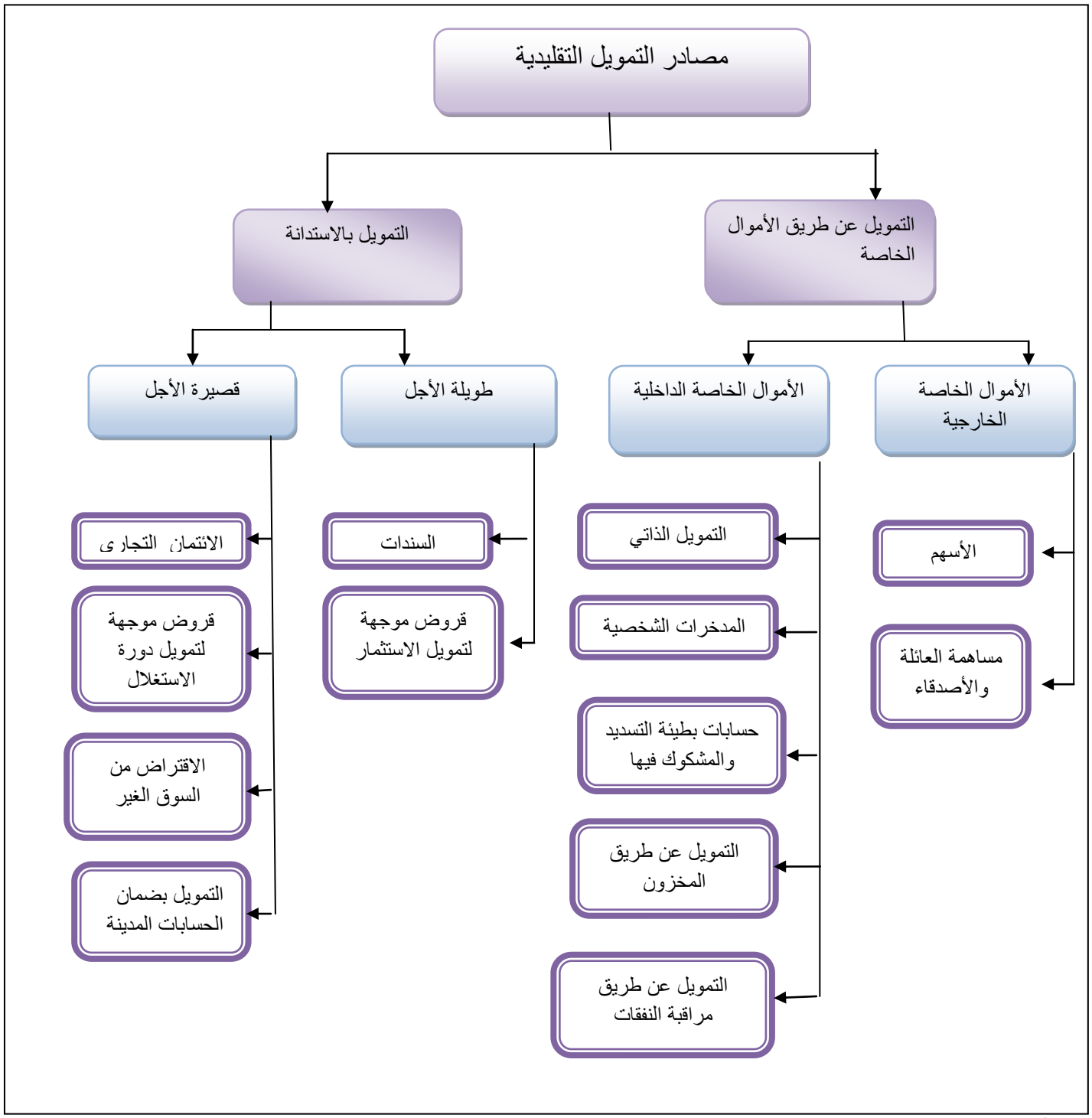

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010، ص150.

أولا: التمويل عن طريق الأموال الخاصة

تتمثل الأموال الخاصة في وسائل التمويل الطويلة الأجل، سواء كانت داخلية تمويل ذاتي ومدخرات شخصية أو خارجية، مساهمة العائلة والأصدقاء والأسهم.

1- مصادر التمويل الخاصة الداخلية: تتمثل في ما يلي:

1-1- التمويل الذاتي: يعرف التمويل الذاتي على أنه:" قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها عن طريق الأرباح المحققة في السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها."[1]

1-2- المدخرات الشخصية: إن الأشخاص الذين يرغبون ببدء العمل في مشروع صغير عليهم استثمار مبلغ كافي من المدخرات الشخصية، قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، ذلك أن المستثمرين الخارجين سوف لن يخاطروا بالاستثمار في المؤسسة إذا لم تتوفر لديهم الضمانات الكافية بأن مالك المشروع ملتزم بمشروعه.[2] والمدخرات الشخصية هو ذلك الجزء من المال الذي سبق لصاحب المؤسسة أن ادخره، حيث يقوم بتمويل مؤسسته به سواء عند الانطلاق أو في أي مرحلة من مراحل حياة المؤسسة، أو يمكنه تحويل بعض من أملاكه الخاصة لخدمة مؤسسته.

1-3- الحسابات البطيئة التسديد المشكوك فيها: إن الحسابات المدينة تنشأ عندما تحاول المؤسسة تنشيط مبيعاتها عن طريق فتح ائتمان تجاري لتجار التجزئة أو المستهلكين، أي زبائنها، ومع مرور الوقت يجد المالك المسير للمؤسسة أن لديه العديد من الحسابات بطيئة الحركة والتسديد أو المشكوك فيها، لذا فإنه يتعين عليه مراقبة هذه الحسابات وفي نفس الوقت القيام بجملة جادة لتحصيلها وتوفير السيولة اللازمة التي تحتاجها المؤسسة.[3]

1-4- التمويل عن طريق المخزون: يعتبر المخزون احد الموارد الداخلية للتمويل، حيث يمكن أن نجد فيه نسبة عالية من السلع والمواد الزائدة عن حاجة المؤسسة إذا ما تم تحليله ومراقبته، لذا لا بد من التخلص من الفوائض التي يحولها إلى نقدية لاستخدامها وهنا يكون مالك المؤسسة قد استخدام مواد داخلية كانت معطلة ودون فائدة. [4]

1-5- التمويل عن طريق مراقبة النفقات: حيث يمكن مراقبة النفقات المختلفة بهدف توفير الأموال المختلفة من خلال مراجعة مصروفات المالك المسير والتي قد تكون مرتفعة، وكذا تحويل بعض النفقات من الخدمة الشخصية إلى الخدمة الذاتية للمؤسسة، إضافة إلى مراقبة النفقات الرئيسية كالأجور والإيجارات، وهذا لضمان العوائد المناسبة من كل بند من بنود النفقات.

2- مصادر الأموال الخاصة الخارجية: تتمثل في:

---

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010، ص150.

[2]- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2002، ص59.

[3]- فايز جمعة، صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 196.

[4]- رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر**-رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 35.

2-1- الأسهم: تعرف الأسهم على أنها عبارة عن حقوق ملكية تخول لصاحبها عدة امتيازات وتنقسم إلى قسمين:

- **الأسهم العادية:** هو مستند ملكية له قيمة دفترية، اسمية، سوقية، تصفوية.

✓ فالقيمة الدفترية هي قيمة حقوق الملكية التي تضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار.

✓ أما القيمة الاسمية هي القيمة المدونة على قيمة السهم والتي ينص عليها عقد التأسيس.

✓ أما القيمة السوقية فهي قيمة السهم الذي يباع بها في السوق المالي.

ويتمتع حامل السهم العادي بمجموعة من الحقوق كالحق في التصويت في الجمعية العامة، الحق في الحصول على توزيعات الأرباح حال تحققها وتقرير توزيعها، حق تفويض إدارة الشركة في بيع الأصول الثابتة.

- **الأسهم الممتازة:** تعتبر الأسهم أدوات هجينة تجمع بين خصائص السهم العادي والسند، يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في التصفية على حملة الأسهم العادية .

كما أنها تتميز بخاصية تراكمية الأرباح أي الحق في الحصول على تعويض أرباح السنوات السابقة التي لم تحقق فيها عائد، ولكن لا يحق لحملة الأسهم الممتازة المشاركة أو التصويت في الجمعية العامة.

2-2- مساهمة العائلة والأصدقاء: تعتمد معظم المشاريع في بداية تكوينها على الموارد الذاتية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة والأصدقاء، حيث غالبا ما يقدم هؤلاء الأطراف على التمويل دون طلب أية ضمانات، بسبب العلاقة المبنية على الثقة والتعارف بينهم بالإضافة إلى كون هذه الأموال دون تكلفة محددة بتاريخ استحقاق أو سداد، لأنها ناتجة عن تشجيع أفراد العائلة لدفع المستثمر ورغبة منهم في تحقيقه للربح.

ثانيا: التمويل بالاستدانة

تختلف تصنيفات التمويل بالاستدانة باختلاف مصادرها وطبيعة القروض وآجال استحقاقها وأهمها:

1- الديون قصيرة الأجل: تتمثل في:

1-1- الائتمان التجاري: وهو الأكثر استعمالا من طرف المؤسسات ويعرف بأنه الفترة الفاصلة بين تاريخ شراء البضاعة وتاريخ سداد قيمتها، حتى يتسنى للمؤسسة الاستفادة من هذه الأموال خلال مدة السماح فهو وسيلة للشراء مع تأجيل الدفع تكون هذه العملية بين المؤسسة والموردين وكذلك بين المؤسسة والتجار.

1-2- القروض البنكية الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: وهي القروض التي تمنح لأقل من سنة تكون مخصصة لتمويل دورة النشاط العادي للمؤسسة مثل الحصول على المواد الأولية، التخزين والتوزيع....الخ.

1-3- التمويل بضمان الحسابات المدنية: يتم الاعتماد على الاقتراض من السوق الغير رسمي في الدول الغنية والفقيرة على حد السواء، غير أن أهمية ودرجة الاعتماد عليه تزيد في الدول النامية أكثر بسبب عدم توفر بدائل كثيرة فيها مقارنة بالدول الغنية. [1]

[1]- عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، مدخل اتخاذ القرارات، مطابع الأمل، لبنان، 1990، ص420.

وقد توصلت دراسة قامت بها الجامعة المركزية للتمويل والاقتصاد ببكين إلى أن الاقتراض من السوق الغير رسمي قارب 290 مليار دولار سنة 2010، أي ما يعادل 28% من إجمالي القروض البنكية.[1]

1-4- التمويل بضمان الحسابات المدنية: بموجب هذا الأسلوب يتم رهن الحسابات المدنية كضمانة مقابل الحصول على القروض قصيرة الأجل، ويكون مبلغ القرض أقل من قيمة الحسابات المدنية وذلك مقابل خطورة احتمال عدم إمكانية تحصيل بعض من تلك الحسابات أو شطب البعض منها.[2]

2- الديون طويلة الأجل: تتمثل في:

2-1- السندات: وهي بمثابة عقد أو اتفاق بين المستثمر والجهة المصدرة، حيث يقدم المستثمر للجهة المصدرة مبلغ مالي مقابل حصوله على هذه الورقة المالية، يكون هذا بسعر فائدة محدد ومدة محددة، يعتبر السند ورقة قابلة للتداول بيعا وشراء، وهو أداة سيولة مرتفعة.

2-2- القروض البنكية الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار: وهي القروض الطويلة الأجل الموجهة لشراء الاستثمارات مثل المعادن الإنتاجية، المباني، الأراضي، أي الاستثمارات التي لها عمر إنتاجية طويل نسبيا، والتي يجب تمويلها بمصدر طويل الأجل من أجل تفادي تكاليف إضافية، تولي البنوك أهمية كبيرة لهذا النوع من القروض من ناحية دراسة الملفات، وهذا لتفادي المخاطر المرتبطة بالاقتراض لتمويل الاستثمارات التي تكون فيها مدة الإقراض طويلة، والتي تتمثل أساسا في مخاطر عدم السداد، انخفاض القيمة أو القدرة الشرائية للنقود، ولهذا فهي تطلب ضمانات وتكون قيمة الضمانات أكبر من قيمة القرض.

الفرع الثالث: الآليات المستخدمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: رأس المال المخاطر كتقنية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- مفهوم رأس المال المخاطر:

- **تعريف01: حسب جمعية رأس المال المخاطر الأوروبية " EVCA"** رأس المال المخاطر يعرف على أنه: "المال الذي يمول بواسطته وسيط مالي متخصص، مثل شركة رأس المال المخاطر لدعم المشروعات ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي، لكنها لا تنطوي التأكد بالحصول على دخل أو استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة في المستقبل البعيد نسبيا".[3]

- **تعريف02: حسب المشرع الجزائري:** تهدف شركة رأس المال المخاطر إلى المشاركة في رأس مال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التمويل أو الخوصصة.

2- خصائص رأس المال المخاطر: تتمثل في:

- ✓ الاستثمار في مؤسسات غير مدرجة في البورصة؛

---

[1]- فايز جمعة صالح النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

[2]- ماجدة العطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[3]- صحراوي مقلاتي، **التمويل برأس المال المخاطر ، منظور اسلامي**، مؤتمر المصاريف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الإمارات العربية المتحدة، أيام 31 ماي -03جوان، 2009، ص23.

- ✓ يأخذ رأس المال المخاطر حصة في حقوق المساهمين (تمويل على أعلى ميزانية)؛
- ✓ استثمار لمدة زمنية قصوى محددة من 3 إلى 10 سنوات؛
- ✓ المستثمر عبارة عن شريك نشط (تقديم الاستشارات، المراقبة)؛
- ✓ تحويل بدون ضمانات فهو يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة؛
- ✓ يأخذ شكل وساطة مالية؛
- ✓ يتدخل خلال أي مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة؛
- ✓ يأخذ حصة الأغلبية أو الأقلية في المؤسسات الممولة ويكون حسب المبلغ المستثمر وقيمة المؤسسة؛
- ✓ تقنية تمويلية تقوم على أساس المشاركة.

ثانيا: القرض الايجاري آلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفهوم القرض الايجاري:

- **تعريف 01:** القرض الايجاري:" هو عبارة عن عملية تأجير للأصول والتجهيزات لغرض مهني أو تكون معدة بمناسبة هذا التأجير، وهذا من طرف مؤسسات معينة تصبح مالكة لها."[1]

- **تعريف02: تعريف الشريعة الإسلامية:**

الإجازة : لغة : مشتقة من الأجر وهو العوض،[2] أما في الشرع فهي " بيع منفعة معلومة بعوض معلوم" والإجارة مشروعة بالكتاب والسنة.

2- أطراف القرض الايجاري: تتمثل في:[3]

2-1- المستأجر: أو المستخدم وهي المؤسسة التي ترغب في استخدام أصول معينة من طرفها، لمدة معينة.

2-2- المؤجر: وهو مالك الأصل الذي يضعه تحت تصرف المستأجر، وفي نفس الوقت تبقى ملكية الأصل له.

2-3 المورد: وهو الجهة التي تقوم بتوفير الأصل المطلوب.

3- خصائص القرض الايجاري: تتمثل في مايلي:[4]

- ✓ **الأصل المؤجر:** وهو موضوع العقد في القرض الايجاري.
- ✓ **مدة الإيجار:** وهي مدة سريان العقد الايجاري وقد يكون العقد قابل للتجديد أو منتهي بالتملك.
- ✓ **قسط الإيجار:** المبلغ الدوري الذي يجب على المستأجر دفعه للمؤجر في مقابل استخدام الأصل المؤجر.
- ✓ **القيمة المتبقية:** وهي النسبة من مبلغ الاستثمار التي لم تهتلك بعد، مع نهاية العقد.

---

[1]- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة**، ط1،دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 206.

[2]- محمود حسين الوادي، **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط2،دار المسيرة للنشر، الأردن، 2008، ص 211.

[3]- أحمد سعد عبد اللطيف، **التأجير التمويلي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 2000، ص 358.

[4]- مصطفى بلمقدم وآخرون، **التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغير العمل المصرفي**، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، استراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلاديفا، الأردن، 16/15/ مارس 2005، ص 7.

✓ **الضمان:** لا يتم تقديم ضمانات إضافية عادة لأن ملكية الأصل تبقى بدورة المؤجر وهي بذلك تشكل ضمان ثاني، وإذا رأى المؤجر وجود خطر فإنه يطلب ضمانات شخصية.

ثالثا: التمويل الإسلامي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- مفهوم التمويل الإسلامي:

تعريف 01: " تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه أحكام الشريعة الإسلامية."[1]

تعريف 02:" هو أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر، إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا." [2]

تعريف 03:" هو عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء "

2- خصائص التمويل الإسلامي: تتمثل في :[3]

- هو تمويل حقيقي حيث تقدم فيه الأموال فعليا؛
- خال من التعامل بالربا أخذا وعطاء؛
- تمويل لأعمال مشروعة؛
- مبني على فرضية شيوع الأمانة والصدق في التعامل وحرمة أكل مال الغير.

3- صيغ التمويل الإسلامي:

3-1 المشاركة:

- **تعريف 01:** عرفها الشافعية على أنها:" ثبوت الحق لاثنين فأكثر على جهة الشيوع". [4]
- **تعريف 02:**" هي اشتراك اثنين فأكثر بخلط مالهما والاتجار به". [5]
- **مشروعيتها:** أثبتت مشروعية المشاركة بأدلة متضافرة من الكتاب والسنة:
- لقوله تعالى : « فهم شركاء في الثلث». [6]
- قال صلى الله عليه وسلم:« كنت شريكي في الجاهلية، فكنت لي خير شريك، كنت لا تداريني ولا تماريني».[7]

---

[1]- شوقي أحمد دنيا، **أدوات التمويل في الإسلام**، ط5، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، القاهرة، 2004، ص45.

[2]- سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، ط1 ، جمعية التراث، الجزائر، 2002، ص37.

[3]- الصديق طلحة محمد رحمة، **التمويل الإسلامي في السودان التحديات و الرؤى**، ط1 ، مطابع السودان للعملة المحدودة ، السودان، 2006، ص31.

[4]- محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقسيم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، دراسة تحليلية مقارنة، عمان، الأردن، 2012، ص159.

[5]- **المرجع نفسه**، ص60.

[6]- القرآن الكريم، **سورة النساء**، الآية 12.

[7]- حديث شريف: **رواه ابن حنبل**.

3-2- المضاربة:

- **لغة :** مشتقة من الضرب في الأرض وهو السفر والمشي فيها.[1]

- **اصطلاحا:** وتسمى أيضا قراضا ومعاملة وهي دفع مال معلوم لمتجر أي من يتجر به ببعض ربحه أي بجزء معلوم مشاع منه.[2]

مما سبق يمكن تعريف المضاربة على أنها : " عقد شركة في الربح بمال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب (العامل على المال)، بحيث يدفع الأول ماله إلى الثاني ليعمل به بهدف الربح على ان يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها، أما الخسارة فيتحملها رب المال وحده بشرط عدم تقصير المضارب أو تعديه".[3]

- **مشروعية المضاربة في القرآن:** قال الله تعالى :« وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله» .

- **مشروعية المضاربة في السنة:** خير دليل هو أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يتاجر بمال خديجة بنت خويلد.

- **شروط المضاربة في الإسلام:**

- ✓ أن يكون رأس المال معلوم المقدار لأن جهالته تؤدي إلى جهالة الربح؛
- ✓ أن يكون رأس المال عينيا حاضرا لا دين في ذمة المضارب؛
- ✓ أن يكون رأس المال مسلما إلى المضارب؛
- ✓ منع اشتراط الضمان على المضارب إذا هلك رأس المال عن غير عمد أو تقصير؛
- ✓ أن لا يضيق رب المال على المضارب؛
- ✓ أن يختص المضارب بالعمل فلا يجوز أن يشترط رب العمل أن يعمل معه؛
- ✓ أن يكون نصيب كل من رب المال والمضارب معلوما من الربح عند التعاقد؛
- ✓ أن يكون الربح حصة شائعة لكل من الطرفين.

- **أنواع المضاربة:**

يعتمد في تقسيم المضاربة على معيارين رئيسين هما: معيار عدد المشاركين فيها ومعيار حرية المضارب في التصرف.

✓ **معيار عدد المشاركين فيها:**

- **المضاربة الثنائية:** وهي المضاربة التي تكون عندما يقدم المال من شخص واحد والعمل من شخص آخر ويمكن أن يكون هذا الشخص طبيعي أو معنوي.

---

[1]- أيمن عبد الرحمن فتاحي، **البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**، ط1، دار البشائر للطباعة، سوريا، 2009، ص93.

[2]- محمد بن وليد عبد اللطيف السويدان، **التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 106.

[3]- أيمن عبد الرحمن فتاحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

- **المضاربة الجماعية أو المشتركة:** وهي المضاربة التي تتعدد فيها الأطراف المشتركة فيها، حيث تكون بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين "أرباب العمل".

✓ **معيار حرية المضارب في التصرف:** تنقسم إلى:

- **المضاربة المطلقة أو العامة:** وهي التي لا تتقيد بشروط معينة يضعها رب المال " صاحب المال" وذلك من حيث المكان والزمان وطبيعة النشاط....الخ.
- **المضاربة المقيدة أو الخاصة:** وهي التي يدفع المالك فيها المال إلى العامل –مضاربه– ويعين له العمل أو المكان أو الزمان، أو من يتعامل معه المضارب، على أن تكون هذه الشروط مناسبة وتهدف لحفظ رأس المال، فلو لم يسلمه المال أصلا أو سلمه إليه ومنعه من التصرف فيه فلا تصلح المضاربة، وكذلك إذا سلمه المال وقيده بقيود شديدة جدا تضر بالاسترباح فإنه لا يصلح أيضا.

3-3-المرابحة:

-**لغة:** من الربح والرباح: النماء في التجارة، يقال أعطاه مالا مرابحة أي على الربح بينهما، وبعت الشيء مرابحة، ويقال بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك اشتريته مرابحة.[1]

- **اصطلاحا:** تعرف على أنها:" بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم" وهي كذلك ربح مسمى على جملة الثمن، أو أن يربحه للدرهم درهما، وللدرهم نصف درهم، وللعشرة أحد عشر، أو أقل أو أكثر.[2]

- **مشروعية المرابحة:** لقد ثبتت مشروعية المرابحة بالكتاب والسنة والإجماع، فقد تعامل المسلمين بالمرابحة في سائر العصور فكان ذلك إجماعا على جوازها.

- **من الكتاب: قوله تعالى:**« وأحل الله البيع وحرم الربا».[3]
- **من السنة: لقوله صلى الله عليه وسلم** : « إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم».[4]

- **أنواع المرابحة:** تنقسم إلى نوعين:

✓ **بيع المرابحة العادية:** وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحته بالثمن وربح يتفق عليه، وتسمى بالمرابحة الفقهية.

✓ **بيع المرابحة المصرفية:** وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والمصرف باعتباره وسيطا بين البائع الأول والمشتري، والمصرف لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء، وتسمى أيضا المرابحة للأمر بالشراء.

---

[1]– فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية،ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص136.

[2]– مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، ط1، مطابع غباش، طنطا، مصر، 2006، ص274.

[3]– القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 275.

[4]– حديث شريف : **رواه مسلم**.

3-4- السلم:

- **لغة:** جاء في لسان العرب مايلي: " السلم: الاستلام ... والسلم بالتحريك: السلف، وأسلم في الشيء وسلم وأسلف بمعنى واحد والاسم السلم، يقال أسلم وسلم إذا أسلف وهو إن تعطي ذهبا وفضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلمته إليه." [1]

- **اصطلاحا:** يعرف السلم بأنه: " بيع أجل بعاجل" وعرف أيضا أنه: " عقد على موصوف في الأمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد".[2]

- **مشروعيته عقد السلم:** لقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة:

- **بالكتاب:** لقوله تعالى :« يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه».[3]

- **السنة:** روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم النبي –صلى الله عليه وسلم– المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث، فقال: " من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم".[4]

- **أنواع السلم:** يتخذ عدة أشكال:

✓ **بيع السلع بالتقسيط:** الذي يتم بموجبه قيام المصرف بدفع الثمن السلم للمتعامل عاجلا (حالا) واستلام السلعة (المسلم فيه) آجلا (لاحقا) بموعد معين ومحدد ومتفق عليه.

✓ **بيع السلع الموازي:** وهو الذي يقوم فيه المصرف بيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم البسيط إلى طرف ثالث وبصيغة بيع السلم كذلك، وبهذا يحصل المصرف على ربح نتيجة عمليات البيع والشراء عن طريق بيع السلم، أي نتيجة المتاجرة بالسلعة.

✓ **بيع السلم بالتقسيط:** وهو أن يتم الاتفاق على تسليم المسلم فيه " السلعة" بأقساط أو دفعات وليس دفعة واحدة، وكذلك تسليم السلم الثمن بدفعات وليس دفعة واحدة، وذلك بأن يسلم المصرف دفعة معينة من مبلغ بيع السلم، ويستلم لاحقا ما يقابلها من سلعة، ثم يسلم المتعامل دفعة أخرى، ويستلم لاحقا ما يقابلها وتستمر العملية وحسب ما هو متفق عليه بين أطراف التعامل.

✓ **سندات السلم:** وهو قيام المصرف الإسلامي بطرح سندات سلم يتم على أساسها الشراء بالجملة، ثم البيع بطريقة السلم الموازي في صفقات مجزأة لاحقة بأسعار ترتفع في الغالب تدريجيا مع اقتراب وعد تسليم السلعة محل بيع السلم.

---

[1]- عدنان محمود العساف، **عقد بيع السلم وتطبيقاته المعاصرة، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص21.

[2]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، ط1،دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص207.

[3]- القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 282.

[4]- حديث شريف : **رواه البخاري ومسلم**.

3-5- الإستصناع:

- **لغة:** الاستصناع في اللغة على وزن استفعال – طلب الصنعة- أي دعا إلى صنعه- يقال اصطنع خاتما، أي أمر أن يصنع له.[1]

- **اصطلاحا:** عرف على أنه : " عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع.[2]

- أو أنه:" طلب شخص من آخر صناعة شيء ماله، على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معلوم".[3]

- **مشروعية عقد الإستصناع:** لقد ثبتت مشروعيته من السنة والإجماع : عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه اصطنع خاتما ومنبرا، ومن الإجماع فقد أجمع الناس على ممارسة الاصطناع منذ أن فعله الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم ينكر عليهم ذلك أحد كما ورد في كثير من كتب الفقه.

المطلب الثالث: العوائق والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الوعي المتزايد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بصفة عامة، من خلال ما تساهم به في القيمة المضافة إلا أنها واجهت ولا تزال تواجه العديد من المشاكل التي تحد من انتشارها وقدرتها على الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مايلي مجموعة من أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات:

أولا: المشاكل المتعلقة بالخبرة التنظيمية والتسييرية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها مؤسسات ذات طابع عائلي أو مملوكة من طرف أفراد يتولون شؤون إدارتها، حيث يسود نمط المالك غير المحترف الذي لم يتدرب على مهنة الإدارة وتولي الإدارة باعتباره مالك المؤسسة، وأيضا قد يتصف بانخفاض المستوى التعليمي والتدريبي، وقد ينتج عن ذلك بعض الممارسات الإدارية الخاطئة مثل: عدم الاهتمام بالتخطيط والنظرة العاجلة في تعريف الأمور وضعف الثقة في الآخرين[4].

ثانيا: نقص المعلومات: يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل نقص المعلومات عن أسواق السلع والموارد ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص في المعلومات حيال الكثير من القرارات الحكومية مثل: قوانين تسجيل المؤسسات، الحوافز، الضرائب....الخ.[5]

---

[1]- محمد محمود المكاوي، **الاستثمار في البنوك الإسلامية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر 2011، ص ص 22-227.

[2]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[3]- نوري عبد الرسول الخاقاني، **المصرفية الإسلامية، الأسس النظرية وإشكالية التطبيق**، ط1، دار اليازوري، عمان، 2011، ص245.

[4]- علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص ص31-32.

[5]- طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة استراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، ط 1،دار وائل للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 2009، ص40.

حيث عادة ما يكون أفق الملاك المسيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمتد لأكثر من شؤون صناعتهم، لذلك فإنهم يتفاجؤون بارتفاع أو انخفاض الأسعار دون سبب معروف لديهم وأحيانا يتعرض نشاطهم لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية الصغيرة.[1]

ثالثا: المشاكل المتعلقة بنقص في عمليات التخطيط الاستراتيجي: يعتقد بعض الملاك المسيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن فوائد التخطيط الاستراتيجي تكون واضحة وقائمة في المؤسسات الكبيرة فقط، حيث يشير أغلبيتهم بأنهم لا يملكون الوقت اللازم للقيام بعمليات التخطيط الاستراتيجي، ويرى آخرون بأن مشروعهم صغير جدا أمام القدرة المطلوبة لتطوير الخطة الاستراتيجية متجاهلين بذلك قدرة الفكر الاستراتيجي على بناء التميز والبقاء في السوق.[2]

رابعا: عدم السيطرة على النمو: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل النمو الغير مسيطر عليه، حيث يعتبر النمو حالة غير طبيعية ومرغوب بها في كل المؤسسات، لكن النمو يجب أن يكون مخطط ومسيطر عليه، فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل المالك المسير للمؤسسة.

كما أن التوسع يتطلب تغيرات أساسية في تركيبة المشروع، أسلوب العمل، حجم المخزون السلعي، إجراءات الرقابة المالية، وتعيين أفراد جدد، إلى جانب التغيرات في الخبرات الإدارية، حيث أن زيادة حجم العمل وزيادة تعقيده تزداد المشاكل وتتعقد، الأمر الذي يتطلب إدارة ذات كفاءة عالية لحل المشاكل المواكبة لهذه التغيرات.[3]

خامسا: مشاكل متعلقة بالموقع غير الملائم: تتم عملية اختيار الموقع من قبل المالكين دون بحث أو دراسة وبدون تخطيط سليم، ولربما تم اختيار الموقع من قبل بعض المالكين لمجرد وجود البناية الملائمة فالتساؤلات والتحليلات الخاصة بمواقع المؤسسات أنها تحتل أهمية مميزة في جدول الاستبيان، حيث أن الموقع المتميز الذي يحتل مكانة استراتيجية بالنسبة للمواد الأولية والعمالة والأسواق والخدمات الأخرى الخاصة بالنقل والاتصالات والطاقة والمياه، إنما تشكل الفرصة المناسبة لتدعيم المراكز التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط بالموقع الملائم مسألة مهمة أخرى، وهي مقدار المبالغ المدفوعة في صيغة الإيجار، حيث يؤثر عامل التكلفة في اختيار الموقع.[4]

سادسا: الخلافات بين الشركاء: في أحيان كثيرة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها، وعدم التفاهم في كثير من الأمور والاختلاف حول الكثير من القضايا التي تؤثر من قريب أو بعيد على المؤسسة، خاصة إذا المالك المسير يتميز بالنزعة المركزية التي تؤدي به إلى الانشغال

---

[1]– رامي حريد، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2]– فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2006.

[3]– ماجدة العطية، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[4]– فلاح حسن الحسيني، **مرجع سبق ذكره**، ص3.

بذاته أكثر من العمل وتبدأ مشاكل نقص السيولة، تأخر السداد، حقوق الموردين، تأخير التسليم، عدم متابعة سير العمل، كل هذه المشاكل تصبح متراكمة بشكل يصعب الصمود أمامها فيؤدي إلى إنهاء المؤسسة.[1]

سابعا: مشاكل متعلقة بالتسويق والتخزين والمنافسة: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها وتأدية وظائفها، حيث يؤدي الانخفاض في الإمكانيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق الداخلي والخارجي وكذا أذواق المستهلكين.[2]

إضافة إلى ذلك هناك نقص كبير في المعرفة بالمفهوم الحقيقي للتسويق الذي يقتصر على أعمال البيع والتوزيع، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية.[3]

بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالتسويق تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل نقص السيطرة على المخزون، حيث أنه عادة ما يؤدي النقص في مستويات المخزون إلى التقصير في خدمة العملاء، مما يؤدي إلى احتمال تحولهم إلى مؤسسات أخرى للحصول على السلع، ومن الضروري أيضا توفر الكميات المناسبة من المخزون لتجنب التقصير في خدمة العملاء، الذي يؤدي إلى تحولهم إلى مؤسسات أخرى للحصول على السلع، ومن الضروري أيضا توفر الكميات المناسبة من المخزون بشرط أن لا تكون أكثر من المطلوب، وإلا أدى تلك لخسارة فرصة استثمار تلك المبالغ في مجالات أخرى.[4]

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا منافسة شديدة من قبل المؤسسات الكبيرة والمماثلة وحتى المؤسسات الأجنبية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بضعف إمكانياتها المادية والبشرية، مما يؤدي بها إلى إهمال المنافسين وعدم متابعة نشاطهم.[5]

ثامنا: المشاكل المتعلقة بالإضرابات الاقتصادية: هناك الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتخذ قرار التوقف عن العمل عندما تظهر ملامح الركود الاقتصادي، وذلك تخوفا من الفشل في حالة استمرار الركود، وفي حالة استمراره كظاهرة بارزة في الاقتصاد فإنه يؤدي إلى عدم قدرة الملاك والمسيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل أي خسائر أو الاستمرار في العمل في ظل الركود، لأن الاستمرارية تعتمد بشكل كبير على استمرارية المبيعات، مما يؤدي إلى فشل كبير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم وجود رأس مال كافي لمواجهة هذا الركود.[6]

تاسعا: مشاكل متعلقة بسوء استخدام حقوق التصنيع: عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذا النوع من المشاكل وذلك من خلال طرح منتوج جديد في السوق، فقد يتفاجأ أصحاب هذه المؤسسات بعد

---

[1]– توفيق عبد الرحمن يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص69.

[2]– نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

[3]– علي السلمي، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[4]– ماجدة العطية، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[5]– مروة أحمد نسيم إبراهيم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2007، ص105.

[6]– توفيق عبد الرحيم يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

مرور الوقت بظهور وحدات مقلدة تحمل نفس العلامة التجارية من مصادر غير معروفة، وتزداد خطورة هذا التقليد عندما تكون الوحدات المقلدة غير مطابقة للموصفات، مما يسيء إلى سمعة المنتج، ويؤثر سلبا على إقبال الجمهور عليه مما يؤدي إلى انخفاض كبير في حجم المبيعات.[1]

عاشرا: **المشاكل التمويلية:** تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نشأتها الأولى إلى الخدمات المصرفية بصفة خاصة، لأنها لا تتمتع بنفس قدرات المؤسسات الكبيرة على الوصول إلى أسواق رأس المال. وبالتالي يمكن أن تؤدي القروض البنكية التي لها آجال استحقاق أطول وقيود قليلة للغاية على أوجه استخدامها إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار الرأسمالي اللازم للانطلاق في النشاط من خلال مثلا عمليات البحوث والتطوير أو شراء الممتلكات والمعدات، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه غالبا صعوبات في الحصول على هذه الأنواع للقروض بسبب عدم تماثل المعلومات وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن استخدامها كضمانة .[2]

وتشير دراسة أجراها البنك الدولي على عينة تضم 71 بلدا، إلى أن استخدام الشركات الكبيرة للقروض المصرفية الطويلة الأجل في تمويل الاستثمار تزيد بنسبة 150% عن المؤسسات الصغيرة الناشئة، وهذا راجع إلى تحيز البنوك لصالح المؤسسات الكبيرة التي تملك البيانات والمعلومات عن الماضي المالي لها وما يكفي من الأصول لتقديمها كضمانة.

[1] – **المرجع نفسه**، ص72.

[2] – تقرير مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، **دليل المعرفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص13.

المبحث الثالث: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر حيوي وأساسي داخل النظام الاقتصادي ككل، فهي أداة من الأدوات الاقتصادية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد وتوسيع وزيادة القدرات الإنتاجية، تحقيق التنوع الاقتصادي، خلق ثروات، توفير فرص العمل، وبعبارة أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق وضبط التوازنات الاقتصادية والاجتماعية كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح أنها تساهم بشكل معتبر في الاقتصاد، وعلى الرغم من تباين ذلك من بلد لآخر، يمكننا القول أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في مايلي:

أولا: المساهمة في دعم سياسات التشغيل

تظهر مشكلة البطالة في كثير من البلدان التي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى الكاملة، حيث أصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المؤهلة في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية لهذه البلدان، من هنا كانت أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل والحد من هذا المشكل، الوقت الذي عجزت المؤسسات الكبيرة عن ذلك في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.[1]

فلقد أثبتت إحدى دراسات البنك الدولي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على استيعاب العمالة، إذا يمكنها من توفير وظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل وأكثر من 75% من عدد العاملين في باقي الدول النامية. فتكلفة فرصة العمل بها أقل بثلاثة مرات مقارنة بتكلفة فرصة عمل واحدة بالمؤسسات الكبيرة.

كما تقوم هذه المؤسسات بدور رائد اتجاه تكوين قاعدة متينة من العمالة الماهرة والإداريين والفنين، فغالبا ما تعتمد على استخدام عمالة غير مدربة أو قليلة المهارة، وسرعان ما تتحول إلى غاية المهارة باكتسابها الخبرة الفنية.

ومن أهم أسباب هذه الظاهرة استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقنيات مكثفة للعمل نسبيا من جهة، ومن جهة أخرى النمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون التزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية.[2]

---

[1]– بوزيد عصام، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009–2010، ص106.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 107.

إذن فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في دعم سياسات التشغيل، لدرجة أنه قيل في بعض الكتابات أن:" لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور المفتاح في مجال إنشاء مناصب الشغل". [1]

أما دورها في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر فيمكننا توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-02): يوضح مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات في الجزائر بين عام2010-السداسي الأول2017

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		المجموع الجزئي	المؤسسات العمومية	والمتوسطة المجموع
		الإجراء	أرباب المؤسسات			
2010	العدد	958515	618515	1577030	48656	**1625686**
	%	58.96	38.05	97	3	**100**
2011	العدد	1017374	658737	1676111	48086	**1724197**
	%	59	38.21	97.21	2.79	**100**
2012	العدد	1089467	711275	1800742	47375	**1848117**
	%	58.95	38.49	97.44	2.56	**100**
2013	العدد	1176377	777259	19553636	48256	**2001892**
	%	58.95	38.49	97.44	2.56	**100**
2014	العدد	1259154	851511	2110665	46567	**2157323**
	%	58.37	39.47	97.84	2.16	**100**
2015	العدد	1393256	934037	2327293	43727	**2371020**
	%	58.75	39.40	98.16	1.84	**100**
2016	العدد	1489443	1022231	2511674	29024	**2540698**
	%	58.62	40.23	98.86	1.14	**100**
2017	العدد	1517990	1060289	2578279	23679	**2601958**
	%	58.34	40.75	99.09	0.91	**100**

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص221.

- **Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la 'Investissement, Bulletin d'information statistique pour les annee2014 à 1ere semestre 2017**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (01-02) إن عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الأجراء، أرباب العمل) تحتل المرتبة الأولى بنسبة لا تقل في المتوسط عن 96% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة، كما نلاحظ أن هذه المناصب في تزايد مستمر من سنة لأخرى وذلك بمعدل نمو سنوي يقدر ب 0.53% ، أما بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]- سعدية السعيدي، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003 -2004، ص15.

العامة فقد خلقت 23679 منصب عمل خلال سنوات الدراسة(2010-2017) ، كما نلاحظ أيضا أن مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في تناقص مستمر خلال نفس الفترة.

وعلى العموم فان حجم المناصب المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا (العامة-الخاصة) من سنة 2010 إلى غاية السداسي الأول ل2017 تقدر ب2601958 منصب شغل، أي بنسبة زيادة قدرها 84.25% وهي زيادة معتبرة.

ثانيا: المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

يمكن أن تتضح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للبلدان من خلال المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام، فهي تعتبر مصدرا لروح المبادرة والإبداع المتواصل وذلك بابتكار المنتجات والعمليات الإنتاجية الجديدة.

وقد بينت الدراسات الميدانية في كندا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة خاصة، أخذت تفوق المؤسسات الكبيرة في الميدان التكنولوجي باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجود فيه. وتساهم بما يزيد عن 70% من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات، وتمثل القوى المحركة للإبداع والابتكار في فروع الإنتاج المختلفة.[1]

ثالثا: المساهمة في الصادرات

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية ووفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة حيث تسهم بذلك بتوفير العملة الصعبة أيضا.[2] فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أكثر من (10) عشر عمال يمكن أن تساهم في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكلين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر.

تكون المساهمة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية، بينما تكون المساهمة الغير مباشرة عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة احتياجاتها من المواد المصنعة أو النصف مصنعة، والتي تستخدمها كمدخلات في العملية الإنتاجية بأسعار تنافسية في الأسواق الخارجية.[3]

أما بالنسبة للجزائر يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل جزء معتبرا في صادراتها، خاصة إذا علمنا أن الصادرات الوطنية خارج المحروقات في العشرية الأخيرة من القرن الماضي تمثل فيها صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في القطاع الخاص أكثر من 50%.[4]

أما أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات يمكن أن نوضحها من خلال الجدول الموالي:

---

[1]- محسن عواطف، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008 -2009، ص30.

[2]- نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ط 1،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص95.

[3]- **المرجع نفسه**، ص97.

[4]- بوزيد عصام، **مرجع سبق ذكره**، ص108.

الجدول رقم (01-03) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات 2010 الى السداسي الأول 2017 .

المنتوج / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	518.69	836.01	909.17	1066.44	1105.22	945.67	885.05	442.45
النشادر المنزوعة الماء	257.09	371.73	481.21	303.48	610.30	477.02	323.92	211.60
سكر الشمندر	231.35	265.23	207.97	272.15	228.14	149.85	231.65	121.10
فوسفات الكالسيوم	109.95	128.34	152.88	96.57	95.96	95.29	77.99	27.30
الزنك على شكل خام	61.42	19.05	14.85	18.24		-	-	
الهيدروجين والغازات النادرة	42.66	39.14	36.04	38.32	53.36	27.28	24.39	16.63
بقايا وفضلات حديد الزهر	39.74	-	-	-	-	-	-	
الكحول غير الحلقية	27.50	41.75	49.03	45.19	55.38	29.28	26.38	11.01
الفحوم الحلقية	23.07	-	-	-		-	-	-
المياه المعدنية والغازية	22.31	25.72	31.13	38.32	15.33	-	-	-
الزجاج	19.88	-	-	-	-	-	-	-
الرصاص على شكل خام	19.19	-	-	-	-	-	-	-
التمور	17.55	23.37	24.71	33.67	38.35	34.7	37.52	29.60
الجلود	-	20.33	14.87	29.49	-	-	-	-
الأسمدة الطبيعية	-	-	-	27.90	312.3	419.46	477.68	29.60
الخضر	-	-	-	18.43	-	-	-	18.8
المجموع	1619	2062	2187	2165	2810	1969	1781	952

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- رامي حريد، **البدائل التمويلية للاقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 224.

- **Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique pour les années 2014 à1 ère semestre 2017**

من خلال الجدول (01-03) يتضح أن هناك تدبدب في قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، حيث كانت هناك زيادة في قيمتها من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 وهذا راجع لسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر، حيث ارتفعت 2010 إلى 2810 مليون دولار سنة 2014 بمعدل نمو سنوي قدر ب 28.43 %، ولكن ابتداءا من سنة 2015 فان قيمة الصادرات خارج المحروقات تميزت بتراجع إلى غاية السداسي الأول من 2017 وهذا راجع لتدهور الوضعية الاقتصادية للجزائر وبداية ظهور بوادر الأزمة المالية.

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن اغلب المواد التي يتم تصديرها عبارة عن معادن ومشتقات بترولية، أما المواد الغذائية فهي قليلة جدا وتمثلت في التمور، الخضر، سكر الشمندر، المياه المعدنية.

رابعا: المساهمة في جذب المدخرات وخلق القيمة المضافة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لجذب المدخرات الصغيرة واستخدامها استخداما منتجا نظرا لتميزها برأس مال أقل، وهذا يجعلها أقل جاذبية لصغار المدخرين، وبالتالي لا تذهب هذه المدخرات إلى مجالات غير إنتاجية.[1]

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة جوهرية في مخرجات التصنيع وتوليد أكثر من 50% من القيمة المضافة في عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وبشكل بارز في إيطاليا والبرتغال، إسبانيا، اليابان، نيوزيلندا والنرويج، وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 57% من القيمة المضافة في اقتصاديات 25 دولة أوروبية في المتوسط.[2]

خامسا: تقدم منتجات وخدمات جديدة وتحقق التطور الاقتصادي

يرى الباحثون في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن عددا من الإبداعات المهمة للقرن العشرين مصدرها هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل أن الدراسات العلمية تظهر بأن ثلث براءات الاختراع في الو.م.أ التي تسجل سنويا تعود إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وليس للمؤسسات الكبيرة، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل مصدرا رئيسيا للأفكار الجديدة التي يتولد عنها منتوج جديد ومبتكر.[3]

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التطور الاقتصادي المبني على ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس على التكنولوجيا الجديدة مثل قطاع المعلومات، الاتصالات، قطاع التكنولوجيا الحيوية.....الخ.

وهذه القطاعات هي سمة الاقتصاد الجديد، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو الاقتصادي نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها وسر نجاحها، وبذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي.[4]

سادسا: توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن والأرياف والتجمعات السكانية النائية، حيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة بما يساعد على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها.

---

[1]– عمار علوني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص175.

[2]– **المرجع نفسه**، ص175.

[3]– ماجدة العطية، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[4]– رابح خوني، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ط 1،ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص23.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعزف المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية حاجات الأسواق المحدودة نظرا لاعتمادها على الإنتاج الموسع، وهكذا تقوم هذه المؤسسات بالإنتاج بكميات صغيرة بدلا من الاستيراد من الخارج.

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا على الصعيد الاجتماعي يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية: [1]

أولا: تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني، لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين.

ثانيا: تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا أو التعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات، فربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك ويعطى درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك، وهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.

ثالثا: المساهمة في التوزيع العادل للدخول: وهي مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظل ظروف تنافسية وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال، وذلك بالمقارنة بنمط التوزيع الذي يسود في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة والتي تعمل في ظروف غير تنافسية والتي يترتب عنها توزيع غير عادل للدخول.[2]

رابعا: محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم، مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال، بدلا من تحويلهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا لأنهم سيعتمدون على طرق غير مشروعة في كسب قوت يومهم.[3]

خامسا: التخفيف من المشكلات الاجتماعية وخفض معدلات الفقر: ويتم من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب شغل سواء للمالك المسير لها أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع

---

[1]– رامي حريد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص25–26.

[2]– عبد الرحمن يسرى أحمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1995، ص21، من الموقع الالكتروني (http: // WWW. Irtipms .org / Pub texte /177 PDF le 23/01/2018 à 10:33)

[3]– رامي حريد ، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل، مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس.[1]

سادسا: أساسية للتنوع الثقافي في الاقتصاد: يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو دورها في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، مما يساهم في توسيع الاقتصاد، وحتى نفهم أهمية ذلك يمكن أن نأخذ مثال الأقلية العربية في أستراليا الو.م.أ، حيث أنه غالبا ما يؤدي تكون هذه الأقلية إلى إقامة أفراد منها مشاريع صغيرة تقدم الحاجات الخاصة للأقلية، مما يوفر لأبناء الأقلية مجالا لممارسة نشاط اقتصادي لا يستطيع منافستهم عليه أبناء الأكثرية أو أبناء الأقليات الأخرى.

ولكن مع مرور الزمن يبدأ المجتمع الأوسع بشراء هذه السلع أو الخدمات، وقد يبدأ بتطويرها ليكون لها جمهور أوسع، الأمر الذي يسهم في تعزيز التفرع الثقافي للمجتمع الأوسع وإغناء اقتصاده.[2]

سابعا: خلق قيم معنوية وتنمية روح المسؤولية الاجتماعية: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل إلى نسق أسري متكامل وذلك في الصناعات التي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة وحتى ممارسته للصناعة التي تمارس داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد.[3]

ثامنا: خدمة المجتمع وزيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية، هذا إلى جانب كونها تعظم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط الإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.[4]

ورغم هذه المزايا التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة المتوسطة وإسهاماتها البارزة في التنمية إلا أنها تواجه مشكلات عديدة تؤثر سلبا على أدائها الاقتصادي، حيث يبقى مشكل الحصول على التمويل من أخطر وأقوى التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المراحل الأولى من نشأتها.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية

[1]– سمير علام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مطبعة جامعة القاهرة، للتعليم المفتوح، القاهرة، 1993، ص67.

[2]– عبد الرحمن يسرى أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

[3]– سمير علام، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[4]– عبد الرحمن يسرى أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وجلب الاستثمار، وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة في وسط الشباب، وبالنظر إلى مرونتها وسهولة تكيفها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة، وتتناول مساهمتها في الاقتصاد عن طريق العناصر التالية:

أولا: تنمية النشاط الاقتصادي: يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الو.م.أ أن ما يقارب 20,5 مليون مشروع من بين 21 مليون مشروع تعتبر مؤسسات صغيرة أي بنسبة 98%، والتي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية.

1-دورها في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية: للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة.

كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يمكننا ملاحظته حتى في الجزائر، إذا نلاحظ عدد كبير من رجال الأعمال يركزون استثماراتهم في مجال الصناعات الاستهلاكية الغذائية.[1]

2-دورها في تحقيق التكامل الصناعي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنويعا وتطويرا للأنشطة الصناعية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا، وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها عن عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل وفعال.

حيث يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التي تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي.

3-دورها في تحقيق التنمية المحلية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، فهي تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة

[1]- بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، الجزائر، 05-06ماي 2013، ص07.

التي تركز على بعض المدن أو المناطق ذات النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية محلية منها: [1]

✓ **امتصاص البطالة على المستوى الداخلي:** إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس في المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي.

✓ **تحقيق التوزيع العادل للدخل:** بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن، يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الظروف القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية.

✓ **إنعاش المناطق الداخلية:** وذلك بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا على أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للربط بين الزراعة والصناعة وتحصيل الفوائد المترتبة على ذلك.

ويمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها، فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تعريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلباتها تكون عادة محدودة، فضلا على أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تركز فيها كميات محدودة من المواد الخامة والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

ثانيا: أداة للتوطين الصناعي: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية النظرية وفي إطار مخطط توطين الصناعة الوطنية أداة اللامركزية والتنمية الجهوية، تعمل على تثمين الموارد على المستوى المحلي، ويتحقق هذا الدور انطلاقا من المستويين التاليين:[2]

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية المناطق (التنمية المحلية): من بين الخصائص الجوهرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تتميز بالحجم الصغير وبالاستهلاك الضعيف لرأس المال، وبسهولة توطينها، وأيضا باستعمالها لتكنولوجيا بسيطة، وهي الخصائص المناسبة للاقتصاديات المحلية، حيث تتماشى واهتمامات التنمية على المستوى المحلي التي تتلخص في:

- اللامركزية في توزيع النشاطات الاقتصادية ونشر أثر التحولات التي تحدثها عملية التصنيع على كامل القطر الوطني؛
- توفير فرص العمل على المستوى المحلي للسكان المحلين؛

[1]- بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

[2]- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها -حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص193-194.

- تحسين مداخيل المناطق الريفية عن طريق توزيع الاستثمار ليشمل هذه المناطق؛
- تمكين الموارد المحلية (الموارد الأولية والموارد البشرية)؛
- فتح مجال الاستثمار والتدخل في النشاط الاقتصادي أمام شريحة واسعة من المتعاملين والمقاولين (جماعات محلية وخواص).

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل اللامركزية: تجمع اللامركزية كسياسة للتنمية الاقتصادية بين الحد من التمركز الصناعي حول المناطق العمرانية الكبرى، والعمل على تحرير قدرات الإنسان على الإبداع وانطلاقا من المرونة التي تميز توطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تصبح تشكل بتوسعها سلسلة وسيطة بين أقطاب صناعية (مؤسسات ومركبات صناعية) التي يصعب من الناحية التقنية والاقتصادية إعادة توطينها عكس المؤسسات الصغيرة المتوسطة التي يمكن إقامتها في مختلف المناطق.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطين في جميع أقاليم الدولة، بما يساعد على توزيع الأنشطة الاقتصادية ويعمل على تحقيق نمو متوازن وإزالة الفوارق بينها.[1]

[1]- محسن عواطف، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

خلاصة:

إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي شركة تمول وتدار من قبل مالكها، تتصف بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتعد هذه المؤسسات الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد والأساس الذي تقوم عليه المشاريع الكبيرة، فهي بذلك أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي من جهة ومرونتها من جهة أخرى هذه الميزة تجعلها قادرة على الجمع بين تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، لذلك أصبح من الضروري تشجيع إنشاء هذه المؤسسات، فهي في الوقت الحالي تعتبر من أكثر الطرق نجاعة في تكوين بنية اقتصادية واجتماعية قوية، ومن أجل هذا كله أصبح لزاما على الدولة التفكير في آلية تضع الموارد البشرية والطبيعية في أيدي من لهم العلم والقدرة على تسيير الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب من توفير مصادر رؤوس الأموال والجهات التمويلية اللازمة لتمويل هذا النوع من المشاريع من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم ولعل أبرزها حاضنات الأعمال وهذا ما سيتم الإشارة إليه في الفصل التالي.

حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر حاضنات الأعمال مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها، وتقدم المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر، والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة والتخرج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات صغيرة أخرى وفي مراحل التأسيس الأولى.

وعلى الرغم من تعدد الشواهد على نجاح حاضنات الأعمال في استقطاب ومساعدة المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة على تأسيس مشاريع ناجحة إلا أن هناك دولا مازالت مترددة في إنشاء حاضنات أعمال، إما لقلة الخبرة المتوفرة لإنشائها وتشغيلها أو بعدم المعرفة الحقيقية بالفوائد المتعددة التي سوف تتمخض عن تأسيسها، ومن هنا يجب تركيز الاهتمام على حاضنات الأعمال والعمل مع الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة على تأسيس حاضنات أعمال متطورة من أجل استقطاب المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم العون والمساعدة التي يحتاجون إليها.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى العناصر التالية في ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال.**
- ✓ **المبحث الثاني: مضمون حاضنات الأعمال.**
- ✓ **المبحث الثالث: المحاور الكبرى لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال.**

المبحث الأول: حاضنات الأعمال مقاربة نظرية

منذ بداية الثمانيات ومع ظهور الحاجة إلى خلق آليات مختلفة من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير وسائل الرعاية لها من أجل رفع فرص نجاحها نشأت فكرة حاضنات الأعمال ومن خلال هذا المبحث تطرقنا إلى نشأة حاضنات الأعمال ومفهومها وخصائصها وأهم أنواع الحاضنات.

المطلب الأول: حاضنات الأعمال نشأتها، مراحل تطور تأسيسها

الفرع الأول: نشأة حاضنات الأعمال

لقد نشأت فكرة الحاضنات في أواخر الثمانينات بالعودة إلى الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة تنمية روح المبادرة والترويج لها، ولهذا فإن الهدف الرئيسي والأول للحاضنة هو الترويج لروح الريادة ومساندة المؤسسات الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات الانطلاق.[1]

لقد انبثقت الحاضنات نتيجة لما يلي:[2]

– محاولة استخدام مباني، مصانع عتيقة مهجورة من مناطق فقيرة، في الوسط الغربي والشمال الشرقي للولاية وتم تقسيمها إلى شركات صغيرة.

– بدأت بتجربة قامت بها مؤسسة العلوم الوطنية National science fondation بتبني عمليات الابتكار ومخاطر الأعمال في الجامعات الكبرى.

– نجمت عن مبادرات من قبل عدة مستثمرين مغامرين، من الأفراد ومجموعات الناجحين الذين رغبوا في نقل خبراتهم إلى المؤسسات الجديدة في مناخ يشجع على ابتكار التقنيات الناجحة وتسويقها، أي أن فلسفة الحاضنات تقوم على فكرة توفير آليات للمشروعات في بدايتها لتتحول إلى مشروعات أكثر صلابة، توفر فرص عمل وتطرح أفكار جديدة وتقنيات حديثة.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء الحاضنات، فقد أنشئت أول حاضنة أعمال في سنة 1959 بالمركز الصناعي لباتافيا بمدينة نيويورك، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز أعمال، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال نشطة ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة.

لا يزال هذا المركز يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم وهوBatavia Industriel Centre حيث انبثق منه الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتبعها العديد من دول العالم بالأخص دول

[1]- نجية سلاطنية، **دور حاضنات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2012–2013، ص33.

[2]– محمد نور بن ياسين فطاني، **نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات**، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005، ص ص19–20.

الاتحاد الأوروبي التي استفادت من تلك العبقرية وأقامت حاضنة أعمال في أوروبا عام 1986،[1] أما على المستوى العربي فإن مصر تعد أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجية تابعة لوزارة الصناعة وذلك عام 1998، تشير الإحصائيات الصادرة عن الجمعية الوطنية كحاضنات الأعمال، حيث يتراوح عددها على مستوى العالم من 2000 إلى 3000 حاضنة الآن، منها على الأقل 800 حاضنة بأمريكا الشمالية، أكثر من نصفها تم إنشاؤها عام 1992 في الولايات المتحدة، وقد ساعدت هذه الحاضنات في دخول 20000 شركة ناجحة في السوق، ونتيجة لنجاح حاضنات الأعمال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانتشارها في مختلف دول العالم، فقد تطور عددها ليصبح 3500 حاضنة في العالم منها أكثر من 900 حاضنة خلال سنة 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، 75 % منها حاضنات لا تهدف إلى الربح،[2] وتقدر الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA أن نسبة 87%من المؤسسات الخارجة من الحاضنات مازالت تعمل بشكل جيد، وفي سنة 2000 وجد أن أكثر من 2500 حاضنة موجودة خارج الولايات المتحدة منها 1000 حاضنة بدول الاتحاد الأوروبي (حوالي 200 حاضنة في فرنسا، 100 حاضنة في بريطانيا، وحوالي 300 حاضنة أعمال في ألمانيا) أما في الدول الأخرى فقد قدر عدد حاضنات الأعمال سنة 1997 بـ 500 حاضنة 300 منها في كوريا و 465 في الصين سنة 2002 وفي البرازيل قدر عددها سنة 2001 بما يقارب 150 حاضنة، كما تملك كل من مصر والجزائر 10 حاضنات أعمال والمغرب 02 وواحدة في كل من البحرين وتونس.

[1]– إبراهيم عاطف الشبراوي، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم**، اسيسكو، 2005، ص11.

[2]– عبد السلام أبو قحف، **حاضنات الأعمال – فرص جديدة للاستثمار وآليات لدعم المؤسسات الصغيرة**–الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001، ص12.

الشكل رقم (02-01): مراحل تطور ظهور حاضنات الأعمال

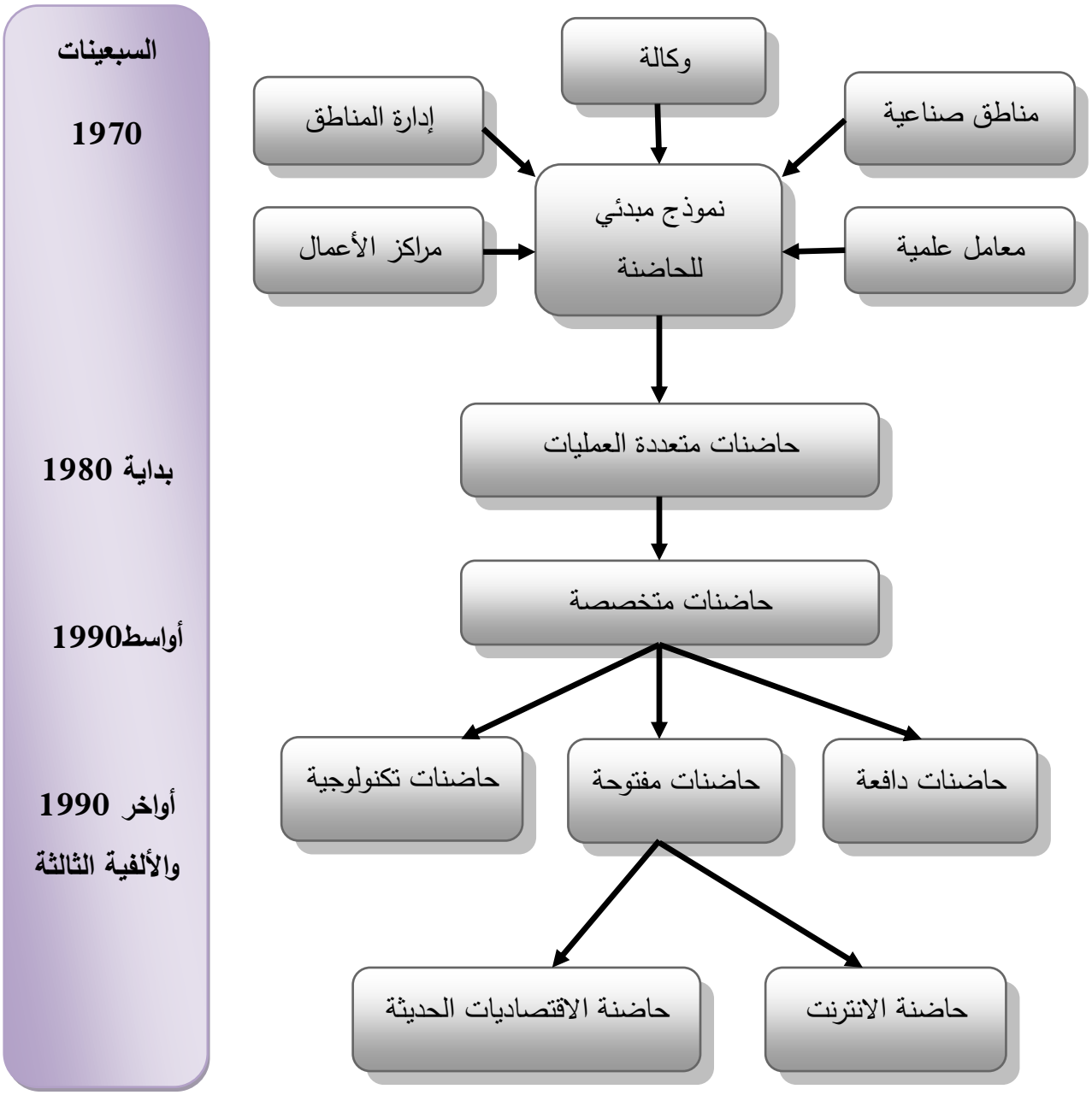

المصدر: أحمد عبد الرحمان علي، **الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، دور صناعة الأعمال،** المؤتمر السنوي السادس في الإدارة، الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية، دور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة وورشة عمل حاضنات الأعمال، عمان، 10-14 سبتمبر 2005، ص551.

يمثل هذا الشكل مراحل تطور حاضنات الأعمال، إذ تمثل المدة الأولى التطور الأساسي في الولايات المتحدة والتي امتدت منذ السبعينات حتى منتصف القرن الماضي، وقد تميزت حاضنات المرحلة الأولى بتعدد الغرض، وارتباطها بالجامعات، ومراكز البحوث الحكومية، أو ما يعرف بتسهيلات البحوث الصناعية، بينما بدأ البعض كمشروعات تجديد إقليمي لإعادة إحياء المجتمعات التي تعاني من مأزق اقتصادي.

فيما تعكس المدة الثانية عقد التسعينيات، وتميزت بمرحلة قوية بعد ترسيخ نماذج الحاضنات المتخصصة في الولايات المتحدة، إذ بدأت حاضنات جديدة بالظهور، وهي الحاضنات المتخصصة وفي عدة

بلدان، منها النمسا والسويد والصين وكندا وغيرها. وقد ركزت هذه المرحلة من تطور الحاضنات على المشروعات ذات الأساس التقني، إلا أن العامل الأساسي في دعم ونمو خدمات الأعمال الجديدة تتمثل في نوع من المغامرين المشاركين في ذلك التطور لاسيما وأن العديد من الملتزمين الجدد يمتلكون معرفة وخبرة قليلة جدا في إدارة ونمو المشروعات التي تبنتها الحاضنات التقنية.

وامتدت المدة الثالثة من أواخر 1999 لغاية الآن، بعد أن ظهرت جدران، ويقصد بحاضنة الانترنت "أو حاضنات (DOT .COM) وتدعى أيضا بالحاضنات الافتراضية أو حاضنات دون جدران ويقصد بحاضنة الانترنت منظمة تساعد شركات الانترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج". إلا أنها وبنفس الوقت امتازت بمستويات عالية من المخاطرة وارتفاع معدلات الفشل، ويقدم هذا النوع من الحاضنات جميع خدمات الاحتضان المعتادة، باستثناء وجود الموقع المادي الذي يتوافر في الأنواع الأخرى من الحاضنات ويرتكز عملها في تطوير أو استشارة لعمل تقني ما، وبشكل عام تعتبر حاضنات الأعمال التقنية وحاضنات الانترنت من أهم أنواع حاضنات الأعمال الأساسية.[1]

الفرع الثاني: مراحل تأسيس حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال تعتبر كأي مشروع يتم التفكير فيه سواء من ناحية توليد الفكرة مرورا بدراسة الجدوى الاقتصادية وانتهاء تسجيل المشروع، وبشكل عام فإن أي حاضنة أعمال على مستوى العالم تمر بثلاثة مراحل أساسية وهي:

- مرحلة التأسيس والبناء؛
- مرحلة التطوير؛
- مرحلة الحاضنة الناضجة.
- وفيما يلي شرح لكل مرحلة من هذه المراحل:[2]

أولا: مرحلة التأسيس والبناء

تقوم الحاضنة بتحديد الأهداف الرئيسية وآلية العمل لديها، ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية، وتحديد طاقم التأسيس وأعضاء المنشأة وتقرير حجم رأس المال وتحديد حجم الموظفين.

ثانيا: مرحلة التطور

هنا تبدأ الحاضنة بقبول المشاريع من أجل تقديم الخدمات والتسهيلات لهم، كل ذلك من أجل أن يكون لها حضور في المجتمع وقدرة على جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل، وهذا لا يعني عدم استمرارها في تقييمها لأعمالها من أجل تطوير نفسها وتقييم أدائها ومدى تأثيرها على بيئتها، كل ذلك من أجل الوصول إلى مرحلة النضج.

---

[1]- التميمي، وداد موسى، **تأثير التغير الاستراتيجي في عملية الاحتضان التقني باعتماد الإبداع التقني**، دراسة استطلاعية لعينة من منظمات القطاع الصناعي العراقي المختلط، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2007، ص55.

[2]- أحمد عبد الرحمان علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 553-559.

ثالثا: مرحلة الحاضنة الناضجة

الهدف العام للحاضنة هو الوصول إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل، بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة سواء كانت مالية، فنية، إدارية وقانونية بشكل دائم، حيث يمكن قياس تأثيرها على الاقتصاد وتقديم مؤسسات واعدة تساعد على تطوير هذا الاقتصاد وتنميته من خلال:[1]

- نلاحظ أن معظم الحاضنات تقف في المرحلة الثانية ولا يوجد لدينا حاضنة في الدول العربية
- حاضنات لديها اكتفاء ذاتي وتعتمد على نفسها في توفير ما تحتاج إليه وحتى على مستوى التمويل وتبقى دائما بحاجة إلى الدعم الخارجي والحكومي، بعد إنشاء الحاضنة يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من أجل ضمان نجاحها.
- يجب توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المشاريع الصغيرة على التطور والنمو ولاسيما أن المشاريع الصغيرة تحتضن لمدة زمنية لا بأس بها، ومنه سوف تكتسب من خلالها الخبرات والمعلومات التي تؤهلها للخروج إلى السوق.
- يجب تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنة إلى تحقيقه، سواء كان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو الهدف هو خدمة المجتمع، أو من حيث تقديم المساعدة على تطور ونمو مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل البطالة.
- لابد من العمل على تحديد الشروط الواجب توافرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها، وهذا سيساعد على توفير الخدمات المناسبة لها مما يسهم في تحقيق أهداف الحاضنة.

والجدول التالي يوضح مراحل تطور الحاضنة، نشأتها وتطور أعمالها ونضجها، ويتضح منه تطور الحاضنات من مرحلة تأسيسها من خلال تأهيل أماكن العمل إلى تحديد مكان لتقديم خدماتها في مرحلة التطور والنمو ومن ثم إدارة التدفق المالي في مرحلة النضج.

[1]- أحمد عبد الرحمان علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 559.

الجدول رقم (02-01): مراحل تأسيس الحاضنات

الشركات المحتضنة	المباني والتسهيلات	الأطراف المعنية	مراحل تأسيس حاضنات الأعمال
- **تأمين خدمات مشتركة.** - **توفير حيز مكاني غير مكلف ومناسب.** - **تأمين المساعدة الاحترافية.**	- القيام بتحليل الربح الناتج عن تكلفة المباني. - إعادة تأهيل الأماكن لتأجيرها. - قبول المحتضنين الأوائل.	- خلق مجموعات المساهمين الأساسية. - وضع بيان المهمة. - تحديد احتياجات وموارد المساهمين.	**النشأة**
- **مساعدة الشركات في الحصول على رأس المال.** - **إيجاد البرامج لتشجيع مزج الشركات.** - **تسويق المنتجات والخدمات الخاصة بالمحتضنين.**	- جذب محتضنين جدد. - إعادة تجهيز الحيز المكاني في حالة الحاجة. - تقديم مكان للخدمات المشتركة بين المحتضنين.	- تقديم خدمات دعم الأعمال. - توسيع القاعدة لضم عدد أكبر من الأطراف المعنية.	**التطور**
- **التعامل مع مزودي الخدمة من القطاع الخاص.** - **التنسيق بين مزودي رأس المال.**	- إدارة التدفق المالي. - وضع مركبات تأجير مخصصة. - ربط الشركات بالفرص المستقبلية.	- إعادة تقييم مستويات الالتزام بالخطة الأساسية. - تطوير البرامج التي تعكس تغير احتياجات الأطراف المعنية. - بناء الاتحاد بين الأطراف المعنية.	**النضج**

المصدر: إبراهيم عاطف الشبراوي، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم، اسيسكو، 2005، ص 12.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص حاضنات الأعمال

الفرع الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

أولا: مفهوم فكرة الاحتضان

إن فكرة الحاضنة مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال بها ممن يحتاجون فور ولادتهم إلى دعم ومساندة أجهزة متخصصة تساعدهم على تخطي صعوبات الظروف المحيطة بهم والتي يحتاجون فيها إلى رعاية خاصة، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يمنحه أخصائيو الرعاية الطبية شهادة تؤكد صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين، كذلك فإن المؤسسات الجديدة في مراحل تأسيسها الأولى تحتاج إلى حضانة ورعاية، فهي تفتقر إلى المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية ولذلك فإن العديد من المؤسسات تفشل في مراحل انطلاقها الأولى بسبب عدم توفر آليات تزودها بمقومات البقاء والنمو.

وقصد التقليص من معدلات الفشل التي تصيب المؤسسات الجديدة، ظهرت فكرة حاضنات الأعمال والتي تهدف إلى احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الجديدة والمشروعات ذات الحجم الصغير بتقديم خدمات

أساسية لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع وذلك على أسس ومعايير متطورة، ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها، وإلى جانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية، يجب توفير الاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية تبعا لطبيعة المشروعات.[1]

ثانيا: مفهوم حاضنات الأعمال

1.تعريف الاسكوا " ESCWA "

لقد وجدت الأمم المتحدة أن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما تلك التي في طور الانجاز أو الإنشاء، واستنادا إلى إحدى منظماتها الاسكوا عرفت حاضنات الأعمال بأنها: " حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مشروعاتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق."[2]

ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة والتخرج منها لإفساح المجال أمام رياديين جدد ومؤسسات صغيرة مازالت في مرحلة التأسيس، حيث تعتبر مرحلة الانطلاق هي المرحلة الأصعب والأقصى بالنسبة لمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التكنولوجية، على وجه الخصوص لأن هذه المرحلة تتطلب خبرات قد لا تكون متوفرة لدى إدارة هذه المؤسسات، ولهذا فإن ما بين 5-8 % من المؤسسات تتوقف وتصل إلى الفشل في السنة الأولى أو الثانية من مرحلة الانطلاق.[3]

2.تعريف NBIA " National Business Incubation Association"

تعرف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال " NBIAحاضنات الأعمال بأنها: " أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال من خلال منظومة من مصادر وخدمات دعم ومساندة الأعمال، والهدف الرئيسي لحاضنات الأعمال هو إنتاج مؤسسات ناجحة، تترك الحاضنة المؤسسة المحتضنة قادرة ماليا على النمو والاستمرار ".[4]

3.تعريف 3: تعرف حاضنات الأعمال بأنها: " مؤسسات قائمة بذاتها " لها كيانها القانوني " تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة يهدف

---

[1]- أحمد بن قطاف، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2007، ص117.

[2]- هواري معراج، **حاضنات الأعمال آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والتحديات المعهد الوطني للتجارة، غرداية، الجزائر، 2-3 مارس 2004، ص35.

[3]- أحمد بن قطاف، **مرجع سبق ذكره**، ص118.

[4]- هواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص 37.

شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق " سنة أو سنتين "، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدول أو مؤسسات خاصة أو مختلطة ".[1]

4. تعريف 4: "هي عملية حركية لتنمية وتطوير المنظمات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء حتى تضمن بقائها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات ".[2]

5. **تعريف5:** " هي عملية السيطرة على البيئة التي تتبنى رعاية ونمو وحماية المشروع في الوقت الذي لا يمكن أن يمول المشروع ذاته ".[3]

6. تعريف6: "هي مؤسسة لتشجيع ودعم وتنمية الأعمال الجديدة، إذ تزود الحاضنات تسهيلات مشتركة للشركات الجديدة والصغيرة كمستأجر ولفترة زمنية ثم تترك العمل عندما يصبح فاعلا، وقد تتحول إلى منافس في السوق، كما توفر الحاضنات منافع ملموسة إلى الشركات مثل: تقليل التكاليف الخاصة بالتشغيل والخدمات فضلا عن الأرباح غير الملموسة مثل: الدعم المعنوي والنصيحة للآخرين وتسهيل الحصول على المعلومات ".[4]

7. التعريف الشامل: تمثل حاضنات الأعمال تلك العملية أو الوسيط بين مرحلة بدئ النشاط ومرحلة نمو المنظمات، فهي جسر العبور إلى بر الأمان بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم هذه العملية في تزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع، فهي برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروات ونشر التكنولوجيا وتسويقها.

تعكس حاضنات الأعمال منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام اللازم، إذ لا يستطيع كافة أصحاب المشروعات الصغيرة النهوض بمشروعاتهم بمفردهم وهذا راجع لاحتوائها على مخاطر عالية سواء كانت مالية أو تسويقية أو إدارية، ولهذا تتكفل حاضنات الأعمال بهذه المشاريع لتضمن بقائها واستمرارها وتزويد المشروع الصغير بفعاليات وآليات النجاح.

الفرع الثاني: خصائص حاضنات الأعمال

تتسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص من أبرزها:[5]

---

[1]– حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 02، 2003، ص 168.

[2]– نضال محمد طالب، **الحاضنات الصناعية ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، يومي 14 –15 مارس 2010، ص05.

[3]– حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نظام المحاضن**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة ثلجيي عمار، الأغواط، يومي 8–9 أفريل 2002، ص 08.

[4]– نضال محمد طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

[5]– مفيد عبد اللاوي، **حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**، الملتقى الدولي حول الجامعة والتشغيل، (الاستشراف، الرهانات والمحك)، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 4–5 ديسمبر، 2013، ص07.

- ✓ إن حاضنات الأعمال قد تكون مؤسسة عامة أو خاصة أو مختلطة؛
- ✓ تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التي تنطوي على قدر كبير من الإبداع والابتكار والتطور التكنولوجي؛
- ✓ تحتضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة زمنية محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة ووصوله إلى المرحلة الأخيرة؛
- ✓ تقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات النجاح؛
- ✓ إن بعض الحاضنات قد توفر سكنا لاحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تكتفي بدعم المؤسسات في موقعها؛
- ✓ إن حاضنات الأعمال قد تكون لها مقر مكاني أو افتراضي فتقدم خدماتها من خلال شبكة الانترنت؛
- ✓ تتكفل حاضنات الأعمال بالمشاريع الجديدة والابتكارية التي تتميز بقدر من الإبداع، فهي تختص بتقديم الدعم للمؤسسات الريادية.

الفرع الثالث: دور حاضنات الأعمال في الريادة

تزود برامج الاحتضان مشروعات الأعمال بمجال واسع من الخدمات العامة والمهارات الإدارية والتسويقية والاستشارات، وكذلك تقديم الدعم المالي حسب حاجة المشروع بالشكل الذي يدعم ويتبنى الأفكار الجديدة ويخلق مجتمعا رياديا، وفيما يأتي سنعرض أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات والتي تساهم في توفير البيئة التحتية للريادة وهي:[1]

- ✓ توفير حيز للإدارة في الموقع لتطوير وتنظيم العمل؛
- ✓ تدريب ذوي العلاقة على القوانين الخاصة بالعمل وإدارة التسويق والمحاسبة ومجالات إدارية أخرى؛
- ✓ التدريب على المهارات الفنية؛
- ✓ دعم أموال المغامرين الخاصة " تأسيس مال جديد "؛
- ✓ تقديم الاستشارة فيما يتعلق بالجانب التشغيلي؛
- ✓ تقديم الاستشارة فيما يتعلق بربط وتسويق العلاقات؛
- ✓ تقديم الاستشارة فيما يتعلق بتخطيط وإدارة العمل وإعداد البرامج التنظيمية والتحفيزية؛
- ✓ المشاركة في المكتب من خلال وسائل مثل الفاكس وآلات الاستنساخ وغرف للاجتماعات؛
- ✓ تقديم وسائل البحث وربط الشبكات بالمختبرات المختلفة؛
- ✓ مستأجرون متخرجون بعد فترة احتضان مشترطة (1 إلى 3 سنوات)؛
- ✓ تقديم الخدمات الاستشارية (دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتنفيذ استشارات الجودة الشاملة)، خدمات تنمية الموارد البشرية (تكوين وتأهيل الأفراد)، الخدمات الإدارية (المحاسبية، وخدمات السكرتارية)

[1]– إيثار عبد الهادي آل فيحان، **دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30، العراق، 2012، ص23.

والخدمات التمويلية، والخدمات العامة (الأمن، نظام للعلاقات العامة) والخدمات المتخصصة (استشارات تطوير المنتجات (التعبئة والتغليف، التسعير) .... الخ .[1]

وتبدو العلاقة بين الحاضنات والريادة متبادلة، إذ تعزز الحاضنات دور الريادة من خلال عملية توليد وتنمية مشروعات مختلفة محليا في ظل توافر العديد من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تنمية روح الإبداع والرغبة في إحداث تنمية حقيقية للمجتمع، والتي تساهم حاضنات الأعمال بدورها في خلقها.[2]

حيث تعرف الريادة على أنها:" نشاط مبدع، أي أنها القابلية على تكوين وبناء شيء ما من لا شيء فهي فرصة الإحساس والفرصة التي يراها آخرون أنها مشوشة ومتناقضة."

فوجود وانتشار الريادة شيء لابد منه، ذلك أن تنمية المشروعات لا يمكن أن تزدهر إلا في إطار مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وفي ظل مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة والاستعداد لتحمل المخاطرة، وتبني أفكار جديدة وبناء مصانع متطورة وفهم أحد المحاور الأساسية للتطور التقني، الذي لا يقتصر على إدخال طرائق إنتاجية أو منتجات جديدة فحسب، وإنما إحداث سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة القائمة الذاتية للفرد والتي تتأثر بمستوى الوعي في المجتمع، فوجود قاعدة بحثية علمية قوية تتميز بالإبداع، ولتوافرهما يجب من تفعيل آلية البحث العملي من خلال توفير الموارد المالية، الطلب على البحث والإبداع، وأخيرا الباحث ذو الخبرة والقدرة المطلوبة للابتكار والتطوير.[3]

كما يرتكز بناء المجتمع المعرفي على بناء الاقتصاد المعرفي، كما أن بناء الاقتصاد المعرفي يسبقه بالضرورة ريادة الأعمال، فيما ترتكز ريادة الأعمال بدورها على الإبداع والابتكار، وبغير هذه المنظومة المتكاملة سنستمر نحلم بمجتمع معرفي قادم.[4]

المطلب الثالث: أنواع حاضنات الأعمال

بالرغم من حداثة فكرة إطلاق حاضنات الأعمال في العالم، فقد نشأ العديد منها وكانت ذات صيغ مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها، أو حسب النشاط الاقتصادي، ولكل حاضنة خصائص تميزها عن غيرها، والشكل الموالي يوضح تصنيف الحاضنات.

---

[1]– إيثار عبد الهادي آل فيحان، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[2]– إبراهيم عاطف الشبراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

[3]– منصوري الزين، **آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية، حالة الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 6-7-8افريل 2010، ص13.

[4]– عيتاني، رنا أحمد ديب، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، مجلة روسيكاد، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2011، ص18.

الشكل رقم (02-02): أنواع حاضنات الأعمال.

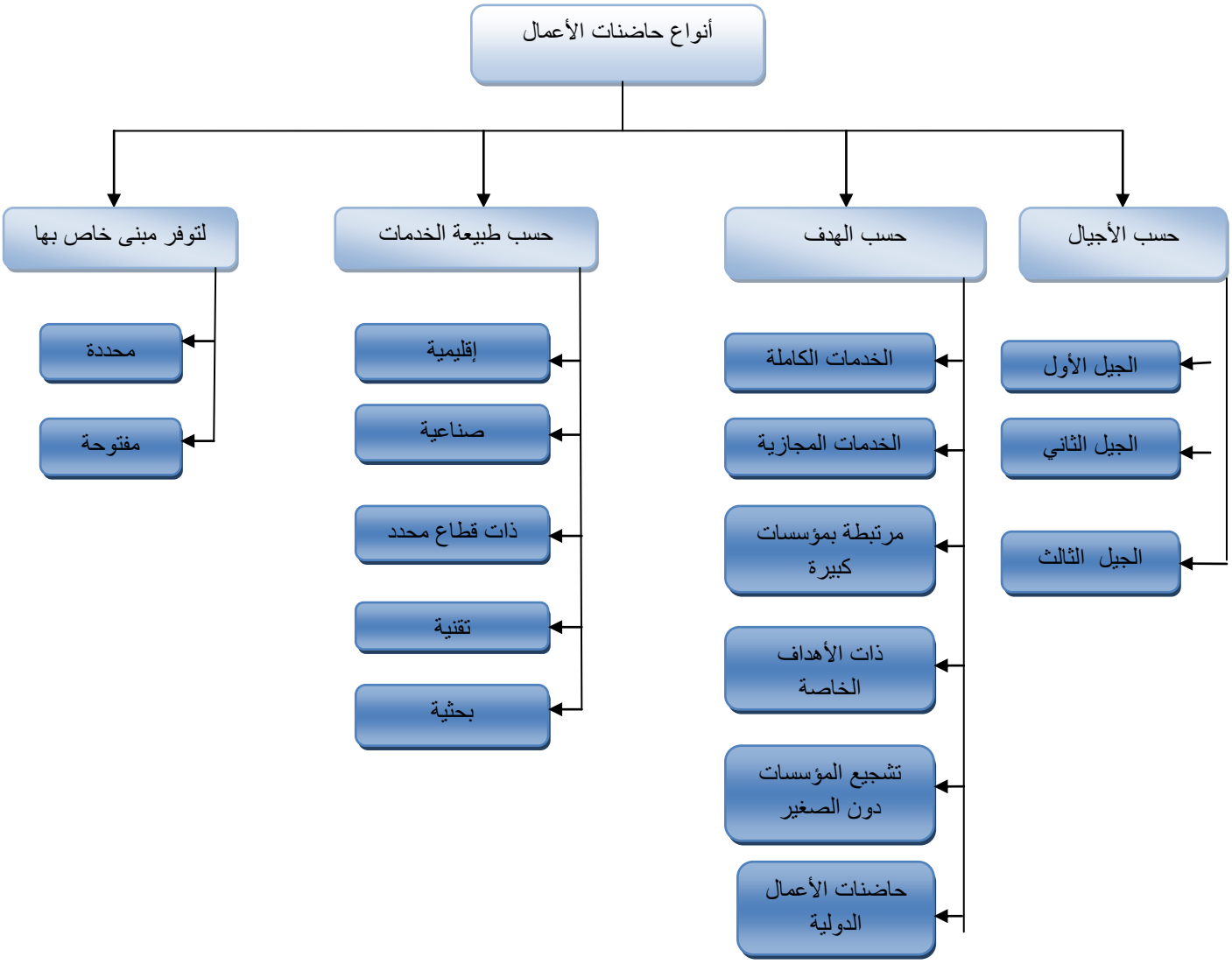

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إيثار عبد الهادي آل فيحان، **دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30، العراق، 2012، ص23.

أولا: التصنيف حسب الأجيال: تنقسم إلى:[1]

1. حاضنات الجيل الأول: " الحاضنات التقنية الأساسية ": وتدعم المنظمات التي يكون رأس المال الأكبر فيها هو الحواسيب، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلة في صناعتها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة وتكون هذه الحاضنات ذات علاقة وطيدة بالجامعات ومعاهد الأبحاث والمدارس الفنية.

2. حاضنات الجيل الثاني: " ذات القاعدة التقليدية ": تضم المنظمات الزراعية والصناعية والغذائية والصناعات اليدوية والميكانيكية وغير ذلك وتدعم من طرف مراكز الأبحاث والمدارس الفنية وترتبط بالجماعات المحلية والجمعيات مثل الغرف التجارية والصناعية.

[1]- إيثار عبد الهادي آل فيحان، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

3.حاضنات الجيل الثالث: "مراكز التجديد": تقدم الخدمات المتخصصة كالدورات الفنية الاستشارية إضافة إلى خدمات خاصة.

ثانيا: التصنيف حسب الهدف من إقامتها: تنقسم إلى:

1.حاضنات ذات الخدمات المتكاملة: هذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم خدمة متكاملة وكاملة من الخدمات والتسهيلات للمشاريع المحتضنة سواء كانت مالية أو تسويقية أو استشارية، وحتى توفير المكان المناسب لإقامة المشروع فيه داخل الحاضنة، ويتم اختيار المشاريع في هذا النوع من الحاضنات بناء على دراسة الجدوى الاقتصادية له.

2.حاضنات الأعمال المجازية: هذا النوع من الحاضنات يختلف عن مبدأ الحاضنات وآلية عملها، فهو يعمل على استمرار تقديم بعض الخدمات للمؤسسات التي تخرجت منها، وبعد فترة الانطلاق، وحتى أنها تعمل على تقديم خدمات للمشاريع خارج حدود الحاضنة بمعنى عدم الحاجة إلى مساحة ومبنى مجهز داخل الحاضنة للمشاريع الصغيرة وإنما تعمل الحاضنات على تقديم الخدمات في محيط عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.حاضنات مرتبطة بمؤسسات كبيرة: هذا النوع من الحاضنات يعتبر بمثابة مساعدة للمؤسسات الكبيرة في الحفاظ على سمعتها والحفاظ عليها من المخاطرة، ترتكز هذه النوعية من حاضنات المشاريع على استغلال آلية الحاضنات في انجاز مشاريع بحثية أو إنتاجية أو استحداث تكنولوجية من خلال تعميق الشراكة بين بعض المؤسسات الكبيرة وبعض أصحاب الأفكار والمشاريع الصغيرة التي تستطيع خدمة هذه المؤسسات مثلا عندما ترغب المؤسسات في تطوير سلع جديدة وطرحها للسوق فيتم ذلك عن طريق هذه الحاضنات وإذا ما أثبتت هذه السلع فعاليتها فإنها تنسب للمؤسسات الكبيرة.

4.حاضنات ذات الأهداف الخاصة: هناك بعض المشاريع، بعض فئات المجتمع بحاجة إلى خدمات معينة أو نوع معين من الخدمات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة وهذا النوع من الحاضنات يكون متخصص في خدمة معينة يعمل على تقديمها لمن يحتاج إليها.

5.حاضنات تشجيع المؤسسات دون الصغيرة: في المناطق الفقيرة والنائية يتجه بعض المستثمرين إلى إنشاء المؤسسات الخاصة بهم وتكون مصغرة، أي تتكون من عدد قليل جدا من العمال ويمكن أن تتكون من صاحب المشروع نفسه، وهذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم المساعدات لهذا النوع من المشاريع وبحجم ضئيل جدا وذلك لخدمة حاجات أو غايات اجتماعية ملحة.

6.حاضنات الأعمال الدولية: يرتكز هذا النوع على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بغية تسهيل دخول المؤسسات الأجنبية إلى هذه الدول من جهة وتنمية وتأهيل المؤسسات المحلية للتوسع والولوج إلى الأسواق الخارجية من جهة أخرى، كما أن هذا النوع من الحاضنات وجد من أجل ملاحقة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية وما نشأ عنها من إزالة للحواجز بين الأسواق، حيث عملت هذه الحاضنات على استقطاب

رأس المال الأجنبي، نقل التكنولوجيا، تسهيل دخول الشركات الأجنبية للعمل في الأسواق المحلية لهذه الدول وتطوير وتأهيل الشركات المحلية للتوسع والعمل في الأسواق الخارجية ".[1]

ثالثا: الحاضنات طبقا للخدمات التي تقدمها: تنقسم إلى:

1. الحاضنات الإقليمية: هي عبارة عن حاضنات خاصة ببعض المناطق الجغرافية وتهدف إلى تنمية منطقة معينة وتعمل على استخدام الموارد المحلية الطبيعية واستثمار طاقات الشباب العاطلين عن العمل.

2. الحاضنات الصناعية: هي نوع من الحاضنات التي تقدم خدماتها للمشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء، مجال الأعمال الصناعية، بعد تحديد احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الصغيرة والكبيرة المنتسبة للحاضنة.

3. حاضنات القطاع المحدد: تخدم قطاع معين أو فئة معينة مثل قاع الهندسة، البرمجة وغيرها.

4. الحاضنات البحثية: هي عادة ما يتم إنشاؤها داخل مراكز الأبحاث والجامعات لتطوير الأبحاث للطلاب الجامعيين وأعضاء هيئة التدريس.

رابعا: الحاضنات وفقا لتوافر مبنى خاص بها

1. حاضنات الأعمال المفتوحة: هذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم خدماته في مواقع عمل المنشآت الصغيرة دون الحاجة إلى مكان محدد لبدء المشروع، وبالتالي يعتبر هذا النوع الأقل تكلفة والأكثر مرونة في التحرك.

2. حاضنات الأعمال المحددة: هي بعكس النوع الأول، فهي تنشأ في مكان محدد ومن خلاله تقدم خدماتها للمشاريع التي تكون بحاجة إلى خدماتها.

وعليه يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات الداعمة لرواد الأعمال، في بدء وإدارة وتطوير المؤسسات الاقتصادية، ورعايتها لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب ثلاثة سنوات بما يكفل لها فرصا أكبر للنجاح ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها من خلال تهيئة كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض يتمتع بالإمكانات والعلاقات التشابكية اللازمة.[2]

---

[1]– شريف غياط، محمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر**– أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، جامعة قالمة، الجزائر، 2009، ص59.

[2]– إيثار عبد الهادي آل فيحان، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

المبحث الثاني: مضمون حاضنات الأعمال.

تعتبر حاضنات الأعمال من الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأفكار الإبداعية وسنقوم في هذا المبحث التطرق إلى مراحل تدخل حاضنات الأعمال في توفير قوى الدفع الأولي والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك آليات عمل حاضنات الأعمال وأهميتها.

المطلب الأول: أهمية وأهداف حاضنات الأعمال.

الفرع الأول: أهمية الحاضنات

إن حاضنات الأعمال والتكنولوجيا هي مؤسسات تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب أفكار المشروعات الجديدة الطموحة الذين لا تتوافر لهم الموارد أو المعرفة الكافية لتحقيق طموحاتهم ومساعدتهم على تأسيس هذه المشروعات، وذلك بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات ودعم يؤديان إلى تطوير هذه المشروعات، وزيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية إلى الحد الذي يضعها على بداية طريق النمو دون الحاجة إلى مساعدة خارجية.

وحاضنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تخدم المشروعات داخل حدودها، كما تقدم خدماتها أيضا لبعض المشروعات خارج الحاضنة، ويمكن تلخيص أهمية الحاضنات بصفة عامة على الآتي:[1]

- تنمية تقاليد وثقافة العمل الحر، وتنمية مهارات إدارة المشروع الصغير؛
- رعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البداية والنمو والنجاح، وبالتالي خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة؛
- المعاونة في التغلب على المعوقات الإدارية لبدء المشاريع ومساعدتها على تحقيق معدلات نمو عالية عن طريق تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المشتركة وتوفير الاستشارات والدعم في المجالات المختلفة؛
- تحقيق الاتصال والترابط بين المشروعات داخل الحاضنة والمشروعات الكبيرة والمتوسطة من خلال التعاقد لتوريد المكونات والأجزاء وقطع الغيار والخدمات؛
- الترويج للمبادرات التكنولوجية سواء بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي تحقق قيمة مضافة عالية؛
- إقامة مجموعة من الخدمات الداعمة المتميزة (الجودة، قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ...)؛
- إتاحة فرص التمويل الملائمة حسب ظروف المشروع؛
- قيام الحاضنة بدور الوسيط الناجح بين الجامعات ومراكز البحوث ورأس المال المخاطر وقطاع الأعمال.

[1]– رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة –دراسة حالة الجزائر**– مداخلة، جامعة قاصدي، ورقلة، يومي18–19 افريل2012، ص11.

الشكل رقم (02-03):أهمية حاضنات الأعمال

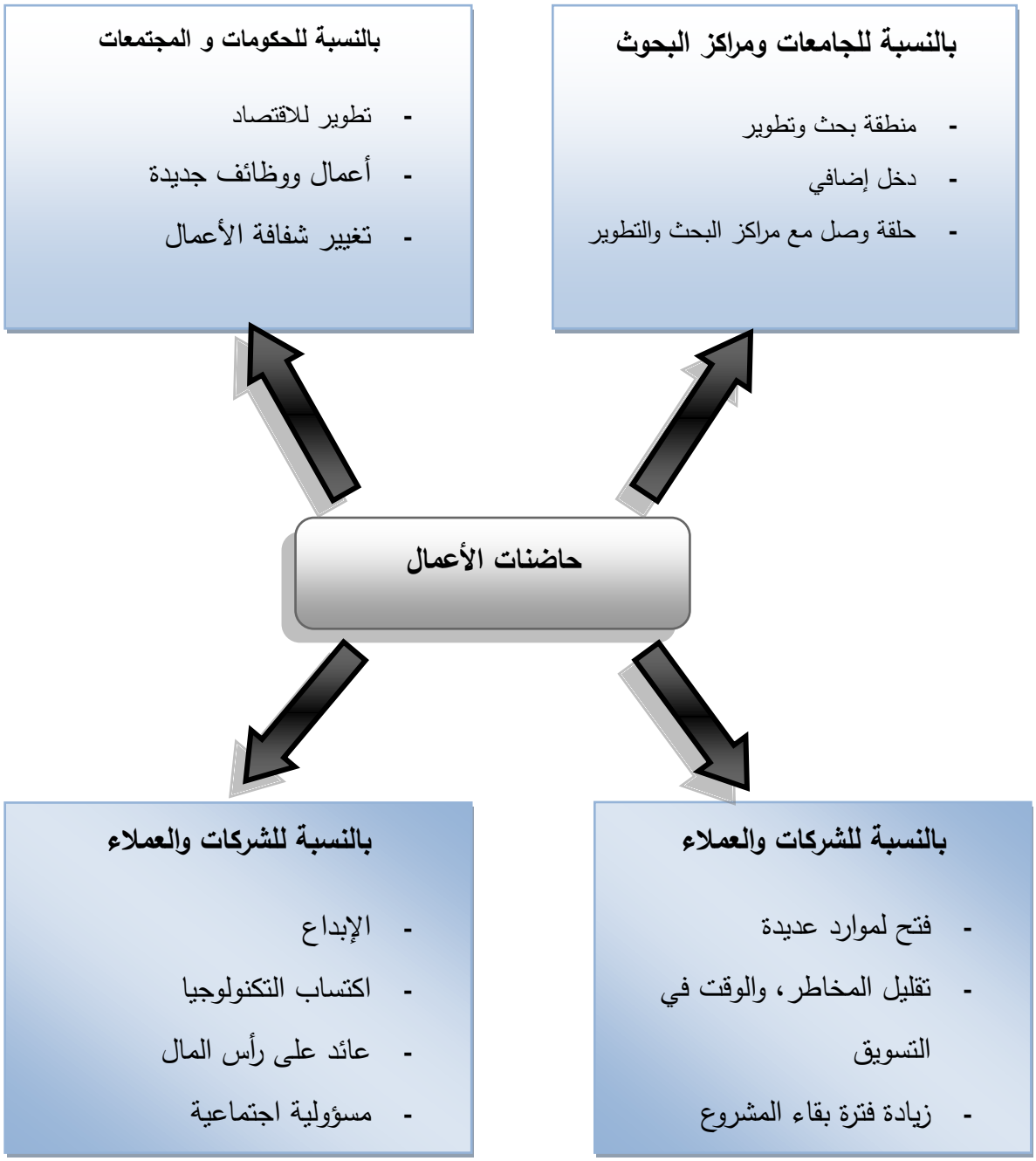

المصدر: مفيد عبد اللاوي، **حاضنات الأعمال نموذج للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16، نوفمبر 2001، ص10.

الفرع الثاني: أهداف حاضنات الأعمال

إن الهدف الرئيسي لبرنامج حاضنات الأعمال هو تخريج العديد من رجال الأعمال أو المنشآت الناجحة والتي تستطيع أن تبقى في السوق وتنمو وتزدهر، وبالتالي يمكن اعتبار حاضنة الأعمال كأي مشروع يستطيع أي يستثمر فيه الشخص ويقدم الخدمات مقابل عمولة، والتي تعتبر بالنسبة له إيرادات المشروع.

ومن هنا يمكن استعراض أهم أهداف الحاضنات على النحو التالي:[1]

- ✓ المساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع والعمل على تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الإمكانيات والتي تعمل على تسهيل إقامة المشاريع؛
- ✓ العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بين هذه المشاريع والمشاريع الموجودة أصلا؛
- ✓ تهدف الحاضنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة البطالة؛
- ✓ تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والتطور؛
- ✓ العمل على مساعدة المشاريع الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس؛
- ✓ العمل على توطين الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع؛
- ✓ العمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ذات الكفاءات العلمية والتقنية العالية.

المطلب الثاني: آليات عمل حاضنات الأعمال

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى البرنامج التدريبي المقدم من طرف الحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف جوانب تأهيل هذه المؤسسات من طرف حاضنات الأعمال.

الفرع الأول: البرنامج التدريبي المقدم من طرف حاضنات الأعمال

تولي حاضنات الأعمال اهتماما بالغا بالتدريب باعتبار أن أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها هو المساهمة في نشر ثقافة الريادة والإبداع وتشجيع الشباب على تأسيس المشروعات عن طريق مختلف الوسائل، مثل إقامة الندوات والمؤتمرات حيث يتم الاهتمام بموضوع التدريب من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية من أجل رفع كفاءة وقدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتزويدهم بالخبرات والمعلومات التي تساعدهم في تأسيس مشروعاتهم على أساس علمي، ومن أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدم وجود موارد بشرية ذات الكفاءة العالية ومناسبة للتعامل مع التطور التقني، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا بهذه المشروعات.

ومن هنا جاء الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل لأصحاب المشروعات حيث أعد لهم برنامج تدريبي يشتمل على نوعين من التدريب هما:[2]

---

[1]– ميسون محمد القواسمة، **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2010، ص ص46 47.

[2]-http://www.omu.edu.ly/moktar-mg/fourteenth,(le3/3/2018,18:23).

أولا: التدريب العام

وهو عبارة عن سلسلة دورات تدريبية عامة للتأهيل الإداري العام الذي يتناسب مع كل الأعمال بما في ذلك عقد الندوات الدورية لنشر الوعي حول مستجدات تقنيات الأعمال بغرض تحسين الإنتاج ومعرفة حاجة السوق المحلية، إضافة إلى التوعية بالأنظمة والقوانين ذات العلاقة.

ثانيا: التدريب المتخصص

وهو عبارة عن دورات تدريبية متخصصة للرياديين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة كل حسب تخصصه، بما يزيد من كفاءتهم وتأهيلهم فنيا وإداريا للقيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

ويكمن الفرق بينهما أن التدريب المتخصص ذو فعالية وكفاءة من التدريب العام لأنه يمس الاحتياجات الفعلية لأي مشروع.

الفرع الثاني: تأهيل الجوانب المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل في الجوانب التالية:[1]

1. التأهيل من الجانب الاستراتيجي والتنظيمي

إن نمط الحوكمة يتأثر بعملية تأهيل المؤسسة التي تساهم في دعم الوظائف الرئيسية للمؤسسة على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي نظرا لأهميتها، حيث أن هناك عدة عوامل تبرز الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسيطرة على عملية التخطيط الاستراتيجي، فمثلا غياب السيطرة على عملية التخطيط الاستراتيجي، غياب السيطرة على الخطوات الاستراتيجية وعدم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية وعدم ضبط العلاقة بين الاستراتيجية وموارد المؤسسة، هذا من جانب الاستراتيجية أما من جانب التنظيم نجد أنه من الصعب تحويل إيديولوجية المسير من تسيير ممركز إلى تسيير أكثر استقلالية يعتمد على الخبرات والكفاءات، من خلال ذلك يتبين لنا أنه من الضروري تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاستراتيجي والتنظيمي من أجل التأقلم مع محيطها المتذبذب والمتقلب واكتساب نمط حوكمة فعال في هذا المجال وذلك من خلال تحسين استراتيجيات الهيكل التنظيمي لها وهذا ما يسمح بتحسين العلاقة بينها وبين محيطها.

2. التأهيل من جانب الموارد البشرية

إن لوظيفة تسيير الموارد البشرية عدة أقطاب مهمة، كل منها لا يمكن فصله عن الآخر لأن تكامل كل منهما يجعل هذه الوظيفة فعالة وكنتيجة لذلك ترتقي المؤسسة بأدائها المتميز لعنصرها البشري، وتتمثل هذه الأقطاب في الاستراتيجيات الاجتماعية والسياسية للموارد البشرية، التسيير التقديري للموارد البشرية، التوظيف، الرفع من أداء المورد البشري (تكوين، تحريك، مشاركة)، والسياسات ونظام الأجور فبتأهيل هذه الأقطاب طبعا بعد القيام بعملية تشخيص لوظيفة تسيير الموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكسب المؤسسة نمط إدارة جديد تطبق فيه علاقات الوكالة بوضوح، كما يتبين لنا أنه من الضروري تأهيل

[1] – رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

وظيفة الموارد البشرية، خاصة وأنها تمثل جوهر الحوكمة، فمن خلال دعم هذه الوظيفة بواسطة عملية التأهيل، تتحسن الأفراد وفي هذه الحالة يمكن تطبيق الحوكمة داخل المؤسسة.

3. التأهيل من الجانب التسويقي

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غياب استراتيجية تسويقية حقيقية والذي يعتبر من أولويات استراتيجيات المؤسسة، فأهمية هذه الوظيفة هي معرفة المحيط التسويقي للمؤسسة من مستهلكين ومنافسين وأطراف آخرين إن وجدو، فمن منطلق " كل ما ينتج يباع " نجد أن الإنتاج في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يسبق التسويق الذي من المفروض العكس، إذن من خلال نظرية " ننتج ما سنبيعه فقط وكيف نبيعه؟ " يجب أن يغير في نظرة المسيرين وخاصة المكلفين بالفروع التجارية في المؤسسة وذلك بالتغيير في كيفية تفكيرهم التسويقي، وبالتالي فإن تأهيل الوظيفة التسويقية للمؤسسة يساهم في تحسين العلاقة خاصة مع زبائن وموردو المؤسسة وذلك بالتطبيق الجيد للسياسات التسويقية.

4. التأهيل من الجانب المالي، المحاسبي والمراقبي

يسمح بتأهيل الوظيفة المالية ومحاسبية الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح المتعاملين مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للحصول على المعلومات الضرورية بكل شفافية، وهي بذلك أيضا نظام للمراقبة، كما يمكن المؤسسة من تحسين أدائها المالي من خلال تحليلها للتكاليف وقدرتها على التنبؤ بتوفير المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لذلك.

المطلب الثالث: مراحل تدخل حاضنات الأعمال في توفير قوى الدفع الأولي والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتفرد حاضنات الأعمال التقنية عن باقي أنواع الحاضنات لكونها تركز على المؤسسات القائمة على الأفكار التكنولوجية الجديدة، لذا لا بد من توفر معايير دقيقة لاختيار المؤسسات المرشحة للامتحان كما أن عملية الاحتضان تمر بعدة مراحل إلى غاية تخرج المؤسسة من الحاضنة.

الفرع الأول: معايير اختيار المؤسسات للاحتضان

إن اختيار المؤسسات المراد ضمها إلى الحاضنة مهمة تقتضي البحث عن مؤسسات تحمل صفات ريادية وقدرات مميزة لتكون مثال ناجح في الاحتضان ويمكن حصر أهم هذه المعايير في:[1]

- أفكار جديدة وجيدة، تنمو بسرعة (في غضون ثلاثة سنوات تقريبا) وبحاجة فعلا إلى احتضان؛
- قائمة على الابتكارات والمبادرات التكنولوجية، وإنتاج منتجات عالية الجودة ذات سوق دائمة؛
- قادرة على تحقيق التجانس، الترابط والتكامل مع المؤسسات المحتضنة والقائمة؛
- تساهم في تأهيل إطارات إدارية وتنمية المهارات الفنية؛
- واقعية وقابلية خطة العمل للتحقيق والحصول على التمويل.

[1]– نضال محمد طالب، **الحاضنات الصناعية ودورها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14–15 مارس 2010، ص 10.

- **الفرع الثاني: مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

كما سبق وأن أشرنا إلى أن حاضنات الأعمال تختلف عن هياكل الدعم الأخرى فهي توفر حزمة متكاملة من الخدمات المستحدثة والمرافقة خلال مختلف مراحل حياة المؤسسة، وبصدد توضيح الدور الفعال لحاضنات الأعمال في توفير الدفع الأولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيم مراحل تدخل الحاضنة إلى ثلاثة مراحل أساسية:[1]

- **مرحلة ما قبل الاحتضان:** وهي مرحلة أساسية لبناء المشروع وفق قاعدة صلبة تضمن استمراره ونموه فمحدودية قدرة المستثمر للوصول إلى مصادر المعلومات الضرورية وضعف خبرته البشرية تجعله بحاجة ماسة لدعم الحاضنة خاصة فيما يتعلق بـ:

- إعداد دراسات جدوى متكاملة تمكنه من اكتشاف مكامن القوة والضعف لمشروعه؛

- تقديم استشارات إدارية من شأنها مساعدته على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة واستراتيجيتها؛

- إعداد خطة عمل شاملة ومتكاملة لتحديد الأنشطة الأساسية ومنع تعارضها زمنيا، فخطة العمل بمثابة خارطة طريق توجه المستثمر خطوة بخطوة حول كيفية ترجمة فكرة إلى خدمة أو منتج مربح.

- **مرحلة الاحتضان:** تضطلع حاضنات الأعمال خلال فترة الاحتضان التي عادة ما تتراوح بين شهرين إلى ستة أشهر كأقصى حد إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المتنوعة، التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة وتطلعاتها المستقبلية.

ويمكن إبراز مختلف هذه الخدمات من خلال ما يلي:[2]

- المستثمر بهدف تحفيزه وتنمية قدراته عن طريق تنظيم دورات تدريبية، حلقات دراسية، مؤتمرات وندوات، الحوار المفتوح ودراسات الحالة تختلف مدتها ومضمونها حسب نوع الاحتياج، انطلاقا من فكرة أن التدريب استثمار طويل المدى نحو النمو والاستدامة.

- توفير الخدمات المالية الضرورية والتي تأخذ أشكالا عدة:

✓ التمويل المباشر من خلال المساهمة في رأسمال المؤسسة بنسبة معينة، تقديم سيولة نقدية في شكل هبات ونسخ؛

✓ التأجير التشغيلي لمختلف التجهيزات والمباني بشروط ميسرة، ومبالغ رمزية وفق عقود مرنة؛

✓ تذليل عقبات الاقتراض بتقديم الضمانات بصفة شخصية كاستغلال شهرة الحاضنة أو ممتلكاتها كضمان، أو الاستفادة من أسعار فائدة تفضيلية وفق البرامج الحكومية التي تتبع لها الحاضنة؛

[1] - **المرجع نفسه**، ص10.

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 11-12.

✓ تقديم الاستشارات المالية حول أساسيات التعامل مع المؤسسات المالية، وكيفية انتقاء أنسب مصادر التمويل المتاحة بأقل التكاليف والاستغلال الأمثل لها لتحقيق أكبر عائد، وحماية الابتكارات من الاستغلال دون ترخيص؛

✓ توفير الدعم التسويقي للمؤسسات المحتضنة باعتبار التسويق أحد ركائز اقتصاد السوق، فحاضنات الأعمال تتدخل لمساعدة المستثمر على إعداد بحوث تسويق، الاهتمام بعناصر المزيج التسويقي من طرح لمنتجات مطابقة للمواصفات المطلوبة واختيار علامة تجارية مناسبة، وتحديد السعر المناسب للمنتج الذي يرضي المستهلك، إضافة إلى تسهيل ترويج وتوزيع المنتجات؛

✓ تتبنى حاضنة الأعمال في تقديم خدماتها على مبدأ الشمولية، لذا لا تقتصر على الخدمات الرئيسية فقط بل تتجاوزها إلى خدمات أخرى وإن كانت ثانوية في نظر الغير، فهي تمثل خدمات مساندة وحتى مكملة للخدمات السابقة، كالخدمات القانونية، خدمات الأمن و الصيانة.

▪ **مرحلة ما بعد الاحتضان:** تتميز فترة ما بعد التخرج من الحاضنة بسعي المؤسسة إلى الاستعداد والتحصين الايجابي لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، والتوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال إعادة النظر في سياستها وإدارتها وبكامل أوضاعها، ومن هذا المنطلق كان لابد من تدخل الحاضنة لمساندة هذه المؤسسات على رفع أدائها وفق منظور معاصر من أجل تعزيز قدرتها على التماسك والتوسع وضمان استمراريتها، وذلك من خلال:

– تقييم أداء هذه المؤسسات من خلال تحليل النتائج النهائية للعمل وتقرير مدى اتفاقها مع الأهداف المقررة، في مختلف الجوانب: الإدارية، المالية، الإنتاجية، التسويقية.

كما تتميز هذه المرحلة بالتواصل المستمر بين الحاضنة والمؤسسة المتخرجة لتذليل العقبات التي تواجه هذه الأخيرة في بداية مرحلتها الانتقالية، فهنا تلجأ الحاضنة إلى:

– بناء جسر تمويلي بين مرحلة الاحتضان ومرحلة التخرج والاعتماد على الذات بتقديم مساعدات وهبات مالية، التعهد ببذل أقصى جهد لتسويق الإصدارات الجديدة للمؤسسة من أسهم وسندات والمتعلقة بعملية الطرح الخاص، والتي تتصف بعدم استيفاءها لشروط الدخول إلى البورصة وتوجه لفئة محدودة من المستثمرين.

– تقديم المشورة والنصح للمساعدة على التوسع والنمو وذلك حول تغيير شكلها القانوني من شركات فردية أو شركات تضامن إلى شركات مساهمة بغية فتح رأسمالها والدخول إلى البورصة، المفاضلة بين الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمامها سواء فيما يتعلق بالتوسع بقدراتها الذاتية، أو التوسع الخارجي بإعادة هيكلتها، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية، أو حمايتها من عمليات الاستحواذ التعسفية.

كما أظهرت الدراسات الحديثة أهمية استمرار دعم الحاضنة للمؤسسات المتخرجة لمساعدتها على الدخول في مجال التنافس من خلال الدعوة كالانتساب إلى المنتدى الخاص بالحاضنة للاستفادة أكثر من

نشاطات المنتدى وتبادل المعلومات مع باقي الأعضاء، استمرار الاستفادة من ترويج المنتجات بتخصيص أجنحة خاصة مجانية في المعارض الوطنية والدولية.[1]

[1]- **المرجع نفسه** ، ص15.

الشكل رقم (02-04) نموذج عمل الحاضنة

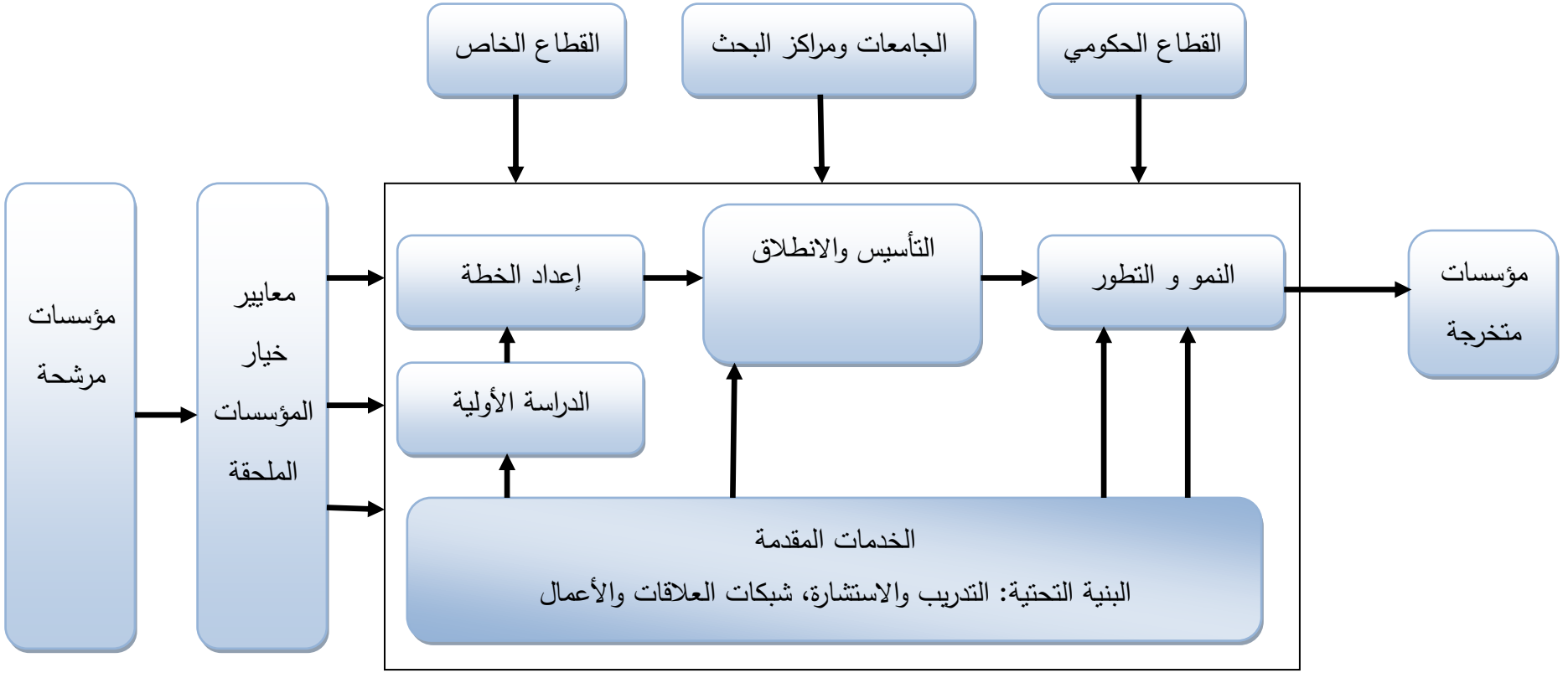

المصدر: أحمد بن قطاف،**أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007، ص140.

الفرع الثالث: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

تقدم الحاضنة حزمة متكاملة من الخدمات التي ترتبط مباشرة بالصعوبات و العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة في مرحلة الانطلاق، ويمكن للحاضنة أن توفر هذه الخدمات بنفسها أو بالاستعانة بجهات خارجية.

وتقسم الخدمات التي تؤديها الحاضنة لمشروعاتها إلى: خدمات استشارية – خدمات سكرتارية – خدمات إدارية – خدمات عامة، وذلك على النحو التالي:[1]

1. الخدمات الاستشارية: وتشمل الاستشارات الفنية – الاستشارية الإدارية – الاستشارات التسويقية – الشؤون القانونية (التعاقدات) و براءات الاختراع – المحاسبة – الموضوعات المتصلة بالعمالة – تدبير التمويل – تنمية الموارد البشرية – وضع خطة العمل والموازنة التفصيلية لمشروعات الحاضنة – القوانين المنظمة للمشروع.

2. الخدمات الإدارية: وتشمل إعداد الفواتير، استئجار وتأجير المعدات، التأمين الصحي، الأجهزة السمعية والبصرية، البريد السريع والصوتي.

3. خدمات السكرتارية: وتشمل معالجة النصوص والترجمة واجبات موظف الاستقبال، تصوير المستندات، المكتبة، حفظ الملفات، الفاكس والانترنت، الرد على المكالمات التليفونية، الربط الإلكتروني في شبكات المعلومات الدولية.

4. الخدمات العامة: وتشمل تقديم دورات تدريبية مكثفة للمشاريع المحتضنة لأعداد كوادر قادرة على إدارة المشروع بكفاءة، الاشتراك في المعارض الداخلية والخارجية، أجهزة الحاسب الآلي، المكتبة والمعلومات، الأمن، أماكن للتدريب، منصة تحميل ومخازن، تعريف المشاريع المحتضنة بالمختبرات والورش المتخصصة في محيط الحاضنة ومساعدتها على الاتصال بها واستخدام إمكانيتها عندما تدعو الحاجة.

[1]– صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011، ص40.

المبحث الثالث: المحاور الكبرى لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال.

تعمل حاضنات الأعمال على تقديم حزمة من الخدمات للأعضاء المنتسبين للمشاريع خاصة الصغيرة، فبعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب الأفكار الجديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة، وتقوم لجنة المبادرات من الشباب الذين يحملون شهادات متخصصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة إليها ومن ثم إصدار قرار بشأن قبول أي نوع منها، ومن ثم تعمل على تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات، والتي تقدم مقابل إيجار أو رسم احتضان ويتم توقيع عقد الحاضنة بعدها بين المؤسسات والحاضنة، حيث يتضمن تعهد مع المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان خلال فترة زمنية محددة، وهذا لكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات أخرى.

المطلب الأول: دور حاضنات الأعمال في بعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في الوقت الراهن أصبح الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية محط الاهتمام على النطاق العالمي، ويمكن التحقق من ذلك من خلال الكم الهائل من الدراسات والأبحاث التي يتم إجراؤها لتوضيح المكاسب العديدة التي يجلبها العمل على تعزيز وتقوية هذا النوع من الأعمال.

الفرع الأول: مدى احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم من الحاضنة

من أهم شروط التحاق المشروع بالحاضنة هو مدى احتياجه للدعم ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين، أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعده على النمو السريع والتخرج بأسرع وقت ممكن وفي مايلي الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات:[1]

- أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح؛
- تشترط بعض الحاضنات في المتقدم إليها أن يتوافر لديه التمويل اللازم، أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب؛
- أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو؛
- أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح للمؤسسة لتخرج من الحاضنة بحدود الفترة الزمنية المحددة له.

الفرع الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي (التأسيس والاستدامة)

[1]- بولحية الطيب ومرابط محمد، **حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، عرض تجارب عالمية رائدة مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي 6 و7ديسمبر،2017، ص6.

هناك عدة عوامل تبرز الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسيطرة على عملية التسيير والإدارة، ويتجسد ذلك في غياب التواصل وعدم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية وعدم ضبط العلاقة بين كل من الاستراتيجية وموارد المؤسسة.

أما من جانب التنظيم نجد أنه من الصعب تحويل إيديولوجية المسير من تسيير متمركز إلى تسيير أكثر استقلالية يعتمد على الخبرات والكفاءات، من خلال ذلك يتبين أنه من الضروري تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاستراتيجي والتنظيمي من أجل التأقلم مع محيطها المتذبذب والمتقلب هذا سيسمح لها بتحسين العلاقات بينها وبين محيطها.

تتخصص حاضنات الأعمال عادة في قطاعات مختلفة، حيث تعمل على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد فكرة إلى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة وتساعدها على النجاح وتخفض التكاليف الثابتة، وبذلك فهي تشكل جسر النقل وتطوير المشاريع الناشئة إلى السوق مرورا بمرحلة الاحتضان والتي تتخرج منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرائدة لتصبح مؤسسات ذات آفاق كبيرة.[1]

المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في استثمار مخرجات البحث العلمي

تسعى الحاضنة إلى تحقيق بناء ونمو الاقتصاد الوطني من خلال مساعدة أصحاب الفكرة وخاصة منهم أصحاب الشهادات والمتخرجون من الجامعات والباحثون، وسنتطرق في هذا المطلب إلى الدور الفعال الذي تقدمه حاضنات الأعمال لفكرة ومشاريع هذه الفئة لتأسيس شركات قادرة على المنافسة والنمو ليس فقط في الأسواق المحلية بل في الأسواق العالمية أيضا.

ثمة روابط ضعيفة جدا بين معاهد البحث والتطوير وبين قطاعات الإنتاج (ما بعد الإنتاج) وبرامج تطوير الموارد البشرية (ما قبل الإنتاج)، مما يجعل جهود البحث والتنمية غير مثمرة وغالبا غير ملائمة حيث أن معاهد البحث والتطوير تدار على شاكلة المؤسسات الأكاديمية وليس كمشاريع صناعية، كما أن الدعم الموجه للصناعة هزيل للغاية، وبما أن معاهد البحث والتطوير تشكل منبع المعرفة بالنسبة للصناعة الحديثة، فإن هذه المعاهد تبقى عاجزة عن القيام بمهمتها، هذا الأمر جعل من حاضنات الأعمال الأداة المثلى لحل مشاكل مراكز البحث العلمي والباحثين وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، كما تعد كأداة استراتيجية للبناء على الرأسمال الفكري والحد قدر الإمكان من هجرته.[2]

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص07.

[2] – فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل، رؤية مستقبلية، حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري**، كتاب أبحاث المؤتمر الدولي السعودي، سبتمبر 2014، ص 204.

الفرع الأول: دور حاضنات الأعمال في استيعاب أصحاب الإنتاج الفكري

لا يخف على أحد الدور الذي يمكن أن تلعبه الحاضنات في استيعاب الكفاءات الباحثة، ووقف تزيف الأدمغة في الوطن العربي نحو الخارج، والذي يؤدي إلى خسائر مادية وتفويت الفرص على الدول العربية لدفع عجلة البحث العلمي وتحقيق التنمية المنشودة.

الفرع الثاني: الجامعة وحاضنات الأعمال

لقد تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة على الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، البحث العلمي، ...)، فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات.

كما أن الهدف من هذا النوع هو " تبني " المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق.

الشكل رقم (02-05): العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال

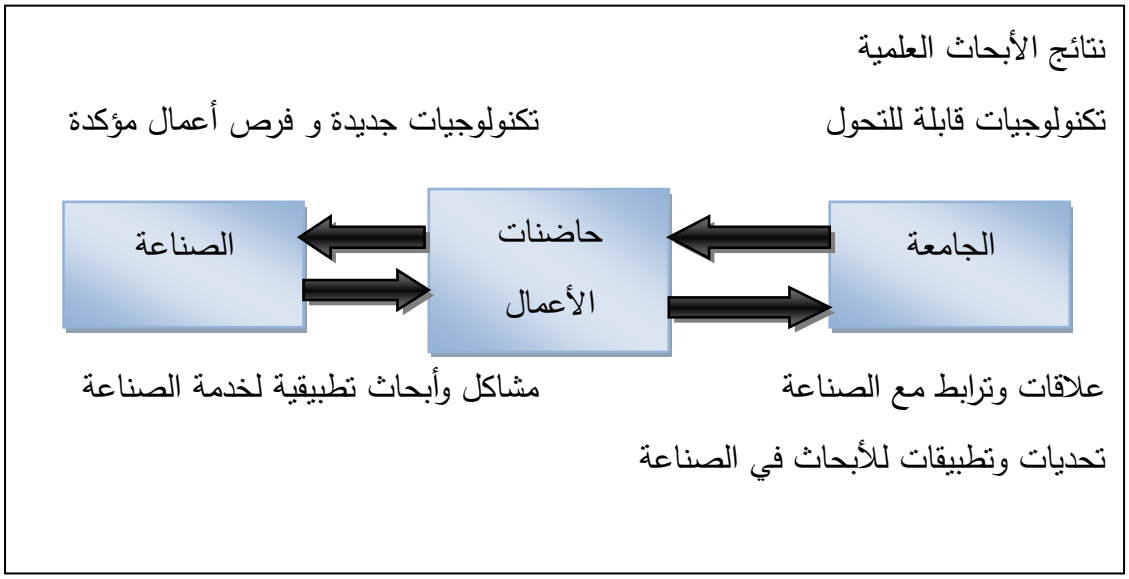

المصدر: إبراهيم عاطف الشبراوي، **" حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب علمية "**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، الرباط، المغرب، 2005، ص75.

من الشكل نلاحظ أن حاضنات الأعمال تلعب دور الوسيط بين الجامعات والصناعة، حيث أن الأبحاث العلمية المقدمة من طرف الجامعات يمكن تحويلها إلى مشاريع منتجة من خلال الحاضنات التي تشكل الرابط بينهما، كما أنها تقوم بالبحث في المشاكل التي تواجه الصناعة وذلك عن طريق الأبحاث العلمية.

الفرع الثالث: الحاضنات ومنظومة " الإنتاج الفكري"

في عصر العولمة والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، أضحى للمنتجات الفكرية دورا كبيرا في أي عملية لبناء استراتيجية تنموية مستدامة، إذ يعد الرأس مال الفكري أحد العوامل الإنتاجية

الرئيسية، وفي هذا الإطار يشير عالم الإدارة الشهير " بيتر داركر " أن المعرفة أضحت الآن أحد عوامل الإنتاج[1]، مثلها مثل رأس المال والعمل، حيث في الشكل الموالي تبين لنا برنامج حاضنات منظومة الأعمال والمعرفة.[2]

الشكل رقم (02-06): يوضح برنامج منظومة الأعمال والمعرفة

برنامج حاضنات منظومة الأعمال والمعرفة

المصدر: هالة القبلي، **حاضنات الأعمال**، منظومة المعرفة والأعمال، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، 2006، ص5.

من خلال الشكل نلاحظ علاقة الترابط بين كل المدخلات التي تتضمن المبدعين الممولين، والمخرجات من ثقافة مبدعة وغيرها، انطلاقا من عملية الاحتضان التي تقوم بالتنسيق وتقديم التسهيلات والدعم والخدمات لإنجاح عملية الاحتضان.

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من التحديات والمعوقات التي تؤدي إلى صعوبة وضع استراتيجية واضحة نظرا لعدم وجود خطط مستقبلية محددة، وتلعب الحاضنات دورا لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: أساليب حاضنات الأعمال التقنية لدعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل حاضنات الأعمال التقنية على دعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الموارد التكنولوجية والموارد العلمية لها، وتتبع هذه الحاضنة أساليب للقيام بذلك منها:[3]

[1]- فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص204.

[2]- هالة القبلي، **حاضنات الأعمال**، منظومة المعرفة والأعمال، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، 2006، ص 5.

[3]- غياط شريف، بوقموم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

▪ **المنتجات جديدة:** الابتكار في المنتج هو عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتج جديد أو تطوير المنتج السابق، وهذا بغية الحصول على عائد من خلال كسب فئة من المستهلكين له أو بتعبير آخر من السوق، لا يمكن للابتكار في المنتج أن يعود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعائد المرجو ما لم يكن مقبولا لدى الشريحة المستهلكة له، كما يتمثل الخطر الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تفوق المؤسسات الأخرى في ابتكار منتج قد يكون ذا جدوى اقتصادية من جهة ويضر بالمؤسسة المتخلفة عن الابتكار من جهة أخرى، فالابتكار في المنتج يعتبر من وجهة نظر استراتيجية المؤسسة خطة تنافسية تضمن ديمومتها التنافسية.

▪ **أساليب صنع المنتج:** لا يمكن الحديث عن الابتكار في المنتج ما لم يكن هناك ابتكار في أساليب إنتاجه بأوصاف جديدة وخصائص مميزة، بالإضافة إلى الأحجام المنتجة وزمن إنتاجها، وبالتالي يترتب على هذا مجموعة من المميزات منها: تطوير أو تحسين منتج مسبق، الإنتاج بأحدث الأساليب، وهذه الميزة بحد ذاتها ميزة تنافسية تستعملها المقاولة للمحافظة على بقاء منتجاتها.

▪ **تطوير تقنيات أدوات العمل:** إن تطوير وتحسين الطرق والأساليب التنظيمية لإدارة العمل يجعل قنوات الاتصال سهلة وتؤدي الغرض المستوفى منها، ويكون التنفيذ سريعا وفعالا، مما يتيح القدرة على ضمان استمرارية العملية الإنتاجية في أحسن الظروف وبأسرع وأنجع السبل.

الفرع الثاني: محاور تفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- ✓ تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم الإبداع والابتكار؛
- ✓ التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو؛
- ✓ التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة؛
- ✓ توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار، والتخطيط طويل المدى؛
- ✓ تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشروعات الملتحقة؛
- ✓ حسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشروعات الملتحقة بالحاضنة؛
- ✓ التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان تطوير المستثمر وتحسين الأداء؛
- ✓ الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات؛
- ✓ خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية والتنظيمية المناسبة؛
- ✓ تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجابا على إنتاجيتها؛
- ✓ تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية وائتمانية للمشروعات المحتضنة.

[1]- بولحية الطيب، مرابط محمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص8.

خلاصة:

تعد حاضنات الأعمال من الآليات الداعمة للمبادرين لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إذ تركز حاضنات الأعمال على مجال محدد مثل (التكنولوجيا أو الطاقة ..) وتساعد في إنشاء وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأفكار المبتكرة، من خلال توفير المعدات والمرافق وتقديم الخدمات لتطوير الأعمال وتقديم الدعم الفني، وتعتبر الحاضنة منظومة عمل متكاملة، توفر كل السبل من مكان مناسب يحوي كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محددة ومتخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب النجاح، حيث تساعد في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى من تأسيسها، لذا فإن توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء.

الفصل الثالث:الدروس المستفادة للجزائر من في مجال حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر حاضنات الأعمال آلية جديدة ومستحدثة في مجال تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشرت إلى بقية الدول الأوروبية فالحاضنة يتم من خلالها تقديم الدعم الفني والمالي للمؤسسات المحتضنة وما توفره أيضا من خدمات تسمح بتخطي العديد من المشاكل التي تواجهها عند بدئ نشاطها، وذلك في ظل تنامي حدة المنافسة بفعل تواجد مؤسسات كبيرة سواء وطنية أو أجنبية، وبالنسبة للجزائر وإدراكا منها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية عملت الحكومة على توفير الإطار الملائم لتنمية هذا النوع من المؤسسات، من خلال إيجاد العديد من الهياكل التي تعمل على دعمها ومنها حاضنات الأعمال.

واستكمالا لهذا المسار عملت الجزائر ولو بشكل متأخر على إيجاد هيئات تتولى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف بمشاتل أو حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل. فمن خلال هذا الفصل تم التطرق إلى بعض تجارب الدول في مجال حاضنات الأعمال، وواقع هذه المنشآت في الجزائر، بالإضافة إلى استعراض أو استخلاص الدروس المستفادة للجزائر من هذه التجارب ، وكل هذا تناولناه في النقاط التالية:

- ✓ **المبحث الأول: أبرز تجارب الدول المتقدمة في مجال حاضنات الأعمال.**
- ✓ **المبحث الثاني: أبرز تجارب الدول العربية في مجال حاضنات الأعمال.**
- ✓ **المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في مجال حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المبحث الأول: أبرز تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال حاضنات الأعمال

إن الانتشار الكبير لحاضنات الأعمال عبر مختلف دول العالم راجع لكونها أثبتت نجاعتها وفعاليتها وقدرتها على تبني المشاريع وتحقيق هذه الأخيرة لنجاحات باهرة من جهة، ومن جهة أخرى مساهمتها في دعم اقتصاديات البلدان التي تحويها، لذا كان علينا استعراض بعض التجارب في مجال حاضنات الأعمال في الدول المتقدمة.

المطلب الأول: التجربة الأمريكية

تعتبر التجربة الأمريكية من أقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال، حيث أن مفهوم الحاضنة نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات كان بداية من 1984 عندما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عندما تأسست الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في سنة 1985-1999 حيث أصبح عدد الحاضنات في الولايات المتحدة 800 حاضنة.

بالإضافة إلى وجود هذه الجمعية NBIA يوجد عدد من شبكات الحاضنات في الولايات المختلفة نذكر منها على سبيل المثال، جمعية تكساس لحاضنات الأعمال، شبكة ولاية نيوجيرسي، وتذكر إحصائيات جمعية تكساس لحاضنات الأعمال أن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات هو 80 %، وأن معدل نموها يزيد من 7 إلى 22 ضعف عن معدل نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال[1]، وقد تم إنشاء 19 ألف شركة جديدة مازالت منها 30 تعمل بنجاح، تم من خلالها خلق أكثر من 245 ألف فرصة عمل دائمة.

الفرع الأول: خصائص الحاضنة الأمريكية

في إحدى الإحصائيات الحديثة التي تصدرها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال NBIA عن خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة، نجد تحليلا كاملا لسمات هذه الحاضنات تبعا لعدة عناصر هي كالتالي:[2]

- التوزيع الجغرافي للحاضنات، حيث تتوزع حاضنات الأعمال جغرافيا على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك تركيز واضح للحاضنات التكنولوجية في الولايات التالية: Atlantor, Georgia, Chicago, Illinois حيث نجد:
  - 45 % من الحاضنات تقع في المدن الكبرى؛
  - 49 % من الحاضنات تقع في المناطق الحضرية؛

[1]- تقرير الجمعية الوطنية للحاضنات الأعمال الأمريكية، **أثر حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة دروس للبلدان النامية**، 2009، ص6.

[2]- فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

- 36 % من الحاضنات تقع في المناطق الريفية؛
- تختلف مساحة هذه الحاضنات ما بين 12 ألف متر مربع في أكبرها، وتبلغ متوسط مساحتها حوالي 5 آلاف متر مربع، ويلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي 20 مشروع؛
- طرق تمويل الحاضنة الأمريكية: يبلغ عدد الحاضنات القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات الممولة من الحكومة حوالي 51 % من مجموع الحاضنات، من بينها 20 % تمولها المؤسسات التعليمية الحكومية، بينما تمثل الحاضنات التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو شركات صناعية حوالي 8 % من مجموع الحاضنات في أمريكا، وتعتبر نسبة 16 % من مجموع الحاضنات ذات طابع تمويلي مشترك، و5% من هذه الحاضنات يتم تمويلها من طرف الكنائس أو الجمعيات المتخصصة في توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.

الفرع الثاني: أنواع الحاضنات الأمريكية

حوالي 35 % من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة هي حاضنات تكنولوجية مختلطة mixed technolo، ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، كما أن 30% من مجموع الحاضنات هي حاضنات ذات استعمال مشترك mixed use ونسبة 25 % عبارة عن حاضنات أعمال أخرى، 7% حاضنات انترنت.

الفرع الثالث: نماذج رائدة لحاضنات الأعمال التقنية الأمريكية

قصد إبراز مدى نجاح حاضنات الأعمال التقنية في التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة عن طريق تخريج مؤسسات ناجحة، فإننا نورد النماذج التالية: [1]

أولا: شبكة الحاضنات التقنية نيوجرسي:

أحد الأمثلة عن هذه الشبكات نجد شبكة الحاضنات 11 مركز لتنمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى 07 حاضنات تكنولوجية، والتي تحتضن عددا من الشركات الناشئة وتشتمل هذه الشبكة على:

- عدد المشروعات الملتحقة بالحاضنة 111 مشروع؛
- عدد فرص العمل التي توفرها الحاضنة 478 فرصة عمل دائمة؛
- نسبة الزيادة في توظيف الأفراد داخل الشبكات هي 211 %؛
- مجموع مداخل الشركات في الحاضنة 6.38 مليون دولار أمريكي؛
- عدد الشركات التي تخرجت من الحاضنة 104 شركة؛
- متوسط فترة الإقامة في الحاضنة من 02 إلى 03 سنوات؛
- عدد الشركات التي تخرجت من الحاضنة ولازالت في نيوجيرسي هي 80 شركة؛

[1] – زايدي عبد السلام، زايدي أبو يوسف، **مفتاح فاطمة، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)**، الملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص33.

- 77 % نسبة نجاح الشركات التي تخرجت من هذه الحاضنة.

ثانيا: حاضنة أوستن للتكنولوجيا:

تأسست هذه الحاضنة سنة 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقا بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NBSA، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصيل لشبكة تمويلية 65 % منها مكونة من أفراد من القطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد، وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 03 سنوات على الأكثر) مع استقبال من 10- 15 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتيا، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و50 ألف دولار من المعونات العامة.

الفرع الرابع: إسهامات حاضنات الأعمال الأمريكية

تتمثل في:[1]

- تسهم في خلق فرص عمل محلية بنسبة 84 %؛
- تسهم في تسويق التكنولوجيا بنسبة 54 %؛
- تعزيز مناخ الأعمال وخاصة الأعمال الحرة بنسبة 77 %؛
- تنوع اقتصادياتها المحلية بنسبة 4% .
- تساعد على الإبقاء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 45 % ؛
- توليد الدخل بنسبة 28% ؛
- تشجيع روح المبادرة لدى النساء أو الأقلية؛
- تنشيط المناطق المتعثرة أو المعزولة؛
- تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بما يقدر بـ 19 %.

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية

تعتبر التجربة الفرنسية في مجال الحاضنات من أقدم التجارب على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهي كمثيلاتها تعمل على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات سواء أكانت استشارية، قانونية، مالية، وفنية، هناك ما لا يقل عن 200 حاضنة تعمل في مختلف المدن الفرنسية، وفي عام 2001 تم إقامة مؤسسة تنظيم نشاط الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات.[2]

[1]- فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص201.

[2]- فوزي عبد الرزاق، **المرجع نفسه**، ص202.

الفرع الأول: أنواع الحاضنات الفرنسية

تنقسم إلى: [1]

أولا: حاضنات الأعمال المفتوحة: Incubateur: وهذا النوع من الحاضنات يعمل على توفير كافة الخدمات للمشاريع الصغيرة من تمويل أدوات وخدمات إدارية وتسويقية ما عدا توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله.

ثانيا: حاضنات الأعمال المغلقة Pepinier: يمتاز هذا النوع من الحاضنات على النوع السابق بأنه يعمل على توفير مقر لتأسيس المشروع بداخله.

ومن أشهر الأمثلة على حاضنات الأعمال الفرنسية الحدائق التكنولوجية، أنتيبوليس سوفيا التي تأسست عام 1969، ويطلق عليها البعض في فرنسا وادي الاتصالات، وفي العادة يتم تمويل الحاضنات من قبل وزارة البحث العلمي وخزانة الأرصدة، وذلك حسب القانون المنظم لهذه الصناعة في فرنسا والذي تم اصداره سنة 1999.

الفرع الثاني: خصائص الحاضنات الفرنسية

امتازت بالخصائص التالية: [2]

- إن خدمات الحاضنة غير مقتصر على الشركات المنتسبة ويمكن أن يتم تقديمها لغير المنتسبين؛
- تم إنشاء كثير من الحاضنات في مقر غرفة التجارة والصناعة في فرنسا؛
- معظم الحاضنات تعمل على توفير الخدمات المالية والتمويلية اللازمة لتحويل أفكار الرياديين إلى مشاريع واقعية؛
- تهدف أغلبية الحاضنات إلى تقديم خدمات وتمكين المشاريع من مواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجيا وليس تحقيق الربح المادي؛
- مدة احتضان المشروع لحد أقصى 23 شهر فقط؛
- تحاول الحاضنة ربط الجامعات بالمشاريع من أجل تفعيل الجامعات في تمويل الأبحاث وتحويلها إلى واقع عملي ملموس.

المطلب الثالث: التجربة الصينية

تبنت الصين سنة 1988 برنامج قومي مركزي يعرف باسم Torch والذي يهدف إلى النهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه عن طريق حاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية، حيث يركز على ثلاثة نقاط محورية: [3]

---

[1]– السنوسي رمضان الذويبي، عبد السلام بشير، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار الكتب الوطنية**، بنغاري، ليبيا، ط1، 2003، ص152.

[2]– فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

[3]– قاسم كريم، مريزق عدنان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص14.

- التركيز على تسويق الأبحاث.
- تطوير التصنيع.
- الاتجاه نحو العولمة.

الفرع الأول: خصائص التجربة الصينية

أولا: التخصص التكنولوجي: تتميز معظم الحاضنات الصينية بطابعها التكنولوجي ودعمها للمؤسسات التي تستثمر في مجال التكنولوجيا خاصة الاستثمار الخارجي.

ثانيا: الشكل القانوني: حيث تنقسم إلى:

- حاضنات أعمال غير هادفة لتحقيق الربح؛
- حاضنات تابعة للدولة؛
- حاضنات تابعة لشركات خاصة؛
- حاضنات تابعة لشركات رأس مال المخاطر.

ثالثا: تمويل الحاضنات الصينية: يكون عن طريق:

- التمويل الحكومي الكامل.
- تمويل الشركات الخاصة أو الشركات رأس مال المخاطر.

الشيء اللافت للنظر وجود عدد كبير من هذه الحاضنات في مختلف المقاطعات الصينية، حيث تمت الاستفادة من الشركات العامة القديمة وتحويلها إلى مواقع إنتاج متطورة أعطى لها الصينيون أسماء مغايرة تماما لما كان من قبل، ونذكر مثلا: " شارع التكنولوجيا "، وهو موقع إحدى شركات المحركات في شمال بكين والتي تم تحويلها إلى حاضنة تكنولوجية، كذلك " وادي الرواد " وهو موقع إحدى شركات الصناعات المعدنية في شمال بكين أيضا، والتي تم تحويلها إلى حاضنة تكنولوجية متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات [1].

الفرع الثاني: نقاط القوة في البرنامج الصيني للحاضنات: تتمثل في:[2]

- حجم البرامج الصينية ضخم جدا: لا توجد دولة في العالم الثالث استطاعت الالتزام بإقامة هذا العدد من الحاضنات (465 حاضنة) خلال فترة 12 سنة واستطاعت توفير الاستثمارات المطلوبة حوالي 150 مليون دولار أمريكي.
- خلق عدد كبير جدا من الشركات والوظائف: يرجع الخبراء هذا الانجاز إلى الثقافة الصينية التي تتميز بالقدرة والطاقة الإدارية المرتفعة للأفراد، توظف حوالي 300 ألف عامل وتحقق دخلا سنويا يبلغ حوالي 07 مليار دولار أمريكي.

[1] – **المرجع نفسه**، ص16.

[2] – طيبب صالح، **سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية، دراسة حالة حاضنة ورقلة، غرداية، الأغواط**، مجلة الجزائر، 2013، ص3.

- الحاضنات الصينية ساهمت في إحداث تغيير ثقافي كبير، حيث قام هذا البرنامج الضخم في سد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدولة والأبحاث الممولة من قبل القطاع الخاص، وتنمية حب العمل أكثر والرغبة في إقامة مشروعات خاصة بعيدا عن الثقافة السائدة في الدول الشيوعية.
- المساهمة في نقل وتبادل الخبرات والتكنولوجيات الحديثة.

الفرع الثالث: نقاط ضعف البرنامج الصيني للحاضنات : تتمثل هذه النقاط في: [1]

- يرتكز البرنامج الصيني للحاضنات على التبعية للبرنامج القومي للتنمية التكنولوجية " Torch" مما لا يتيح الفرصة لتنمية العلاقات مع الإدارات المحلية وإدماج هذه المشروعات في هذه الإدارات، ونقل ملكيتها وتبعيتها إلى المقاطعات المختلفة
- التركيز الشديد على الشركات التكنولوجية وعدم إدماج بعض العناصر الاقتصادية والاجتماعية.
- التركيز على الوحدات " Hardware " وهي المباني والبنية الأساسية للحاضنات وعدم تنمية الخدمات التي تقدم للشركات من خدمات فنية وخدمات إقامة المشروعات وهي الخدمات التي يطلق عليها " Software ".
- ضعف الاهتمام بالمشروعات الموجهة إلى المرأة والأقليات.
- إدارة الخدمات في الحاضنة يتم دون مراعاة تكاليف الخدمات، وهي إحدى أهم مشاكل إقامة الحاضنات في العالم الثالث، حيث أن معظم الراغبين في إقامة مشروعات لا يوجد لديهم المدخرات المالية التي تكفي بداية المشروع ويتوقعون أن تقدم إليهم الحاضنة الخدمات بشكل مجاني.

[1] – **المرجع نفسه**، ص15.

المبحث الثاني: أبرز التجارب العربية في مجال حاضنات الأعمال

إن الدولة العربية على غرار الدول الأوروبية والأمريكية ومختلف دول العالم خاضت تجارب متنوعة وعديدة في مجال حاضنات الأعمال، وسيتم في هذا المبحث التطرق لمختلف مميزات وخصائص هذه التجارب واستعراض أهم جوانبها.

المطلب الأول: التجربة الإماراتية

الفرع الأول: معايير اختيار متعاملي الحاضنات الإماراتية [1]

يشترط في المشروعات أن تكون قيد التأسيس أو في مرحلة البدء في إمارة دبي، كما يجب أن يتوافر عاملا الالتزام والمصداقية في المشروع، وزيادة احتمالية الحصول على التمويل الكامل بناء على خطة العمل، كما أن أعضاء الحاضنة يحصلون على تسهيلات تتمثل في عنوان دائم للمشروع، وقاعات للاجتماعات والمؤتمرات وخدمات الاستقبال، والدعم الإداري، إضافة إلى وجود الكوادر المؤهلة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير المشروع، وتراوح مساحات العمل المتاحة بين 100 قدم مربع إلى 300 قدم مربع وتستوعب ما بين شخص إلى خمسة أشخاص في المشروع الواحد.

حاضنات الأعمال قدمت حتى الآن 300 مشروع، من بينها نماذج لاقت نجاحا كبيرا ومثلت علامة مهمة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: نماذج للحاضنات الإماراتية

تتمثل في: [2]

أولا: حاضنة محمد بن راشد تؤهل المشروعات الصغيرة لمواجهة تحديات الأسواق:

قامت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، في تخريج وتأهيل أكثر من 100 مشروع عبر مركز حاضنات الأعمال التابع للمؤسسة في قرية الأعمال خلال 03 سنوات اعتبارا من النصف الأول من سنة 2010 وحتى النصف الأول لسنة 2013 وذلك لدخول السوق المحلي بقوة والتنافس في ريادة الأعمال، وتؤكد المؤسسة من خلال مركز حاضنات الأعمال، التي تم إنشائها في 2002 وتعد أول حاضنة أعمال في المنطقة، دعمها المستمر لقطاع الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التسهيلات والإمكانات اللازمة لهم لبدء مشاريعهم الخاصة في السوق المحلي لإمارة دبي ودولة الإمارات بشكل عام.

---

[1]– هاينز فيلدر، **أنماط تطوير حاضنات الأعمال التقنية في العالم، الملتقى الدولي لحاضنات الأعمال**، التقنية، الرياض، 16 و19 مارس 2009، ص110.

[2]– بسمة فتحي عوض برهوم، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في حل مشكلة البطالة لرواد الأعمال، قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، اقتصاديات التنمية، فلسطين، 2014، ص97.

كما يحصل أصحاب المشاريع في الحاضنة على المميزات والتسهيلات التي تؤهلهم إلى النجاح في ريادة الأعمال، أبرزها المساحة المكتبية المرنة والمجهزة بالكامل، وقاعات الاجتماعات والمؤتمرات، وخدمات الاستقبال إضافة إلى ذلك وجود كوادر مؤهلة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير المشروع، كما يوجد فرص لبناء شبكة من العلاقات مع الشركات الأخرى، ويوفر فريق عمل المؤسسة نخبة من خبراء الأعمال المتخصصين لتقديم الدعم الفني والإداري والاستشارات.

ثانيا: حاضنة واحة دبي للسليكون:

تم تأسيسها في سبتمبر 2013 تسمى سلطنة واحة دبي للسليكون، وتعمل مع رواد الأعمال المحليين في قطاع التكنولوجيا، تعد حاضنة واحة السليكون المركز المتخصص لرعاية ودعم الأعمال التكنولوجية والمملوك بالكامل لسلطنة واحة دبي للسليكون، تم تأسيسها وفق رؤية إستراتيجية طموحة وبعيدة المدى لتكون حاضنة رائدة لدعم المشاريع التكنولوجية الجديدة التي لا تزال في أولى مراحل التأسيس والتي تنطوي على إمكانيات نمو كبيرة.

تنشط واحة دبي للسليكون، كمنطقة حرة ضمن موقع استراتيجي على شارع الإمارات، وتمتد على مساحة 7.2 كيلومتر مربع، وتضم أبراجا مكتبية رفيعة المستوى، ومنشآت الأبحاث والتطوير ومناطق صناعية ومؤسسات تعليمية، ووحدات سكنية، وفللا راقية، وفنادق ومراكز للرعاية الصحية، إلى جانب تشكيلة واسعة من المرافق والتسهيلات المتطورة التي تساهم في تعزيز حيوية البيئة التجارية والاجتماعية ضمن واحة دبي للسليكون، كما توفر الواحة حوافز ومميزات متكاملة لشركات الأعمال من ضمنها تملك كامل للمشاريع وبنية أساسية متطورة في مجال التكنولوجيا التي تتيح للشركات المحتضنة إمكانية مباشرة عملها بأسرع وقت وفي أحسن الظروف.

وقد أعلنت سلطنة واحة دبي للسليكون – المدينة التكنولوجية المتكاملة – أنها حققت نتائج واعدة سنة 2013، حيث تمكنت الواحة من تحقيق أرباح صافية بلغت 204.3 ملايين درهم وسجلت ارتفاع نسبة 23.5 % مقارنة بنسبة 2012.

المطلب الثاني: التجربة المصرية

تعتبر التجربة المصرية في ميدان حاضنات الأعمال التجربة الأولى على مستوى الدول العربية، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج وطني في عدة محافظات مختلفة، ولتجسيد هذه التجربة تم إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة في جويلية 1995 والتي كانت تهدف إلى:

- نشر وتنمية ثقافة العمل الحر ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة بكافة أنواعها عن طريق وضع آليات تسمح بتقديم كافة الخدمات الاستشارية، الفنية الإدارية، التمويلية والتسويقية عن طريق مفهوم حاضنات الأعمال.[1]
- إنشاء وإقامة وإدارة حاضنات الأعمال والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على إعداد وتكوين الكفاءات البشرية في مجال الحاضنات.
- الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات.

والشكل التالي يوضح منهجية عمل الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال:

الشكل رقم (03-01): منهجية عمل الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال

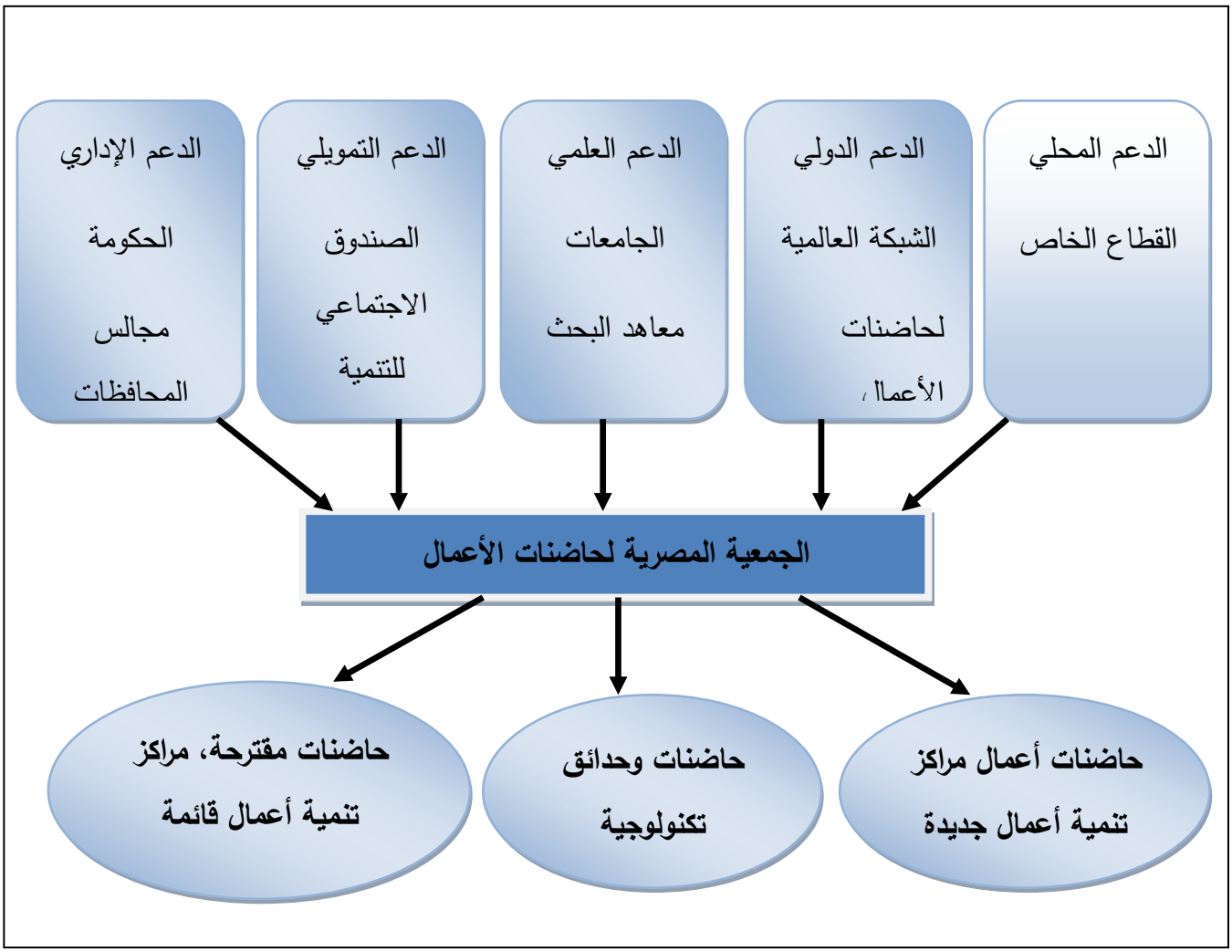

المصدر: أحمد يونس درويش، **التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات**، ملتقى تنمية الموارد البشرية صندوق تنمية الموارد البشرية، مصر، 2013، ص01.

[1]- أحمد يونس درويش، **التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات**، ملتقى تنمية الموارد البشرية صندوق تنمية الموارد البشرية، مصر، 2013، ص01.

[2]- **المرجع نفسه**، ص33.

الفرع الأول: أسلوب إدارة الحاضنة في النموذج المصري

لا يختلف أسلوب إدارة الحاضنة في مصر عن مثيله في الدول الأخرى خاصة في الدول الصناعية، حيث توجد ثلاث مستويات تنفيذية واستشارية لتسيير أعمال الحاضنة وتتم إدارة الحاضنة عن طريق:

أولا: مجلس الإدارة:

ويتشكل من مجموعة من أصحاب الخبرات الطويلة في مجال الصناعة والبحث العلمي ورجال الأعمال وخبراء الاستثمار ويتمثل دوره في:

- وضع الإطار العام لأسلوب العمل بالحاضنة من النواحي الفنية والإدارية؛
- إقامة قنوات الاتصال مع جهات الدعم المختلفة؛
- وضع إستراتيجية لعمل الحاضنة والخدمات المقدمة ومصادر التمويل؛
- وضع برنامج ترويجي لتعريف الحاضنة في المجتمع المحبط؛
- فتح قنوات للتعاون بين الحاضنة والجهات الخارجية.

ثانيا: لجنة التسيير:

حيث تضم أعضاء ذوي خبرات مثل المنسقين العلميين والصناعيين وبعض المسؤولين ورجال الأعمال وخبراء مساعدة المشروعات الصغيرة وخبراء الاستثمار ويتمثل دورها في:

- وضع المعايير الالتحاق وتخرج المشاريع بالحاضنة؛
- دراسة المشاريع المقدمة للحاضنة وانتقاء المشاريع؛
- مساعدة مدير الحاضنة في حل المشاكل التي تواجه الحاضنة؛
- متابعة الخدمات والمساعدة المقدمة من الحاضنة إلى المشاريع؛
- اعتماد الموازنة التقديرية للحاضنة؛
- اعتماد مصاريف الحاضنة وكذلك الإرادات.

ثالثا: إدارة الحاضنة:

وهي التي تتولى الإدارة الفعلية للحاضنة وتسيير شؤونها ومقابلة واختيار أصحاب المشاريع والأفكار المتقدمة وتتكون من مدير، مساعد إداري محاسب، سكرتارية، بالإضافة إلى عدد من الاستشاريين يتم اختيارهم والتعاقد معهم وفقا لاحتياجات المشروعات المحتضنة.

الفرع الثاني: تمويل الحاضنة المصرية

وتتمثل في: [1]

- التمويل الكامل عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية حتى الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات؛

[1]- **المرجع نفسه**، ص31.

- التمويل من خلال رأس المال المخاطر من خلال شركة جزء منها مملوك للدولة، والآخر لمستثمرين في القطاع الخاص.

الفرع الثالث: نماذج للحاضنات المصرية

أولا: حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين: [1]

تعتبر حاضنة المشروعات التكنولوجية التبين أول حاضنة تكنولوجية تقام في مصر حيث تمثل الحاضنة جزء من منظومة تكنولوجية متكاملة تتضمن مؤسسة بحثية تطبيقية هي معهد التبين للدراسات المعدنية، وتم تأسيس الحاضنة في 01 يوليو سنة 1998 من طرف ثلاث هيئات وهي:

- الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهة تمويل؛
- معهد التبين للدراسات المعدنية كجهة مانحة لموقع الحاضنة؛
- الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال كجهة مسؤولة عن إنشاء وتشغيل الحاضنة؛
- الانجازات التي حققتها الحاضنة: بلغ إجمالي عدد المتقدمين للحاضنة حوالي 220 صاحب فكرة مشروع حتى نهاية 2003، ثم اختيار 18 مشروع، أدت إلى إنتاج منتجات جديدة ومبتكرة ومعظمها ينتج لأول مرة في مصر، نذكر منها:

- جهاز مغير سرعة المحركات؛
- جهاز رسم القلب باستخدام الحاسب الآلي؛
- جهاز اختبار التشويش على البطاقات الإلكترونية " بطاقات إلكترونية "؛
- جهاز تحكم في حركة المصاعد الكهربائية؛
- كرسي متحرك للمعاقين؛
- أسطوانات ليزر للتدريب على إلكترونيات باللغة العربية؛
- معامل للبطاقات الإلكترونية الجامعية؛
- أنظمة إدارة العملية التعليمية وربطها بأولياء الأمور؛
- أغطية متطورة ومنتجات دعائية للسيارات؛
- برامج تحليل أداء المشروعات الصغيرة بالذكاء الصناعي.

ثانيا: مركز الإبداع وريادة الأعمال: [2]

أسس سنة 2010 بناء على مبادرة حكومية من هيئة تنمية صناعة تكنولوجية بهدف مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال إلى تعزيز الإبداع وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف دعم الاقتصاد الوطني، وقد أعلن الدكتور طارق كامل عن بدء العمل رسميا في المركز بالقرية

[1]- عاطف الشبراوي، أحمد درويش، **نماذج عربية ناجحة لحاضنات الأعمال- حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية**، الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، القاهرة، يومي 27- 29 مارس 2003، ص22.

[2]- بسمة فتحي عوض برهوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

الذكية، ورؤيته المستقبلية التحول إلى مركز إقليمي ينافس عالميا في مجال الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، من مهامه إقامة اقتصاد قائم على الإبداع وذلك عبر وضع الاستراتيجيات وتقديم التسهيلات والترويج للإبداع وريادة الأعمال وإرساء مفهوم الملكية الفكرية في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.

يهدف مركز الإبداع التكنولوجي إلى:

- العمل كمحفز بين الحكومة والقطاع الخاص والجامعات؛
- إدارة المكونات المختلفة لبيئة العمل؛
- تحديد وإدارة وتنسيق البرامج المختلفة الموجودة بالإستراتيجية بالاشتراك مع أصحاب المصالح المختلفة؛
- التركيز على الحصول على أرباح عبر تسويق الابتكارات وتراخيص الملكية الفكرية؛
- العمل على حل المشاكل التي تواجه مصر؛
- الترويج لمصر كمنافس عالمي في الإبداع ذو القيمة المضافة.

والشركة التالية نموذج محتضن ناجح.

شركة " Interact Intelligent Education System ":

لقد فازت هذه الشركة من خلال مشروعها نظام التعليم الذكي بالمركز الرابع في منافسة انتل للأعمال سنة 2014 للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أقيمت في البحرين، وستقوم شركة **Interact** بتمثيل مصر.

المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في مجال حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لحداثة ظهور فكرة حاضنات الأعمال في العالم، وكنتيجة للنجاح الكبير الذي حققته في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الأفكار والمبادرات التكنولوجية المتميزة، خصوصا في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى النجاح الذي حققته هذه الحاضنات في الدول النامية والعربية، التي أخذت بمفهوم حاضنات الأعمال، فقد ارتأت الجزائر أيضا أن تأخذ بهذا المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر ودعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية إستراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو لذلك فهي تواجه العديد من التحديات وفي هذا الإطار حاولنا إبراز وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، هذا التطور لم يكن وليد الصدفة، بل كنتاج لجهود الدولة المبذولة في إطار تهيئة الجو الملائم لهذا النوع من المؤسسات.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر

فيما يلي حاولنا أن نبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر.

الجدول رقم (03-01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب طبيعة ملكيتها من الفترة 2004 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2017

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع الخاص	225449	245842	269806	293946	392013	453398	482892	511856	550511	578586	820194	896279	992750	1022231
القطاع العام	778	874	739	666	626	591	557	572	557	547	549	532	438	390
النشاطات الحرفية	86732	96072	106222	116347	126887	131505	135623	146881	160769	16801	175002	206866	194732	235202
المجموع	**312959**	**342788**	**376767**	**410959**	**519526**	**587494**	**619072**	**659309**	**711872**	**747934**	**995740**	**1102677**	**1187932**	**1257863**

Source : Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique pour les années 2004 à novembre 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في تزايد مستمر طوال سنوات الدراسة، حيث شهدت سنة 2007 خلق أو استحداث 24140 مؤسسة، أي زيادة نسبة 0.08 % مقارنة بسنة 2006، كما سجل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تطور كبير قدر ب 4 % من سنة 2008 إلى سنة 2009، وهذا راجع إلى تسهيل إجراءات تأسيسها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعة من جهة ثانية حيث يستحوذ القطاع الخاص على نسبة 75.81 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع العام، فقد شهد تراجع في عدد مؤسساته من سنة إلى سنة وهذا راجع إلى عمليات الخوصصة التي انتهجتها الدولة الجزائرية حيث يساهم هذا القطاع بنسبة 0.11 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للنشاطات الحرفية فنلاحظ أنها أيضا في تزايد مستمر حيث تستحوذ على نسبة 24.08 % من مجموع هذه المؤسسات.

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب ولايات الوطن

يبين الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 48 ولاية من ولايات الوطن.

الجدول رقم (03-02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب ولايات الوطن من 2006 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2017

الرقم	الولايات	الولايات											
		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	أدرار	2366	2554	2731	2925	3123	3048	3196	3289	3403	3568	4038	4107
2	الشلف	7316	7704	8160	8888	9356	9755	10297	11037	11607	12115	13053	13294
3	الأغواط	2530	2738	3062	3394	3679	3912	44214	4881	5050	5377	5869	5985
4	أم البواقي	2610	2853	3250	3627	3975	4299	4623	5095	5394	5623	6303	6520
5	باتنة	5912	6659	7539	8432	9149	9866	10679	11512	12418	13008	14417	14950
6	بجاية	11312	12588	14009	15517	16695	17962	19374	21845	23867	25198	28372	29331
7	بسكرة	2333	3561	3987	4499	4889	5230	5611	5953	6227	6476	7043	7267
8	بشار	3682	3896	4169	4480	4757	5035	3541	5837	6067	6342	6696	6696
9	البليدة	8511	9349	10240	11250	12059	12938	14073	15648	17013	17869	20036	20865
10	البويرة	4683	5254	5868	6674	7338	8071	8866	10045	11128	11863	13359	13957
11	تمنراست	1452	1660	1820	1934	2040	2136	2292	2510	2723	2913	2695	2756
12	تبسة	4264	4555	4909	5229	5537	5805	6104	6516	6910	7107	7695	7933
13	تلمسان	5033	5609	6221	6951	7514	8056	8749	9773	10814	11403	13486	14197
14	تيارت	4086	4685	5013	5350	5631	5926	6225	6520	7055	7284	7870	8052
15	تيزي وزو	14434	16045	17840	19785	21481	23109	24754	27139	29531	31151	34743	36303
16	الجزائر	32872	35296	38096	41006	43265	45636	48419	52797	56641	58854	64678	66563
17	الجلفة	4080	4386	4793	5242	5635	5959	6477	7058	7572	7893	8685	8909
18	جيجل	5123	5660	6193	6721	6791	6930	7447	7916	8861	9434	10752	11296
19	سطيف	11088	12289	13555	14960	16096	17154	18730	20606	22090	23127	25816	26738
20	سعيدة	2847	3042	3282	2745	2117	2279	2464	2806	2825	3022	3407	3518
21	سكيكدة	5754	6410	7199	7919	8299	8760	9233	9895	10594	10973	12077	12455
22	س بلعباس	4427	4779	5259	5773	6419	6756	7296	7902	8871	9021	9678	9971
23	عنابة	7233	7766	8299	8933	9508	10041	10670	11499	12117	12572	13951	14397
24	قالمة	2990	3304	3657	4065	4371	4730	5139	5771	6331	6616	7623	7887
25	قسنطينة	8439	9291	10243	11049	11781	12561	13450	14652	15854	16424	18362	19016
26	المدية	3824	4279	4822	5357	5771	6214	6752	7371	7996	8334	9344	9710
27	مستغانم	4233	4666	5032	5817	5822	6235	6689	7395	8152	8545	9413	9624
28	المسيلة	5500	5922	6411	7005	7490	7945	8569	9364	10354	10946	12528	13031
29	معسكر	5151	5352	5593	5839	6057	6274	6620	7212	8143	8514	9354	9630
30	ورقلة	3931	4350	4879	5487	6020	6549	7027	7489	7783	8089	8818	9086
31	وهران	17255	18363	19643	16204	17327	18370	19692	21722	24431	25906	26688	27800
32	البيض	1416	1527	1685	1835	2020	2149	2232	2363	2612	2786	3033	3125
33	إليزي	794	884	998	1144	1237	1298	1366	1498	1513	1632	1772	1805
34	بوعريريج	5130	5745	6448	7107	7587	8157	9057	10030	11014	11612	12815	13351
35	بومرداس	9090	10000	10897	12006	12955	13787	15004	16583	18061	19089	21512	22442
36	الطارف	2618	2789	2983	3241	3476	3591	3928	4235	4617	4737	5108	5221

37	تندوف	827	876	968	1055	1161	1253	1393	1528	1605	1698	1907	1947
38	تسمسيلت	1937	2048	2178	2399	2512	2108	2031	2273	2190	2411	2823	2969
39	الوادي	2830	3105	2511	3976	4354	4708	5190	5772	6377	6653	7535	7787
40	خنشلة	3528	3810	4135	4448	4766	4990	5197	5419	5756	5996	6408	6523
41	سوق اهراس	3138	3359	3691	3936	4133	4197	4349	4604	4907	5039	5583	5741
42	تيبازة	9149	10243	11526	13093	14434	15672	16969	19097	21068	22280	25464	26572
43	ميلة	4432	4952	5420	5996	6505	7017	7611	8414	9030	9338	10338	10733
44	عين الدفلة	6460	4945	5317	5676	5998	6373	6829	7417	8045	8465	9405	9690
45	النعامة	1937	1913	1877	2019	2140	2198	2305	2530	2765	2885	2444	2432
46	تيموشنت	3078	3343	3627	3924	4186	4332	4544	4807	5141	5483	6171	6392
47	غرداية	4597	4926	5425	6066	6454	6782	7186	7597	7964	8228	9091	9348
48	غليزان	4274	4616	4929	5224	5413	5608	5854	6192	6693	6976	7648	7896
	المجموع	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	459414			575906	595810

المصدر: من اعدد الطلبة بالاعتماد على:

- رامي حريد، **<u>البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)</u>**، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص 218- 219.

-Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique pour les années 2006à novembre 2017.

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول السابق نلاحظ عدم وجود توازن في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على مختلف ولايات الوطن، حيث نلاحظ أنها تتمركز في الولايات الكبيرة مثل الجزائر العاصمة تيزي وزو، وهران حيث قدر عددها سنة 2006 في هذه الولايات على التوالي بـ 32872، 14434، 17255 وهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، بينما هناك ولايات مثل تندوف، إليزي لم يتجاوز فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوالي 794، 827 سنة 2006 وهذا رقم صغير جدا مقارنة بالولايات الأخرى، ويعود هذا التباين إلى التوزيع الغير عادل للسكان في مختلف الولايات بالإضافة إلى تميز بعض الولايات بطابعها الاقتصادي والاجتماعي وتوفرها على حوافز مشجعة للاستثمار على غرار باقي الولايات.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

تقسم الجزائر إلى أربع مناطق جغرافية والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق.

الجدول رقم(03-03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات خلال الفترة (2006-2017)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الشمال	163492	177730	193483	205857	219270	232664	248985	262423	332373	361160	401231	400615
الهضاب العليا	80072	87666	96354	105085	12335	119146	128316	134960	107727	114116	126051	125695
الجنوب	20803	22576	25033	27902	30153	32216	34569	36131	37316	45599	38100	49595
الجنوب الكبير	5439	5974	6517	7058	7561	7735	8247	8450	3631	9745	10524	11905
المجموع	**269806**	**293946**	**321387**	**345902**	**369319**	**391761**	**420117**	**441964**	**486047**	**520875**	**575906**	**595810**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص 220-221.

-Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique pour les années 2006 à novembre 2017.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن المنطقة الشمالية تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بنسبة تقدر بـ 59.38 % من المجموع الإجمالي وهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى بمعدل سنوي متوسط يقارب 7 % خلال سنوات الدراسة، هذا راجع لطبيعة المنطقة التي تتوفر على مناخ ملائم وبنية تحتية مهيئة تجعل عملية الاستثمار فيها اكثر جاذبية، وتأتي في المرتبة الثانية منطقة الهضاب العليا بنسبة 34.54 %، حيث نلاحظ أنها أيضا تتطور من سنة لأخرى بنسب تتراوح ما بين 5 % و 10% سنويا. أما منطقة الجنوب والجنوب الكبير تتربع على 10.08 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، وهذا راجع لما تمت الإشارة سابقا إلى العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والديموغرافية الموجودة في الجزائر.

الفرع الثاني: واقع الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وصلت مختلف الدراسات والأبحاث التي تم القيام بها في الجزائر فيما يخص العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاطات الإبداع والابتكار إلى ما يلي:

- العلاقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة هي صعبة وغير مدعمة؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل عدم الابتكار فهي تعرف جمودا في مجال الإبداع والابتكار، البحث والتطوير، إضافة إلى عدم قدرة مراكز البحث على القيام بنقل فعال وملموس لنتائج أبحاثها للمؤسسة؛

- عدم وعي مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الإبداع كعامل أساسي لدعم تنافسيتها وتحسينها وهذا راجع لنقص الاهتمام بالتقرب من الجامعات ومراكز البحث؛
- النشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير عادة ما تكون مكبوحة بسبب قلة الإجراءات الدافعة، هذا إلى جانب قلة التمويل اللازم لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسويق النتائج؛
- يعتبر البحث كنظام يحتاج إلى مبالغ مالية معتبرة ويدمج حول عملية البحث ذاتها بعض الوزارات والصناعات والمنظمات المحلية والدولية وكذا منتجي المعلومات العلمية والتقنية. [1]

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال في الجزائر بين الواقع والمأمول

الفرع الأول: تعريف حاضنات الأعمال حسب المشرع الجزائري والخدمات التي تقدمها

أولا: تعريف حاضنات الأعمال حسب المشرع الجزائري

لقد أخذ المشرع الجزائري بالتعريف الفرنسي، وضمن مفهوم الحاضنات في المشاتل وعرفها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 78 – 03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها: "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية". [2]

وتأخذ المشاتل الأشكال التالية:[3]

- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث، كما يمكن إنشاء مشاتل مؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري.

فالملاحظ من هذا التعريف أن المشرع الجزائري اعتبر حاضنات الأعمال (المحضنة) نوع من أنواع المشاتل يختص بدعم المستحدثين في مجال الصناعات، والتجارة إلا أنه يجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات، فلفظ الحاضنات مستوحى من المعنى اللغوي أي حضانة الأم لولدها، فهي الحضانة التي تبدأ قبل الولادة وتستمر إلى مرحلة الاعتماد على الذات مثلما هو الحال بالنسبة لحاضنات الأعمال التي توفر الدعم والرعاية للمؤسسات المحتضنة قبل انطلاقها ويستمر عادة مدة ثلاثة سنوات إلى غاية تمكن المؤسسة من الاعتماد على نفسها في إدارة وتسيير شؤونها.

---

[1]– محمد براق، حمزة غربي، **آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول المقاولتية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، أيام 3– 5 ماي 2013، ص06.

[2]– الجريدة الرسمية الجزائرية ، **المرسوم التنفيذي 03–78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، المادة 02، العدد 67، 03 نوفمبر 2003 ، ص ص 11–12 .

[3]– **المادة 21 من ذات المرسوم**، ص 26 .

أما لفظ المشتلة فهو أيضا مستوحى من المعنى اللغوي أي من مشتلة النبات أين توضع النبتة بعد نموها الأولي.

الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في الجزائر

تقوم تقنية حاضنة الأعمال بتقديم حزمة من الخدمات المتنوعة التي تساعد المؤسسات المحتضنة على النمو والتطور وتتمثل هذه الخدمات في العناصر التالية: [1]

- **توفير المرافق المتعلقة بالبنية التحتية** : توفر الحاضنات التقنية للمؤسسات التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات، كما تقوم بعمل الترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية ومقدمي الخدمات المساندة المرتبطين بها أو عن طريق الاستئجار.

- **تقديم الخدمات الفنية:** يعتبر وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية مطلبا أساسيا لنجاح الحاضنة وحصول المؤسسات المنتسبة لها على التقنيات المعنية اللازمة لتطورها ونموها، كما تعد من أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات التقنية لمنتسبيها نجد برامج التعاون والتنسيق بين هيئات نقل التقنية والحاضنات إلى جانب تأمين وسائل استعادة المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من المرافق التقنية والمكتبات وقواعد المعلومات، مع توفر توفير سبل استعانتها بالخبراء والمختصين المتميزين، وكذلك استفادتها من الأكاديميين والباحثين.

- **تقديم الأماكن والمكاتب المجهزة:** تقوم الحاضنة بتوفير الأماكن المناسبة والمكاتب المجهزة وتوفير متطلبات الاتصالات الأساسية من: الهاتف والفاكس والإنترنت ومكونات تقنية المعلومات من أجهزة وبرامج إلى جانب توفير المرافق المشتركة مثل: غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة للعرض بالإضافة إلى تقديم خدمات المساندة مثل التنظيف والصيانة والأمن والحراسة، مع توفير معدات التنزيل والتحميل والنقل، إلى جانب تخصيص أماكن التخزين المؤقت ومرافق الاستلام والتسليم والشحن، لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة التي تنتسب لها مقابل مبالغ صغيرة ونسبية تدفعها المؤسسات بما يقلل من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المنشآت في مراحلها الأولى.

- **تسهل الوصول إلى مصادر التمويل:** تقوم الحاضنات بمساعدة المؤسسات المنتسبة لها في إعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار فيها وهي في طور النمو، كما يمكن لهذه الحاضنات إقامة ندوات للاستثمارات تستقطب من خلالها المستثمرين الراغبين، بل ويمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت، موفرة بذلك مصادر دخل مستقبلية كنتيجة لنمو المؤسسات التي تشارك فيها، كما يمكن للمنشآت المنتسبة للحاضنات التقنية المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث الحصول على التمويل اللازم لها

[1]– عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي، **دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة**، ندوة " واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة السعودية 28، 29 ديسمبر 2008، ص 19، 20.

بموجب ترتيبات تشارك فيها هذه الجامعات في ملكية هذه المنشآت وذلك مقابل حقوق الملكية والاستفادة من براءة الاختراع .

- **توفير الخدمات القانونية:** تحتاج المنشآت المنتسبة للحاضنات إلى خدمات قانونية مرتبطة بأمور عديدة مثل تأسيسها وتسجيلها، وما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراعات، ويمكن للحاضنات تخفيض التكاليف المرتبطة بتوفير هذه الخدمات القانونية إلى المنشآت المكتسبة لها، وذلك بتوحيد مقدمي هذه الخدمات والاتفاق معهم لتقديم هذه الخدمات بصفة دائمة.

- **بناء شبكات التواصل Networking** : تقوم الحاضنات ببناء شبكات التواصل فيما بينها عن طريق تنظيم الندوات والملتقيات، للوقوف على المستجدات والمشاركة في الخبرات والعمل بشكل متكامل، كما أن استمرار الحاضنات في التواصل مع المؤسسات المتخرجة منها، إلى جانب استمرار الحاضنات في تقديم بعض الخدمات التي كانت تقدمها لها المنشآت قبل تخرجها، يعد من العوامل الإيجابية الهامة إذ أن ذلك لا يساعد فقط في زيادة دخل الحاضنات، ولكنه أداة تسويق فعالة، حيث تستفيد المنشآت المنتسبة للحاضنة من المنشآت المتخرجة منها.

توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية: يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنة للمؤسسة المنتسبة لها من مرحلة تقييمها المبني على إمكانية نجاح خطط عمل هذه المنشآت "دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع" وهذا قبل السماح للمؤسسة بالانتساب للحاضنة، كما تقدم خدمات التدريب المختلفة مثل: تنمية المهارات الخاصة بإدارة الأعمال أو تقوية المهارات الخاصة بالاستفادة من تقنية المعلومات، كما يمكن للحاضنة تقديم الخدمات التسويقية من خلال الاستفادة من مؤسسات أخرى منتسبة للحاضنة التي لها الخبرة في هذا المجال.

وعليه نلمس الاختلاف بين الحاضنة والمشتلة، فتعبر الأولى عن هياكل الاستقبال والدعم المرافقة للمشروعات الناشئة، في حين تعتبر الثانية عن هياكل إيواء حديثة النشأة، فبعد ما تحصل المؤسسة على مقومات النهوض من الحاضنة تستطيع الاختيار بين الانتماء إلى المشتلة أو الاستقلال عنها بنفسها فالحاضنة تستطيع incubateur هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة pépinière، ومع ذلك هناك العديد من الدول التي لا تعير هذا الاختلاف بين الحاضنات والمشاتل أي اهتمام مثل فرنسا، الجزائر.

وبصفة عامة فدعم الحاضنات للمؤسسات يكون قبل الإنشاء، أما بالنسبة للمشاتل فبعد الإنشاء، لكن عادة توفر الحاضنات الدعم قبل وبعد الإنشاء.

الفرع الثاني: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال التقنية متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003 باستثناء القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في

سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، كما يمكن أن نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة، وتعتبر المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير، وتجسد المشروع في إقامة مشاتل ومحاضن المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر وقد سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى إنشاء11 حاضنة في كل من الولايات التالية : [1] تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى 04 ورشات ربط في كل من الجزائر العاصمة، سطيف، قسنطينة، وهران وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تخصيص مبلغ 04 مليار دينار لدعم قطاع النمو خلال الفترة الممتدة من 2005-2009 حيث سيتم زيادة عدد المحاضن ليبلغ 20 حاضنة .

أما في ما يخص مراكز التسهيل، فقد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 14 مركز تسهيل لمرحلة أولى على مستوى 14 ولاية وهي الجزائر العاصمة، بومرداس، تيبازة، البليدة، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس، غرداية، ثم إنشاء21 مركز في مرحلة ثانية ليبلغ عدد المراكز 35 .[2]

أولا: تطور عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات بالجزائر

وفيما يلي نقدم جدول لحصيلة نشاط مشاتل المؤسسات في الجزائر إلى غاية السداسي الأول لسنة 2013.

[1]- الجريدة الرمية الجزائرية، **المراسيم التنفيذية رقم 03-370 و 03-384 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003**، المتعلق بإنشاء مشتلة المؤسسات، المادة 01، عدد 67- 5 نوفمبر 2003 ، ص ص 11-17.

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية، **المراسيم التنفيذية رقم 03-386 و 03 -388 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003**، المتعلق بإنشاء ورشات ربط ومراكز التسهيل، المادة 01، العدد 67- 5 نوفمبر 2003، ص ص 18-21.

الجدول رقم (03-04) تطور عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات بالجزائر إلى غاية سنة 2013

مشاتل المؤسسات	تطور عدد المشاتل المحتضنة		مناصب العمل المتوقع إنشاءها
	السداسي الأول 2012	**السداسي الأول 2013**	
عنابة	08	09	28
وهران	08	15	32
غرداية	04	12	11
برج بوعريريج	07	10	237
المجموع	27	46	308

المصدر: أحمد بن قطاف، **دور برامج احتضان الأعمال في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة، دراسة لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لتجربة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01 -2016، برج بوعريريج، الجزائر، ص 151.

أما بخصوص مراكز التسهيل فيوجد 12 مركز تسهيل نشط على المستوى الوطني، قامت بمرافقة 1132 مشروع إلى غاية السداسي الأول لسنة 2013.

ثانيا: تطور تعداد حاضنات الأعمال في مختلف ولايات الوطن

نوضح من خلال الجدول الموالي تطور عدد حاضنات الأعمال في الجزائر في بعض ولايات الوطن.

الجدول رقم (03-05): تطور عدد حاضنات الأعمال في مختلف ولايات الوطن من سنة 2010 إلى غاية السداسي الأول 2017

السنوات / الولايات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
أدرار	–	–	–	–	05	06	05	07	23
أم البواقي	02	–	–	–	07	12	10	11	42
باتنة	02	–	–	–	08	07	11	09	37
بسكرة	–	–	–	–	26	28	06	20	80
تيارت	01	–	–	–	–	–	–	02	03
سيدي بلعباس	–	–	–	–	02	04	04	01	11
عنابة	02	09	08	09	12	07	09	15	71
ورقلة	01	–	–	–	03	06	05	07	22
وهران	**05**	13	08	15	12	12	13	09	**87**
البيض	–	–	–	–	09	10	13	20	52
برج بوعريريج	04	02	07	10	06	08	04	08	49
خنشلة	02	–	–	–	11	10	03	11	37
ميلة	01	–	–	–	–	01	04	09	15
غرداية	02	09	04	12	17	09	06	07	66
المجموع	**22**	**33**	**27**	**46**	**118**	**120**	**93**	**139**	**597**

Source: **ministre de l'industrie de la petit et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique (2010/2017 1 ère semestre**

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن توزيع الحاضنات في الجزائر على 14 ولاية من أصل 48 ولاية، وهذا يعتبر مؤشر على أن الحاضنات لم تول الأهمية الكافية، حيث أنها لم توزع إلا على ربع ولايات الوطن، حيث شهدت وهران تأسيس 87 حاضنة خلال سبع سنوات (2010 -2017) وهو أكبر رقم سجل تليها ولاية بسكرة ب 80 حاضنة، عنابة 71 حاضنة، ثم ولاية غرداية 66 حاضنة خلال نفس الفترة، كما أن القول بهذه الإحصاءات في ولاية بسكرة وغرداية يعتبر شيء إيجابي نوع ما، لأنه يساعد على التقليل من التهميش الذي تشهده الولايات الصحراوية ونقص الاستثمار فيها والدعم المقدم لها، حيث بلغ مجموع الحاضنات المنجزة في المناطق الجنوبية 191 حاضنة (ورقلة، بسكرة، غرداية، أدرار).

وباقي المشاريع تم توزيعها على باقي الولايات كل حسب حصته المبينة في الجدول أعلاه وكانت الحصة الضئيلة من نصيب ولاية تيارت ب 03 حاضنات.

ثالثا: المؤسسات المحتضنة ومراكز العمل المنجزة من خلال عمليات الاحتضان

توفر حاضنات الأعمال مناصب شغل حسب نوعية وحجم المشروع الذي تحتضنه والجدول الموالي يوضح تعداد المؤسسات المحتضنة ومناصب العمل المستحدثة من قبل هذه المؤسسات.

الجدول رقم (03-06) : عدد المؤسسات المحتضنة ومراكز العمل المنجزة من خلال عمليات الاحتضان (من سنة 2010 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2017)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
عدد المؤسسات	28	33	29	46	118	42	37	02	335
مناصب العمل المستحدثة	340	429	363	308	1607	233	200	65	3545

Source: **ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique.**

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن حاضنات الأعمال في الجزائر من سنة 2010 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017 قد احتضنت 335 مشروع مع توفير 3545 منصب عمل، حيث يقدر متوسط المناصب المستحدثة 198 منصب عمل.

وكما نلاحظ انه تم احتضان اكبر عدد من المؤسسات سنة 2014 بمقدار 118 مؤسسة محتضنة وهذا راجع لوضعية الاقتصاد الجزائري خلال هذه السنة، وذلك بسبب الوضعية المالية في تلك السنة، وتوجه الاهتمام في هذه المرحلة إلى تشجيع الاستثمارات وزيادة هيأت دعم وتمويل هذه المؤسسات، وخلقت هذه المؤسسات ما يقارب 1607 منصب عمل وهو رقم لا بأس به على العموم.

وأما خلال السداسي الأول من سنة 2017، فقد تم احتضان مؤسستين فقط وهو عدد بعيد كل البعد عن إحصائيات السنوات الماضية، ويمكن القول بان هذا بسبب الوضعية المالية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري (الأزمة المالية).

رابعا: توزيع المشاريع المحتضنة على القطاعات الاقتصادية

يرتكز الاقتصاد الجزائري على القطاعات الطاقوية فاغلب المشاريع المحتضنة وجهت لهذه القطاعات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: (03-07) توزيع المشاريع المحتضنة على القطاعات الاقتصادية (2010 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2017)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الخدمات	15	89	–	–	49	274	36	48	511
منتجات زراعية	10	31	–	–	10	105	08	11	247
صناعة	–	–	–	–	48	180	26	21	275
الصيد البحري	02	–	–	–	03	0	02	02	09
السياحة	–	55	–	–	–	03	02	02	60
منتجات صيدلانية	–	72	–	–	–	–	01	01	74
الطاقة	01	–	–	–	–	–	02	05	07
البيئة	–	–	–	–	–	–	09		09
الحديد والصلب	–	–	–	–	–	–	–	04	04
مشاريع عمومية	05	–	–	–	08	90	–	–	103
الحرف	–	–	–	–	–	185	–	–	185

Source: ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المشاريع المحتضنة وزعت على عدة قطاعات اقتصادية وهذا شيء إيجابي إلا انه في أغلب الأحيان وجهت هذه المشاريع نحو القطاع الخدماتي الذي استحوذ على أكبر حصة من المشاريع بمقدار 519 مشروع، حيث كان هذا القطاع في أوجه سنة 2015، حيث بلغت عدد المشاريع 274 مشروع، ثم يليها قطاع الصناعة ب 275 مشروع، ثم يليه القطاع الزراعي، ليحتل قطاع الحرف المرتبة الرابعة ب 185 مشروع أنجز سنة 2015، ثم يليه قطاع أو مجال المشاريع العمومية بـ 103 مشروع موزعة على سنتي 2014 و 2015.

أما بالنسبة لقطاعي السياحة والمنتجات الصناعية فقد شهد استثمار 74 و60 مشروع على التوالي، حيث سجلتا سنة 2011 55 و72 مشروع على التوالي في هذين المجالين وبعدها عرفا ركود في عمليات الاستثمار إلى غاية 2015 و2016، إلا أنه كان هناك تراجع في عدة المشاريع المستثمرة، أما قطاعي البيئة والصيد البحري فنلاحظ أن معدلات الاستثمار فيها متدنية خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لنقص الوعي في المجتمع الجزائري بأهمية هذين القطاعين.

خامسا: مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات في الجزائر

يلخص مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر في مصطلح مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-08): مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات في الجزائر (2010 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2017)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
مراكز التسهيل المنجزة	10	33	12	12	15	30	16	26	154
مشاتل المؤسسات المنجزة	**15**	17	-	46	03	17	30	16	144
مراكز التسهيل في طريق الإنجاز	**07**	15	-	-	13	04	04	01	44
مشاتل المؤسسات في طريق الإنجاز	**09**	10	-	-	12	11	11	06	59
المجموع	**41**	**75**	**12**	**58**	**43**	**62**	**49**	**61**	-

Source: ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique.

من خلال الأرقام الأولية المشار إليها في الجدول أعلاه والذي يوضح عدد مراكز التسهيل المنجزة والتي في طريق الإنجاز وكذلك مشاتل المؤسسات المنجزة والتي في طريق الإنجاز حيث نلاحظ أنه تم التركيز على إنشاء مراكز التسهيل، حيث أنشئ 154 مركز خلال سنوات الدراسة، والتي يقتصر عملها على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات، في حين تم إنشاء أو استحداث 144 مركز لمشاتل المؤسسات والتي تعمل على احتضان واحتواء المؤسسات الناشئة، وكذلك إحصاء 44 مركز تسهيل في طريق الإنجاز و59 مشتلة، من خلال هذه الحصيلة فإننا نرى بأن اقتصار حاضنات الأعمال في الجزائر على مراكز التسهيل يعتبر تحجيم لدور الحاضنات وتقليل من فاعليتها من جهة أخرى.

الفرع الثالث: أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي يعترف بأهمية هذه الآليات الجديدة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى تأخر انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية: [1]

[1]- محمد بن بوزيان، **تكنولوجيا الحاضنات في العالم العربي، الفرص والتحديات**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 9 -10 مارس 2004، ص ص 186-188.

- **أسباب قانونية وتشريعية:** تتمثل في:

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات، إذ صدرت أولى المراسيم سنة 2003، وقلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة للنشاطات الإبداعية؛

- غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا من الناحية القانونية والتنظيمية وعدم تحديد القانون الذي يحكم مثل هذه المؤسسات.

- **أسباب تنظيمية:**

- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات؛
- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي مازالت تعاني منها الإدارات والهيئات الحكومية في الجزائر؛
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية، وعدم تسويق نتائج البحث العلمي.

- **أسباب مالية:**

- قلة الهيئات المساعدة والداعمة ماليا للأفكار الإبداعية (وكلات، صناديق، شركات رأس مال...إلخ)؛
- التعبئة الضعيفة لرؤوس الأموال العمومية؛
- عدم توفر محيط مالي ونظام جبائي ديناميكي مشجع؛
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار المتخصصة من طرف الدولة؛
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة بالدول الأخرى.

- **أسباب خاصة بالعقار:** فحاضنات الأعمال وكأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها في ظل الوضعية الحالية للعقار التي تشهد فوضى في التسيير، عدم تنظيم القوانين الخاصة بشروط الحصول والتنازل على العقار والارتفاع الجنوني للأسعار يخلف صعوبة في الحصول على العقار الملائم.

- **أسباب أخرى:** [1]

إضافة إلى ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدفع بها نحو تحقيق أحسن النتائج، تواجه هذه المؤسسات مشاكل كثيرة وهذه المشاكل دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيلها، دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال وعدم تنامي النزعة الريادية وروح الابتكار والإبداع، فالمهارات الريادية لا تزال حالمة وغير مستغلة، بينما تنتشر ذهنية الربح والاستثمار سريع المردود والذي يقضي على روح الإبداع.

[1]– عبد المجيد قدي، **دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات**، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والتحديات، غرداية، الجزائر، يومي 2 – 3 مارس 2004، ص18.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة للجزائر من التجارب الدولية السابقة في مجال حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: الحلول المقترحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

إنه من الضروري تأطير وتنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال وضع أساليب قانونية ومالية لتوجيه وتحديد سبل دعم هذا القطاع، حيث أصدرت الجزائر عدة مراسيم تشريعية تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات والتحفيزات التي تعتبر خلاصة لتجارب دول سابقة في هذا المجال، فنجد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون رقم 08-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد الفراغ القانوني فتعريفها يهدف إلى تحديد المستفيدين من إستراتيجية السلطات العمومية في ميدان ترقيتها، والذي يسمح بتوجيه رشيد لتدابير المساعدة والدعم والتي تمثل في: [1]

- إنعاش النمو الاقتصادي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن ديناميكية التحول والتكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المهني والتكنولوجي الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية وتطبيقها مع نظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية إطار تشريعي و تنظيمي يناسب روح المقاولاتية، وعصرنة الإدارة أو الدعم الحكومي إداريا؛
- تكوين ورسكلة المسيرين؛
- توفير مصادر التمويل اللازمة لسد احتياجات هذه المؤسسات؛
- تحسين الخدمات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم المالي وكذا تحسين بيئة الأعمال؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي، تقني، علمي، وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
- ترقية تصدير المنتجات والخدمات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز المساندة؛
- إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية لتمويل اقتناء أصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

---

[1]- عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 250.

الفرع الثاني: آليات تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر

بالنظر إلى التجارب العلمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال التقنية، فإننا نجد بعض الممارسات الجيدة، والتي يمكن أن تكون دليلا يساعد في إنشاء حاضنات أعمال فعالة في الجزائر، ونلخص هذه الممارسات في العناصر التالية: [1]

- تحديد الأهداف من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجيهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية وعوائد المستثمرين، تفاديا لأي تعارض؛

- توظيف مدير تنفيذي للحاضنة، يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنسبة للحاضنة وأصحابها الخاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاط المؤسسات المنتسبة للحاضنة؛

- اختبار المؤسسات المنتسبة وفقا لغيرة وحنكة أصحابها وكفاءتهم والإمكانات التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة ؛

- تطوير مهارات تخطيط الأعمال واتخاذ القرار ومهارات بحوث التسويق؛

- المساعدة في تطوير خطط عمل تناسب مع كل مشروع على حدة؛

- إعداد ورش عمل بمواصفات عالمية لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن؛

- تقديم خدمات الانترنت، الهاتف، الفاكس، وخدمات النسخ والأمن، البريد وخدمات السكرتارية، والمحاسبة؛

- يجب على الحاضنة أن تقوم بتوصيل المحتضن إلى العديد من قنوات المستثمرين والممولين مثل البنوك والمستثمرين من القطاع الخاص؛

- الشراكة مع حاضنات عالمية إضافة إلى محاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم حاضنات من أغلب البلدان العربية، مصر الإمارات،...إلخ. والتي تهدف إلى:

- دعم مركز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي وذلك من خلال تعزيز شبكة رواد أعمال إقليمية.

- تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم وتنمية الشركات الجديدة.

الفرع الثالث: عوامل نجاح حاضنات الأعمال بالجزائر

باعتبار أن تجربة الجزائر في ميدان حاضنات الأعمال لا تزال مجرد مشروع يحتاج إلى التفعيل والتجسيد الميداني، فإننا نرى أن نجاحها في تحقيق أهدافها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يتوقف على توفر العديد من العوامل والظروف التي تساعد على تنمية روح الإبداع والتجديد وثقافة المقاولة والعمل الحر،

[1]– ريحان الشريف، هوام لمياء، **مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحاضنات ومراكز التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة**، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، يومي 18، 19 أفريل 2012، ص 14، 15.

والرغبة في إحداث تنمية تكنولوجية حقيقية في المجتمع، وهذا ما تعمل الحاضنة بشكل رئيسي على تحقيقه ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي: [1]

- وجود بحث علمي قوي ومبدع ومؤسسات بحثية قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي إلى استحداث خدمات جديدة وتحسين جودتها؛
- توافر روح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات الصغيرة والكبيرة في المنتج، فالقدرة على الإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد، والتي تتأثر بالعملية التعليمية ومستوى الوعي المحيط به؛
- وجود انتشار ثقافة العمل الحر والمقاولاتية فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والاستعداد للمخاطرة وتبني أفكار جديدة؛
- توفر آليات الدعم والمساعدة، والتي يمكن أن توجد عن طريق التوسع في إقامة الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات المتشابهة الداعمة للمشروعات الجديدة الناشئة لحدائق ومدن العلوم والتكنولوجيا؛
- تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج القروض المصرفية بهدف دعم تطوير القدرة التمويلية من جهة، وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر.

إن حاضنات الأعمال التقنية كونها مشاريع تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الجديدة، فإن نجاحها يتوقف على توافر مجموعة أخرى من العوامل ترتبط بعملية إقامة هذه الحاضنات من حيث تنظيم الحاضنة برامج عمل الحاضنة، موقع ومباني الحاضنة، بالإضافة إلى طبيعة مصادر التمويل، وتختلف طبيعة أهمية هذه العوامل تبعا للمرحلة الزمنية التي تمر بها الحاضنة كمشروع مستقل.

الفرع الرابع: الدروس المستفادة للجزائر من التجارب السابقة

ما يلاحظ في الجزائر، على غرار بعض الدول النامية، هو النقص في فعالية السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتنمية هذا القطاع الحساس، بالإضافة إلى ضعف جهود التنسيق والتعاون ما بين قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي من جهة، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، وهذا ما يأخذ بعين الاعتبار التجربة الجزائرية في مجال حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يجب على السلطات المعنية الاستفادة من مزايا التجارب السابقة في هذا المجال من خلال:

- تحديث المناهج الدراسية في جميع الأطوار والتركيز على مجالات الهندسة والعلوم والتكنولوجيا؛

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 16– 17.

- تشجيع الروابط بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصناعة قصد الاستفادة من عمليات إعادة هيكلة الشركات العمومية بتحويل بعضها إلى حاضنات أعمال تعمل في نفس المجال مثل الحاضنات الصينية؛
- إقامة حاضنات الأعمال التقنية بالقرب من الجامعات ومراكز الأبحاث والأقطاب الصناعية والمدن العلمية مثل حاضنات الأعمال الأمريكية التي تقام في مثل هذه المناطق؛
- فتح المجال أمام المؤسسات الخاصة لتكوين الحاضنات فأغلب الحاضنات الجزائرية هي عبارة عن مؤسسات حكومية؛
- توفير مصادر تمويلية للحاضنات سواء من القطاع العام أو الخاص وحتى من الجامعات حيث تمول الجامعة الأمريكية 20 % من مجموع الحاضنات فيها، فتنوع المصادر التمويلية المتاحة للحاضنات يعتبر عامل من عوامل نجاح هذه الحاضنة وبالتالي نجاح المشاريع التي تتبناها؛
- وضع خريطة إقليمية وأخرى دولية كبديل ومؤشر للاحتياجات السوقية الحقيقية للمنتجات المختلفة؛
- توفير دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تفي بهذه الاحتياجات؛
- إعداد التوصيف الدقيق للمهارات والقدرات الواجب توافرها في المستفيدين القادرين على إدارة هذه المشروعات داخل الحاضنات؛
- عمل مسح شامل للأماكن التي تصلح لإقامة المحافظات خاصة المناطق الصناعية والمدن العمرانية الجديدة؛
- التركيز على إقامة حاضنات تتخصص في مجال التكنولوجيا والصناعة وبما يتوافق مع طبيعة ونوعية النشاط المتنامي في المنطقة المحلية، وبما يساهم في المحافظة على تراث البيئة الإنتاجي ويدعمه فنيا وتكنولوجيا وتسويقيا، مع ربط الجامعات بالمصانع التي تقع في نطاقها بحيث تعمل مشروعات الحاضنة كصناعة مغذية لمنتجات هذه المصانع وتحت الإشراف الفني والتدريبي لها؛
- إعطاء نشاط التصدير أولوية قصوى في هذه المرحلة ومضاعفة الدعم لأصحاب المشروعات التي تنطبق على منتجاتها الشروط المطلوبة لهذا المجال، وتشجيع المشروعات التي تعمل على استعراض الواردات ومنحها الأولوية عند الاختيار؛
- زيادة التنسيق مع المكاتب الإقليمية بجميع المناطق بخصوص ترشيح المشروعات الابتكارية وذات القيمة المضاعفة والصبغة التكنولوجية المطلوبة للالتحاق بأقرب حاضنة لها، وترتيب زيادات من أصحاب المشروعات المستفيدين بقروض الصندوق بالمحافظات لزيارة الحاضنات لتبادل الخبرة وإحداث التكامل في مجال الإنتاج ونقل التجارب الناجحة؛
- توطيد الصلة بين مسؤولي الائتمان بالبنوك في المحيط الجغرافي للحاضنة وبين إدارتها لمزيد من التنسيق وتوضيح نقاط القوة في كل مشروع مقدم وتفسير ما قد يخص دراسة الجدوى، بحيث تمكن هذه الإجراءات

مسؤولي البنوك من سرعة وحسم اتخاذ قرار الموافقة الائتمانية وخصوصا عندما يؤمن البنك فرص نجاح المشروعات داخل الحاضنة، وهذا راجع لقرار حزمة متكاملة من الخدمات والمتابعة والتقييم المستمر.

خلاصة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء صرح اقتصادي متين قادر على مواجهة الصعوبات ومواكبة التحولات الاقتصادية من خلال تأثيرها على سوق العمل وسوق السلع والخدمات، ولقد تنبهت الجزائر إلى أهمية هذا القطاع الحساس واعتمدت في إطار دعم وترقية هذا القطاع مجهودات جبارة في إنشاء مجموعة من آليات الدعم، وتبني جملة من البدائل المستحدثة التي تعد حاضنات الأعمال أبرزها وأنجعها على الإطلاق خلال الآونة الأخيرة، كونها تساهم بدرجة كبيرة في ترجمة الأفكار الريادية إلى منتجات قابلة للتسويق على أرض الواقع، عن طريق مساهمتها الفعالة في هدم الهوة وبناء جسور التعاون بين مراكز البحث من جهة، وعالم الصناعة من جهة أخرى بتقديمها حزمة متكاملة من خدمات الدعم، إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود إلا أنه لا يزال كل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال في الجزائر خطوة لم يتم جني ثمارها بعد نظرا لحداثة التجربة وعدم إدراك المسؤولين وعدم جديتهم، ولهذا وجب على الجزائر الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال سواء التجارب الدولية أو العربية.

خاتمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من السابق تحتل مكانة كبيرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد السواء، وهذا راجع للدور الذي تقوم به في تفعيل استراتيجيات النمو الاقتصادي المصاحب لزيادة فرص العمل وتحقيق متطلبات التنمية، ففي الوقت الراهن يمثل الابتكار العنصر الحيوي لإدارة هذه المؤسسات والمحافظة عليها، وذلك من خلال كسبها قدرة تنافسية تعمل على تعديل وتحسين منتجاتها وأساليبها وأنماط عملها، إلا أن الواقع العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم عموما، والعالم العربي خصوصا يؤكد مبدأ تعقيد البيئة التي تنشط فيها، كالمنافسة، التطور التكنولوجي، سيطرت المؤسسات الكبرى على الأسواق الداخلية والخارجية، وهذا ما يطرح العديد من التحديات التي تترصدها على مختلف الأصعدة والجوانب كالجانب التمويلي مثلا خاصة في المراحل الأولى لتأسيسها، وهذا ما يفسر قصر دورة حياتها وانسحابها من السوق.

وبالموازاة مع الأهمية التي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محرك النهوض الاقتصادي ووزنها النسبي في الهيكل الاقتصادي للدول، جعل من الضروري إيجاد مداخل إستراتيجية وبعث آليات ملائمة لدعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها، لعدم قدرتها على مواجهة الظروف المحيطة بها،كنقص الخبرة، نقص الموارد المالية وغيرها، وفي هذا السياق اعتبرت حاضنات الأعمال كأهم المداخل المطروحة ضمن أجندة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق استدامة هذه الأخيرة وترسيخ دورها ضمن سلسلة خلق القيمة الاقتصادية، وهو ما أثبتته الدلائل التجريبية لحاضنات الأعمال في مختلف دول العالم، من خلال ميكانيزمات عملها وفلسفتها التي تدعم المشاريع في مرحلة تقديم فكرة مبدعة لبعث مشروع، وصولا إلى تجسيد هذا المشروع على ارض الواقع عبر تقديم الدعم الفني واللوجيستي والمرافقة.

ونظرا للنتائج التي حققتها حاضنات الأعمال في الآونة الأخيرة في مختلف الدول، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني هذه الفكرة أو الآلية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقف على خط المواجهة إزاء التحديات القانونية، التمويلية، والتسويقية...الخ، كما أن توفر الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تخطي أخطار مرحلة التأسيس والإنشاء، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ومنه تحقيق قفزة نوعية إلى الأمام.

- **<u>نتائج اختبار الفرضيات:</u>**

➢ **<u>الفرضية الأولى:</u>** والتي مفادها أن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر على قدرتها في الحصول على التمويل المناسب تعتبر صحيحة، وما يؤكد صحة هذه الفرضية أن المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل خاصة في المراحل الأولى من تأسيسها بسبب ارتفاع معدلات الفشل .

- **الفرضية الثانية:** والتي تفترض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتضن طيلة دورة حياتها، وتعتبر حاضنات الأعمال هيكل داعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية التمويلية فقط، هذه الفرضية غير صحيحة، لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتضن عبر مراحل، وخلال فترة زمنية أقصاها ثلاث سنوات،وتقدم حاضنات الأعمال الدعم المالي والفني والمرافقة للمشاريع المحتضنة خلال السنوات الأولى من تأسيسها، فهي تعتبر جسر العبور إلى بر الأمان.
- **الفرضية الثالثة:** والتي تفترض بأن كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال في الجزائر تحظى بالدعم القليل والاهتمام الضئيل، هذه الفرضية صحيحة، وهذا راجع إلى أن البنية الاقتصادية في الجزائر تعتمد على الريع البترولي، وهو ما لم يسمح لها بالاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وتهميشها، أما بالنسبة إلى حاضنات الأعمال فان الظهور المتأخر لها في الجزائر كان السبب في ذلك.

- **النتائج المتوصل إليها:**

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها في مايلي:

- بالرغم من اختلاف التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك إجماعا على الأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات، استنادا إلى الدور الذي تقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مناصب العمل، المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام...الخ.
- تقف البيروقراطية عائقا أمام تنمية وتطوير الفكر الاستثماري في الجزائر وهذا ما أخر ظهور حاضنات الأعمال أو ما يعبر عنه بمشاتل المؤسسات.
- إن أهم ما يميز حاضنات الأعمال الأمريكية هو تكاثف الجهود بين كافة القطاعات، سواء العامة أو الخاصة لتطوير نشاطها، إضافة إلى الاهتمام بتأهيل وتدريب العنصر البشري لتنمية القدرات الإبداعية فيهم، والتي تؤدي إلى خلق سلع وخدمات جديدة ومبتكرة.
- ساعدت حاضنات الأعمال الأكاديمية القطرية على تقليص البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العالية ودعمهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة.
- تساعد حاضنات الأعمال الفرنسية على توفير فرصة ذهبية للباحثين لاستثمار البحوث التطبيقية والتجريبية والانتقال بها إلى الواقع العملي.
- تعمل حاضنات الأعمال الصينية على توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، مراكز البحث، الحكومة، الشركات المحتضنة والعملاء).

- تتوقف القيمة المضافة الحقيقية التي تجلبها الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها على نوعية خدمات الدعم والاستشارة المقدمة، وهناك أربع مجالات يجب أن تكون متطورة لإرضاء المؤسسات المنتسبة أكثر وهي: تدريب أصحاب المؤسسات، نوعية الاستشارة المقدمة لهم، طرق وسهولة الوصول إلى التمويل والدعم التكنولوجي.
- مرحلة اختيار المشاريع ومعايير التخرج من الحاضنة تكتسي أهمية كبيرة، بحيث يجب اختيار المشاريع على أسس اقتصادية وتحديد معايير محددة للانتساب للحاضنة. ويجب التوفيق بين البحث عن معدل شغل مرتفع للحاضنة واحترام مواصفات ومقاييس انتساب المؤسسات.
- اثبتث التجارب الدولية تزايد نسب استدامة ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة تبعا لتعزيز سيناريوهات القدرة على مواجهة الصعوبات والتحديات.
- تعتبر التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال تجربة حديثة تحتاج إلى المزيد من الدعم والاهتمام لكي تلعب دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة.
- إن نجاح الحاضنة يقاس بعدد المؤسسات الجديدة المنبثقة منها خلال فترة محددة، والتي تستمر في التطور بعد التحرج، وبما تحققه من تشجيع للمبادرات وتنمية روح المخاطرة وخلق فرص عمل جديدة، مع اجتذاب الصناعات المطلوبة وما ينتج عنه من أرباح مقبولة لمالكيها وعوائد إضافية للحكومة.

- **اقتراحات:**

على ضوء النتائج المتوصل عليها خرجنا بجملة من الاقتراحات، تتمثل فيما يلي:

- ✓ يجب على الجزائر للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم القدرة التمويلية من جهة، وفتح مداخل جديدة للتمويل مثل شركات رأس مال المخاطر، شركات التأجير، والبنوك الإسلامية وغيرها من جهة ثانية.
- ✓ لابد من تطوير المشاريع الابتكارية لتنمية روح الريادة، حيث أن المهارات الريادية لا تزال غير مستغلة، بينما تنتشر ذهنية الريع والاستثمار سريع المردود.
- ✓ العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية.
- ✓ وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية.
- ✓ يحب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون قريبة من مجتمع

الأعمال والجامعات ومراكز البحوث وبالمنطقة التي تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات ووسائل النقل والخطوط الهاتفية...وغيرها.

✓ التحلي بروح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد.

✓ تبني سياسة فاعلة لدعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نظرا لما لها من دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال إيجاد وبعث آليات ومتطلبات لتحويل الأفكار إلى مشروعات منتجة، والبحث في كيفية بناء وتفعيل منظومة وطنية متكاملة لاكتشاف وتبني العناصر الريادية وتمكينها من تحمل مهام وأعباء التنمية في المستقبل.

- **<u>آفاق الدراسة</u>:**

في إطار دراستنا تناولنا موضوع **حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، فدراستنا هذه كانت عبارة عن جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، لذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة، أو تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- حاضنات الأعمال ودورها في تطوير مخرجات البحث العالي في الجزائر.
- الرهانات المستقبلية لحاضنات الأعمال الجزائرية في ظل ضوابط التنمية المستدامة.
- حاضنات الأعمال: الطريق نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. القران الكريم:

1. القران الكريم: **سورة البقرة** ،الآية 275.

2. القران الكريم: **سورة البقرة**، الآية 282 .

3. القران الكريم: **سورة النساء**، الآية 12 .

ب.الأحاديث النبوية:

4. حديث شريف: **رواه ابن حنبل**.

5. حديث شريف: **رواه مسلم**.

6. حديث شريف: **رواه البخاري ومسلم**.

ج. الكتب:

7. إبراهيم عاطف الشبراوي، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية و وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم**، اسيسكو، 2005،

8. أحمد سعد عبد اللطيف، **التأجير التمويلي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر،2000.

9. أيمن عبد الرحمن فتاحي، **البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**، ط1، دار البشائر للطباعة، سوريا، 2009.

10. توفيق عبد الرحمن يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، ،عمان ،الأردن، ،2009.

11. حربي محمدعريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

12. خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة**، ط1،دار وائل للنشر، الأردن، ، 2008.

13. دريد كامل أل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**،ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

14. رابح خوني، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ط1، ايتراك للطباعة والنشر ، مصر،2008.

15. سمير علام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مطبعة جامعة القاهرة، للتعليم المفتوح، القاهرة، 1993.

16. السنوسي رمضان الذويبي، عبد السلام بشير، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة**،ط1، دار الكتب الوطنية،، بنغاري، ليبيا ، 2003.

17. الصديق طلحة محمد رحمة، **التمويل الإسلامي في السودان التحديات و الرؤى**، ط1، السودان، 2006.

18. صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**،ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011.

19. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

20. طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة إستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2009.

21. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ،**إدارة المشروعات الصغيرة** ، ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة،مصر،2002.

22. عبد السلام أبو قحف،**حاضنات الأعمال – فرص جديدة للاستثمار وآليات لدعمالمؤسسات الصغيرة**–الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001.

23. عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات**، مطابع الأمل، لبنان، 1990.

24. عبيد علي أحمد حجازي، **مصادر التمويل، " مع شرح لمصدر القروض " وبيان كيفيةمعالجتها ضريبيا**"، درا النهضة العربية، بيروت، 2001.

25. عدنان محمود العساف، عقد **بيع السلم وتطبيقاته المعاصرة، دراسة مقارنة في الفقهالإسلامي والقانون الوضعي**، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

26. عدنان هاشم، **أساسيات الإدارة المالية**، ط1،مطبعة الزهراء، بغداد، 1997.

27. علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة**،ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.

28. علي حسين وآخرون، **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال**، ط1، دار حامد للنشر،عمان،الأردن ،1999.

29. عمر صخري ، **إقتصاد المؤسسة** ، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

30. فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، ط1،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، لبنان، 2004.

31. فايز جمعة، صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

32. فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**،ط1،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

33. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**،ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2002.

34. محمد بن وليد عبد اللطيف السويدان، **التكلفة الفعلية في المصارف الإسلامية**،ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

35. محمد سويلم، **الإدارة المالية في ظل الكوكبة**،ط1، دار الهاني للطباعة، المنصورة، الجزائر، 1997.

36. محمد محمود المكاوي، **الاستثمار ي البنوك الإسلامية**،ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2011.

37. محمد نور بن ياسين فطاني،**نحو مجتمع المعرفةحاضنات الأعمال**،ط3، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1426هـ.

38. محمود حسين الوادي، **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية**،ط2، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2008.

39. محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية-دراسة تحليلية مقارنة**-، عمان، الأردن، 2012.

40. مروة أحمد نسيم إبراهيم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**،ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2007.

41. مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، مطابع غباش، طنطا، مصر، 2006.

42. منير إبراهيم الهندي، **القرن الحديث في مصادر التمويل**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.

43. ناصر دادي عدون، **المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد، وظائفها وتسييرها**،ط1دار المحمدية العامة، الجزائر ،1998.

44. نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ط1،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

45. نور الدين خبابة، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1997.

46. نوري عبد الرسول الخاقاني، **المصرفية الإسلامية، الأسس النظرية و إشكالية التطبيق**،ط1، دار اليازوري، عمان، 2011.

47. هالة القبلي، **حاضنات الأعمال، منظومة المعرفة و الأعمال**،ط1، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، 2006.

أ.المذكراتوالرسائلالجامعية:

أحمد بن قطاف،**أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2006-2007 .

48. بسمة فتحي عوض برهوم، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في حل مشكلة البطالةلرياديي الأعمال، قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، اقتصاديات التنمية، فلسطين، 2014-2015.

49. بوخطة رقاني، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية،- دراسة حالة بعضالمؤسسات بورقلة-**،مذكرة ماجيستسر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

50. بوزيد عصام، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر**-مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

51. رامي حريد، البدائل **التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسةحالة الجزائر**-،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014-2015.

52. سعدية السعيدي، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، 2003-2004.

53. عبد الوهاب دادن، دراسة **تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالجزائرية نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

54. عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبيل دعمها وتنميتها -حالة الجزائر**-، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004-2005.

55. عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

56. فهيمة درار، وفاء قاسمية، **حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016.

57. محسن عواطف، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2008-2009.

58. ميسون محمد القوا سمة، **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة فبالضفة الغربية**، مذكرة ماجستير،.تخصص إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، قسم إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2010-2011.

59. نجيةسلاطنية، **دور حاضنات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنميةالمستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.

د. الملتقيات و المؤتمرات والأبحاث:

60. أحمد عبد الرحمان علي، **الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، دور صناعة الأعمال،** المؤتمر السنوي السادس في الإدارة، الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية، دور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة و ورشة عمل حاضنات الأعمال، عمان، يومي 10-14 سبتمبر 2005.

61.أحمد يونس درويش، **" التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات "**، ملتقى تنمية الموارد البشرية، صندوق تنمية الموارد البشرية،مصر،يومي 28-29 جانفي2013.

62.أحمد يونس درويش، **التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات**، ملتقى تنمية الموارد البشرية صندوق تنمية الموارد البشرية، مصر،يومي 10-11 مارس2013.

63.إسماعيل شعباني ،**ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم** ، بحوث أوراق الدورة الدولية،يومي 25-28 ماي 2008.

64.بغداد بنين و عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصاديةوزيادة مستويات التشغيل**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، الجزائر،يومي 05-06ماي 2013.

65.بلعزوز علي ،اليفي محمد ،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل2** ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، محمد راتول، يومي 17-18 افريل2006.

66.بولحية الطيب ومرابط محمد، **حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-عرض تجارب عالمية رائدة مع الإشارة لحالة الجزائر**-، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حملة لخضر، الوادي ، الجزائر، يومي 6 -7افريل ،2014.

67.بوهزة محمد وبن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة المشروعات المحلية بسطيف**- بحث مقدم للدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 25-28 ماي 2003.

68.حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نظام المحاضن**، الملتقىالوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،، جامعة تلجيي عمار، الأغواط، يومي 8-9 أفريل، 2002.

69.رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة،**دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة -دراسة حالة الجزائر**- ،مداخلة،جامعة قاصدي، ورقلة، يومي18-19 افريل2012 .

70.ريحان الشريف ،هوام لمياء، **مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الحاضنات ومراكز التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة**، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ،يومي 18، 19 أفريل 2012.

71. زايدي عبد السلام، زايدي أبو يوسف، مفتاح فاطمة، **حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)**، بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012.

72. شريف غياط، محمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، 2009، جامعة قالمة، الجزائر.

73. صحراوي مقلاتي، **التمويل برأي المال المخاطر، منظور إسلامي**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصاريف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الإمارات العربية المتحدة، 31 ماي -03جوان، 2009.

74. عاطف الشبراوي، أحمد درويش، **نماذج عربية ناجحة لحاضنات الأعمال حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية**،الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، القاهرة، يومي 27- 29 مارس 2003.

75. عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي، **دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة** ،ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة " واقع و مشكلاتالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة السعودية ،يومي28- 29 ديسمبر 2008.

76. عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، في صالحي**، ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 25 – 28 ماي 2008.

77. فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل، رؤية مستقبلية**، حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، كتاب أبحاث المؤتمرالسعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر 2014،

78. قاسم كريم، مريزق عدنان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 – 18 أفريل 2006.

79. قدي عبد المجيد، **دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات**، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الواقع والتحديات، غرداية، الجزائر، يومي 2 – 3 مارس 2004.

80. محمد براق، حمزة غربي، **آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول المقاولتية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 3 – 5 ماي 2013.

81.محمد بن بوزيان ، **تكنولوجيا الحاضنات في العالم العربي،– الفرص والتحديات**–الملتقى الدولي حول التنمية البشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 9 –10 مارس 2004.

82. مصطفى بلمقدموآخرون، **التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، إستراتجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلاديفا، الأردن، يومي15–16مارس 2005.

83. مفيد عبد اللاوي ،**حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة فارس يحيى بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، يومي 4–5 ديسمبر، 2013.

84. منصوري الزين ، آليات **دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية، –حالة جامعة محمد خيضر–**، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الإدارة، الملتقى العلمي الدولي، الجزائر، أيام 6–7–8 افريل2010.

85. نضال محمد طالب ،**الحاضنات الصناعية و دورها في دعم و تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة،الجزائر،يومي 14 –15 مارس 2010.

86. هاينز فيلدر، **أنماط تطوير حاضنات الأعمال التقنية في العالم**، الملتقى الدولي لحاضنات الأعمال، التقنية، الرياض، 16و19 مارس 2009.

87. هواري معراج: **حاضنات الأعمال آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والتحديات المعهد الوطني للتجارة، غرداية، الجزائر، يومي2-3 مارس،2004.

و.المجلات والمنشورات:

88. إيثار عبد الهادي آل فيحان،**دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30، 2012.

89. حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 02، 2003.

90.طبيب صالح، **سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية-دراسة حالة حاضنة ورقلة**-غرداية ،الأغواط،، مجلة الجزائر3، 2013 .

91. عمار علوني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 10،2010.

92. عيتاني، رنا أحمد ديب،**حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، مجلة روسيكاد، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2011.

ز.المواد القانونية والجرائد الرسمية:

93. الجريدة الرسمية،القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/22 **الخاص بترقية المؤسساتالصغيرةوالمتوسطة**، العدد77 .

94. المادة 425 من القانون التجاري الجزائري سنة 2001 .

95.الجريدةالرسميةالجزائرية، المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 **المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، العدد03،67 نوفمبر 2003.

96. الجريدةالرسميةالجزائرية،المراسيم التنفيذية رقم 03-370 و 03-384 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003، **المتعلق بإنشاء مشتلة المؤسسات**،عدد 67، 5 نوفمبر 2003 .

97. الجريدة الرسمية الجزائرية، المراسيم التنفيذية رقم 03-386 و 03 -388 المؤرخ في 30 اكتوبر 2003 **المتعلق بإنشاء ورشات ربط و مراكز التسهيل**، العدد 67، 5 نوفمبر 2003

98. الجريدة الرسمية الجزائرية،القانون التوجيهي رقم 17/02 المؤرخ في 01/10/ 2017، يتضمن **القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسساتالصغيرةوالمتوسطة**،العدد 02،الصادرة بتاريخ 11-01-2017

ح.التقارير :

99.تقرير الجمعية الوطنية للحاضنات الأعمال الأمريكية، **أثر حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة دروس للبلدان النامية**، 2009.

100. تقرير مؤسسة التمويل الدولية IFC، **دليلالمعرفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009 .

ثانيا: باللغة الفرنسية:

A livre

101. Charles gardin .**financement , auto financement et administration des grades entrprise** . paris , dallas ;1998

BSITES WEB

103.http:// WWW.Irtipms.org/Pubtext/177Pdf le(23/01/2018)

104. http://www.omu.edu.ly/moktar-mg/fourteenth.le(03/03/2018)